



بنك القدس
Quds Bank

2023 | التقرير السنوي

Annual Report

2023



2023

جدول المحتوي



لمحة عامة	4
نظرة عامة على العام 2023	5
كلمة رئيس مجلس الإدارة	8
أعضاء مجلس الإدارة	10
كلمة الرئيس التنفيذي	18
الإدارة التنفيذية	20
مؤشرات الأداء الرئيسية	26
استراتيجية التوسع والانتشار	36
التخطيط الاستراتيجي والتحول الرقمي	42
المنتجات والخدمات المصرفية المبتكرة	46
رأس المال البشري	60
علاقات المساهمين	66
المسؤولية المجتمعية (التسويق)	76
الحوكمة	80
البيانات المالية الموحدة للعام 2023	104

لمحة عن البنك

منذ تأسيسه في العام 1995 نمت أعمال بنك القدس ليصبح اليوم من أبرز وأهم المؤسسات المصرفية في فلسطين، إذ يقدم للسوق الفلسطيني حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية والاستثمارية والحلول التجارية المصممة لتلبية متطلبات العملاء من الشركات والأفراد على حد سواء والمشاركة في دعم الاقتصاد الوطني.

كان بنك القدس قد تأسس كشركة مساهمة محدودة برأس مال يعادل 20 مليون دولار أمريكي والذي تمت زيادته خلال سنوات عمل البنك ليصل اليوم إلى 96,172 مليون دولار أمريكي، إذ يعود الفضل لهذا النجاح والتطور إلى المهنية العالية في تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية للعملاء من الأفراد والشركات والمؤسسات الناشئة، والحرص في ذلك على توظيف قاعدة رأس المال القوية والخبرة العريقة للقيام بدور متميز في مجال التمويل.

يقدم بنك القدس لعملائه منتجات وخدمات مصرفية وتمويلية متميزة ومبتكرة من خلال شبكة تضم 39 فرعاً ومكتباً و55 جهازاً للصراف الآلي تغطي جميع محافظات الوطن.

كما يتواجد بنك القدس كأول بنك فلسطيني في السوق المصرفية الأردنية من خلال المكتب التمثيلي في العاصمة عمّان، بحيث يعتبر منصة لتسهيل تعاملات عملاء البنك بين السوقين الأردنية والفلسطينية.

نواكب في بنك القدس تطلعات عملائنا بتقديم خدمات إلكترونية متقدمة عبر تطبيقنا البنكي Quds smart وخدمة الانترنت البنكي Quds online للأفراد والشركات ونحرص على تقديم أحدث التقنيات، ليتمكن عملاءنا من تنفيذ عملياتهم المصرفية من أي مكان بسهولة ويسر وأمان، كما يوفر البنك خدمة "Al-Quds فوري" المختصة بإمكانية تحويل الأموال فوراً بين عملاء بنك القدس في فلسطين وعملاء البنك الأردني الكويتي في الأردن على مدار الساعة، وتمتاز خدمته بأعلى معايير السرعة والأمان نظراً لتمرير الدفعه من خلال شبكة سلسلة الكتل Block chain الآمنة والتي تضمن سرعة إرسال الأموال وتسليمها للمستفيد فوراً.



القيم

تطبيق أعلى مستويات الإلتزام المهني وفضلى المعايير المصرفية الشفافة والعدالة والإدارة الرشيدة.



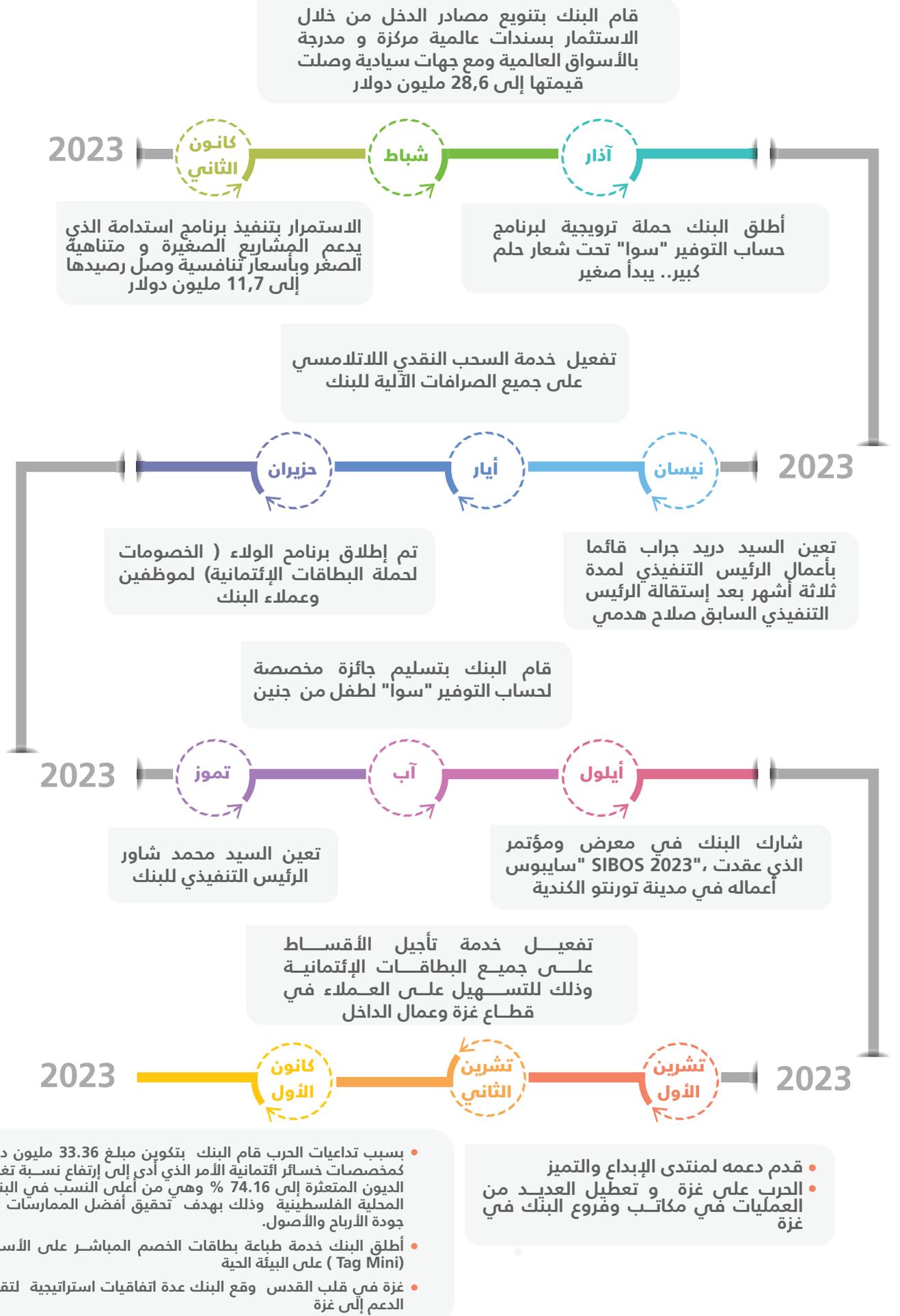
الرؤية

نهدف لإستثمار رأس المال الفلسطيني لتنمية وتطوير اقتصاد الوطن، وتقديم حلولاً مصرفياً ذات قيمة للقطاعات المختلفة وتحسين حياة المجتمع.



الرسالة

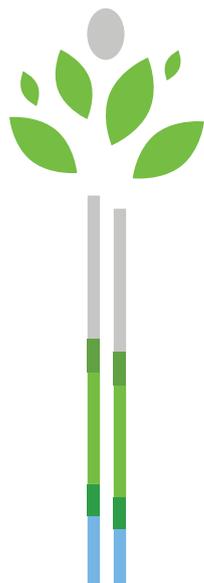
رسالتنا تتجه نحو أن نكون بنكا متميزاً في تقديم الحلول المصرفية الشاملة والمتطورة من خلال خدمات تلبي تطلعات العملاء وتسير بهم إلى النجاح.





AWARDS & RECOGNITIONS

الجوائز و الإِعتِرافات الدولية



Awards and Recognition

Banker Middle East
AWARD WINNER
2015 BEST BANK
In Palestine



BEST SPECIALIZED SAVINGS
BANK PALESTINE | 2016

MOST ACTIVE ISSUING
BANK 2020 | 2021



EBRD TFP AWARD
MOST ACTIVE ISSUING BANK 2020



EBRD TFP AWARD
MOST ACTIVE ISSUING BANK 2021

MOST ACTIVE ISSUING
BANK 2023



EBRD TFP AWARD
MOST ACTIVE ISSUING BANK 2023



كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات المساهمين الكرام،،،

يسرني وبالنيابة عن مجلس الإدارة، تقديم التقرير السنوي التاسع والعشرين لبنك القدس، متضمناً أهم الإنجازات الرئيسية المتحققة خلال العام 2023 بالإضافة إلى البيانات الموحدة للبنك عن السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2023 وخطة البنك المستقبلية لعام 2024 وجميع متطلبات الإفصاح وقواعد الحاكمية المؤسسية وفق القوانين والأنظمة والتشريعات ذات العلاقة.

حضرات المساهمين،،،

إستقبلنا العام 2023 ونحن في مركز أقوى من ذي قبل، حيث نواصل تعزيز مركزنا المالي وأدائنا القوي، ولكن منذ بدء الحرب على غزة في السابع من أكتوبر من العام 2023 واجه البنك تحديات ومخاطر ألفت بظلالها الثقيلة وغير المسبوقة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وأثرت بشكل مباشر على القطاع المصرفي الفلسطيني. ومما لا شك فيه، أن بنك القدس لم يكن بمعزل عن عواقب هذه الحرب، فقد تأثرت نتائجنا المالية بسبب التحديات والأحداث الكبيرة التي واجهناها ولا يخفى عليكم حجمها، حيث أن هذه الأحداث الغير متوقعة تسببت في تعطيل العديد من العمليات في قطاع غزة الحبيب، وكما تعلمون أن بنك القدس يعمل في غزة من خلال 8 مكاتب وفروع منتشرة وموزعة بين شمال ووسط وجنوب غزة.

حضرات المساهمين،،،

تمكن بنك القدس على الصعيد المالي من تحقيق نتائج تشغيلية وتسجيل نمو مستدام في إجمالي الدخل وصل إلى 92,6 مليون دولار للعام 2023 بنسبة نمو وصلت إلى 8,96 % عن العام 2022، مما يؤكد من مكانة البنك المتقدمة وقدرته الراسخة في التكيف والتعامل مع التحديات بكفاءة عالية، وقد كان الانخفاض في صافي الأرباح ناتج عن إجراءات إتخذها البنك بتكوين مخصصات إضافية آمنة لمحفظة التسهيلات بلغت أضعاف المبالغ المخصصة في العام السابق، وتهدف هذه الخطوات الوقائية إلى حماية البنك وتعزيز صلابته

مركزه المالي في ضوء صعوبة المرحلة والأوضاع الإقتصادية السلبية الناجمة عن الحرب على غزة مما أثر على صافي أرباح البنك ، وأدى إلى تحقيق أرباح صافية بعد المخصصات والضرائب بلغت 9,18 مليون دولار للعام 2023، مقارنة مع 20,90 مليون دولار تم تحقيقها خلال العام 2022 وقد بلغ إجمالي موجودات البنك 1,508 مليار دولار ، وبلغ إجمالي حقوق الملكية 152,46 مليون دولار كما في نهاية العام 2023 فيما بلغ رصيد ودائع العملاء 1,243 مليار دولار ، وسجل إجمالي رصيد محفظة التسهيلات الائتمانية 992 مليون دولار.

حضرات المساهمين،،،

أود أن نطمئنكم بأن إدارة البنك تعمل بجد للحفاظ على استقرارنا المالي والإستجابة الفعالة لمواجهة تداعيات الحرب واحتواء آثارها للحد من مخاطرها بإذن الله وتقديم أفضل الخدمات لعملائنا ومساهميننا الكرام والحفاظ على موظفين البنك في غزة والضفة.

وعلى نحو متصل، استشعاراً بمسؤولياتنا المجتمعية، فقد بادرنا في إلى الإستجابة الفورية والمساهمة المالية لدعم موظفينا و أهلنا في غزة من خلال توفير وتوزيع الاحتياجات الأساسية والطرود الغذائية ، فيما تمكنا من تقديم مساهمات مع عدد من الشركاء لكفالة أيتام نتجية الحرب.

مع ذلك، نحن ملتزمون بالتعافي وتحقيق النجاح في المستقبل. نظرًا للتحديات الحالية، فإننا نتبنى استراتيجية جديدة تهدف إلى تعزيز دورنا في السوق وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل ونحن على يقين من قدرتنا على تجاوز هذه الصعوبات بفضل دعمكم وتفاني فريق العمل.

وبهذه المناسبة، أتقدم ببالغ الشكر والتقدير إلى كافة المؤسسات الرسمية، على الدور الهام الذي تقوم به لدعم القطاع المصرفي الفلسطيني والمحافظة على قوته ومتانته.

وأتقدم بالشكر لمساهميننا وعملائنا على ثقتهم الغالية ومساندتهم لنا، والشكر والتقدير موصول أيضاً للأخوة الزملاء أعضاء مجلس الإدارة على دورهم ودعمهم المتواصل، وكذلك إلى أسرة موظفي البنك على عطائهم وجهودهم المخلصة.

وختاماً أتمنى أن تزول الغمة عن غزة خاصة وعن كل فلسطين عامة وكما أرجو لهذه المؤسسة الرائدة المزيد من التطور والتقدم والإزدهار، لخدمة بلدنا العزيز، والمساهمة في نموه وازدهاره.

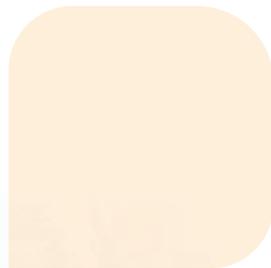
والله ولي التوفيق

أكرم عبد الباقين جراب



أعضاء مجلس الإدارة







أكرم عبد اللطيف جراب

رئيس مجلس الإدارة

ماجستير ادارة أعمال/ جامعة درهم- بريطانيا
بكالوريوس صيدلة - جامعة بغداد

- رئيس مجلس ادارة الشركة العربية للعلوم والثقافة- جامعة قاسيون- سوريا
- رئيس مجلس ادارة لشركة دار الدواء- الأردن
- عضو مجلس امناء - جامعة القدس المفتوحة - فلسطين
- عضو مجلس امناء - جامعة الاستقلال - فلسطين
- عضو مجلس امناء مؤسسة ياسر عرفات
- مساهم رئيسي وعضو مجلس ادارة بنك الجزيرة- السودان
- رئيس مجلس ادارة ومالك شركة cometa scientific بريطانيا
- مؤسس ورئيس مجلس ادارة شركة الكرمل- الأردن
- عضو المجلس الوطني الفلسطيني



دريد أكرم جراب

نائب رئيس مجلس الإدارة

ماجستير ادارة أعمال/ جامعة درهم- بريطانيا
بكالوريوس ادارة أعمال / جامعة كنت - بريطانيا

- مدير عام القسم الطبي في مجموعة شركة الكرمل - الأردن
- عضو مجلس إدارة - البنك الاستثماري الأردني
- خبرة 20 عاما في تجارة وتسويق المستلزمات الطبية والأدوية
- عدة استثمارات في العالم العربي
- عضوية مجلس ادارة شركة دار الدواء للاستثمار- الأردن (2007-2015)
- عضوية مجلس ادارة شركة دار الغذاء- الاردن (2011-2014)

- رئيس مجلس ادارة شركة الشروق للاستثمارات المالية والعقارية
- رئيس هيئة المديرين لشركة السهم الدولي للوساطة والاستثمارات المالية – الاردن
- خبرة 30 عامل في اقطاع المصرفي
- مدير عام/ عضو مجلس ادارة بنك الاستثمار الفلسطيني (2000-2011)
- مساعد مدير عام بنك الاستثمار العربي الاردني (1990-2000)
- مساعد تنفيذي (VP) بنك بي ان بي باريبا باريس/ قطر (1990 1977-)
- عضو مجلس ادارة شركة مصفاة البترول الاردنية من -2019 حتى تاريخه



ابراهيم احمد ابودية

عضو مجلس إدارة

ممثلًا عن شركة الشروق للاستثمارات المالية والعقارية

بكالوريوس حقوق

- رئيس هيئة المديرين شركة افق التحول الرقمي للبرمجيات
- عضو مجلس إدارة شركة مدفوعاتكم فلسطين
- خبرة 28 عام في مجال المؤسسات المصرفية والمالية



زيد وليد أحمد الجلال

عضو مجلس إدارة

بكالوريوس علوم مالية ومصرفية جامعة عمان الاهلية

- مدير عام شركة مسروجي بلسم
- عضو مجلس إدارة مجموعة مسروجي
- عضو مجلس إدارة باديكو القاضة
- رئيس مجلس إدارة جمعية دنيا لأورام النساء
- عضو مجلس إدارة مسارات
- عضو مجلس إدارة جمعية قدسنا
- رئيس مجلس إدارة دار طباق للنشر والتوزيع
- عضو مجلس إدارة مركز الفن الشعبي
- شغلت عدة مناصب سابقا مثل عضوية الغرفة التجارية الصناعية العربية- القدس
- وعضوية مجالس شركات مساهمة أخرى وإدارة الشركة المتحدة للأوراق المالية
- محاضرة في جامعة بيرزيت



ربي محمد مسروجي

عضو مجلس إدارة

ماجستير ادارة أعمال

- رجل اعمال له خبرة واسعة في العمل في قطاع الانشاءات
- نائب رئيس مجلس ادارة شركة القدس العقارية ومدير عام الشركة- فلسطين
- عضو مجلس ادارة الشركة العربية للفنادق- فلسطين
- عضو مجلس ادارة في صندوق ووقفية القدس



وليد نجيب الأحمد

عضو مجلس إدارة

بكالوريوس هندسة كهربائية

- مالك ومدير مكتب هوم للاستشارات الهندسية
- عضو مجلس أمناء جامعة القدس المفتوحة
- رئيس مجلس إدارة شركة بيت الاستيراد
- عضو هيئة عامة في صندوق الاستثمار الفلسطيني
- عضو اللجنة الاستشارية في مؤسسة أمد أيست الامريكية
- رئيس هيئة مديري الشركة الهندسية للباطون ومواد البناء
- عضو مجلس ادارة في شركة مصادر
- ممثل مؤسسة أولف بالما الإسبانية ، فلسطين



م. عاهد فايق بسيسو

عضو مجلس إدارة

بكالوريوس هندسة معمارية / جامعة القاهرة

- زميل كليه الجراحين الملكية البريطانية – ادنبرة
- رئيس بلديه غزه ورئيس اتحاد الهيئات المحليه الفلسطينيه
- رئيس مجلس اداره مصلحه مياه بلديات الساحل
- رئيس مجلس اداره شركه غزه لجراحه العيون
- عضو مجلس أمناء مجموعه مستشفى سان جون القدس للعيون – بريطانيا
- عضو مجلس أمناء جامعه الازهر
- أستاذ طب العيون وفسيولوجيا الاعصاب بجامعة الازهر
- عمل مديرا عاما لاداره التعاون الدولي واداره المستشفيات في وزاره الصحه



د. ماجد عونى ابورمضان

عضو مجلس إدارة

استشاري اول طب و جراحه العيون

- شريك في شركة الكمال للملاحة والتخليص في كل من الكويت والأردن وفلسطين
- عضو مجلس ادارة في الاتحاد العربي لمصدري البضائع واللوجستيات
- عضو مجلس أمناء جامعة قاسيون- سوريا
- عضو مجلس ادارة في شركة التكافل للتأمين



صالح جبر احميد

عضو مجلس إدارة

بكالوريوس محاسبة

- رئيس منتجات التجزئة والبنكية الخاصة - البنك الأردني الكويتي
- مدير تنفيذي، الوحدة البنكية الخاصة
- مدير الفرع الرئيسي
- رئيس مجلس الإدارة، شركة إجارة للتأجير التمويلي (شركة مملوكة للبنك بالكامل)
- رئيس مجلس الإدارة، الشركة المتحدة للإستثمارات المالية
- رئيس مجلس إدارة الشركة للاحتراافية (ثبات)
- نائب رئيس مجلس ادارة، مصرف بغداد - العراق
- عضو مجلس الإدارة، الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (جوباك)
- عضو مجلس الإدارة، شركة صندوق رأس المال والاستثمار الأردني
- عضو مجلس إدارة ، معهد الدراسات المصرفية
- عضو مجلس إدارة، أمناء جمعية رجال الأعمال الأردنيين
- عضو مجلس الإدارة، مؤسسة الملكة رانيا
- رئيس مجلس الإدارة، إنجاز
- نائب رئيس مجلس الإدارة، الاتحاد الملكي الأردني للرماية
- عضو في مجلس إدارة بيت الحوكمة الأردني للتدريب (JIoD)
- عضو في مجلس إدارة جمعية الضياء الخيرية لتربية وتعليم الأطفال المعوقين بصرياً
- عضو مجلس الأمناء، متحف الأردن



هيثم سميح «بدر الدين» البطيخي

عضو مجلس إدارة

ممثل عن البنك الأردني الكويتي

الأكاديمية العسكرية الملكية ، "ساندهيرست" - المملكة المتحدة 1996
بكالوريوس في العلوم السياسية و العلاقات الدولية (مرتبة الشرف)
جامعة كنت في كاتربري - المملكة المتحدة البريطانية 2000

- بكالوريوس محاسبة – جامعه بيرزيت
- عضو هيئة تدريس في كلية الاعمال والاقتصاد – جامعة بيرزيت- دائرة المحاسبة
- مستشار هيئة التقاعد الفلسطينية لشؤون الاستثمار
- خبرة 30 عاما في القطاع المالي والاستثماري والاسواق الماليه المحليه والاقليمية والعالمية
- مستشارمالي/ إستثماري - الرئيس التنفيذي لشركة فلسطين للتنمية والاستثمار – باديكو القابضة
- مستشار وعضو مجلس إدارة في العديد من الشركات والمؤسسات الدولية



عدنان مصطفى ابو الحمص

عضو مجلس إدارة

ممثلًا عن هيئة التقاعد الفلسطينية

ماجستير محاسبة Golden Gate
University –USA

- المدير العام للبنك الاستثماري- الأردن
- 2022 - عضو مجلس إدارة في الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقااص (جوباك).
- 2019 - عضو مجلس إدارة - معهد الدراسات المصرفية.
- 2018 - عضو مجلس إدارة - جمعية البنوك الأردنية.
- 2012 - عضو مجلس إدارة - بنك القدس.
- 2011 - عضو مجلس إدارة في البنك العربي الاسلامي الدولي.
- 2011 - عضو مجلس ادارة شركة فيزا الأردن.
- 2011 - عضو مجلس إدارة في البنك العربي - سوريا.
- 2011 - عضو مجلس إدارة شركة النسر العربي للتأمين.



منتصر عزت أبو دواس

عضو مجلس إدارة

بكالوريوس محاسبة وإدارة مالية- جامعة بانجهام



كلمة الرئيس التنفيذي

حضرات المساهمين الكرام..

يسعدني أن أستعرض وإياكم التقرير السنوي للعام 2023 حيث نتطرق فيه إلى أداء البنك والتحديات التي واجهها إلى جانب النظرة المستقبلية والخطط الاستراتيجية لتعزيز مكانته في القطاع المصرفي الفلسطيني.

خارطة الطريق والتحديات

منذ تعييني الرئيس التنفيذي للبنك في منتصف العام 2023 واصلنا العمل بكل طاقاتنا للوصول إلى مستهدفات استراتيجيتنا، التي تضمنت خارطة طريق ليكون بنك القدس هو الخيار الأول للعملاء وتعزيز قدرته التنافسية وحصته السوقية ومع ذلك، لم يكن الطريق خالياً من التحديات، فقد واجه البنك عدة عوائق نتيجة الحرب على غزة التي أثرت على الاستقرار الاقتصادي والمالي للمنطقة، ومنذ تلك اللحظة نجد أنفسنا أمام تحديات قاسية وصعوبات غير مسبوقة، ونظراً للظروف الاقتصادية الصعبة التي تشهدها فلسطين أجمع بسبب الحرب على غزة والتوقعات المستقبلية للمؤشرات الاقتصادية التي تأثرت بعمق بهذه الحرب، قررنا اتخاذ إجراءات استثنائية للتعامل مع تبعات هذه الأحداث، استطاع البنك من خلالها إدارة المخاطر بكفاءة، مما ساهم في الحفاظ على استقراره ونجاحه في هذه الظروف الصعبة، كما استمر البنك في اتباع سياسته المتحفظة لبناء احتياطات إضافية للخسائر الائتمانية المحتملة لإجراء وقائي لحماية البنك من أي تأثيرات سلبية على محفظة القروض، حيث تم تكوين مبلغ 33.36 مليون دولار كمخصصات خسائر ائتمانية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة تغطية الديون المتعثرة إلى 74.16 % مما أثر على صافي أرباح البنك خلال العام 2023 وعلى نحو متصل عمل البنك ومنذ اللحظة الأولى على اتخاذ العديد من الإجراءات للاستمرار في تقديم خدمات ومُنتجات مصرفية تُرضي عملاؤه وتقف عند احتياجاتهم في ظل هذه الظروف من خلال تزويد وتغذية الصرافات الآلية لتقديم الدعم الكامل لكل العملاء في غزة حال سمحت لهم الفرصة لاستخدامها كما أننا ومن خلال الإدارة العامة في مدينة رام الله وشبكة فروعنا ومكاتبنا المنتشرة في كل محافظات الضفة نواصل تقديم خدماتنا المصرفية للعملاء وعبر قنواتنا ومنصاتنا الرقمية.

مستمرّون

نتبنى في بنك القدس نهج التطوير والتحسين المستمر لكافة الأنشطة والمجالات المالية ونواكب التطورات المتسارعة التي تشهدها الصناعة المصرفية على الصعيدين المحلي والدولي. الأمر الذي يساهم في دعم حركة الأستثمار والتطور الاقتصادي في فلسطين من خلال تقديم منتجات وخدمات مصرفية متطورة شاملة تلبي توقعات واحتياجات العملاء والمتعاملين من مختلف الفئات والشرائح من الأفراد و الشركات والمؤسسات في القطاع الحكومي والخاص وتمكينه من تعزيز النمو الاقتصادي.

وعلى نحو مواز نواصل في البنك العمل على تطوير خدماتنا الإلكترونية لتقديم خدماتنا للعملاء عبر المنصات الرقمية المتعددة الخاصة في البنك، سعياً أن نكون أحد البنوك الرائدة في دمج التكنولوجيا المالية في منصات وعملياته المصرفية وتعزيز تجربة العملاء وتقديم خدمات مبتكرة جديدة.

فريقنا سر نجاحنا

في الوقت الذي تشهده بلدنا العزيزة وغزة الحبيبة حرباً وعدواناً لا مسبوق له، واصلنا التركيز على العنصر البشري والإلتزام بتوفير كل السبل والاحتياجات وتذليل الصعوبات والتحديات التي تواجههم وذلك من خلال تنفيذ تدابير أساسية ضمن خطة مدروسة وعكسها على الموظفين، علاوة على ذلك قام البنك بتفعيل خطة طوارئ متكاملة الأبعاد شملت جميع الوظائف والمستويات الإدارية، واتسمت بالمرونة الكافية التي مكنته من إدارة نطاق وأساليب العمل وخصوصاً في غزة اعتماداً على مستوى الخطورة وتعليمات الجهات الرقابية، وتضمنت تدابير لضمان استمرارية العمل، وضمان الاتصال المستمر مع الموظفين والعملاء على حد سواء.

مسؤوليتنا المجتمعية

وإيماناً بمسؤوليته تجاه المجتمع المحلي في ظل الظروف الإقتصادية والحرب التي تشهدها فلسطين، واصل البنك دعمه لمختلف الأنشطة المجتمعية ودعم عدد كبير من المبادرات والنشاطات التي وصل عددها خلال العام 2023 إلى 55 نشاطاً مجتمعياً موزعين في اللاغثة والصحو والتعليم والأطفال والمرأة وذوي الإعاقة

كما سارع بنك القدس منذ بدء العدوان على غزة لتقديم العديد من التبرعات المتنوعة، الطرود الغذائية، الإغاثة، مساعدة من تقطعت بهم السبل وتوفير كل ما يحتاجه الموظفين والموظفات العاملين في الفروع والمكاتب وإلى العملاء اللذين يتعلمون مع بنك القدس وكافة الأهل في غزة ونفذ البنك حملة مستمرة تحت عنوان "غزة في قلب القدس" تشمل رعاية فاقدي السند الأسري، كفالة أيتام، وتوفير الاحتياجات الأساسية والطرود الغذائية من خلال شراكة مع مؤسسات المجتمع المحلي بهدف دعم الأهل في غزة. وعلى نحو مواز التقت إدارة للبنك بعض الموظفين والعملاء في مصر وذلك في مبادرة قام بها رئيس مجلس إدارة بنك القدس والرئيس التنفيذي وذلك للإطمئنان على أحوالهم والمساهمة في تذليل العقبات التي تواجههم.

النظرة المستقبلية،،

يهدف البنك إلى مواصلة تعزيز وتوسيع نطاق خدماته، بما في ذلك استكشاف الفرص الجديدة واعتماد تقنيات مبتكرة في تقديم الخدمات المالية. كما سيظل البنك ملتزماً بتقديم أعلى مستويات الجودة والمصداقية في خدماته، بالإضافة إلى تعزيز الاستدامة والمسؤولية المجتمعية كجزء لا يتجزأ من استراتيجيته المستقبلية، نحن نصمم استراتيجيات جديدة، ونضاعف جهودنا، ونعمل بلا كلل من أجل تجاوز هذه التحديات والنهوض بمصلحتكم ومصلحة البنك. لأننا نؤمن أن كل تحدي يأتي مع فرصة للتطور والتحسين، نحن واثقون من قدرتنا على تحقيق النجاح بمساعدتكم وثقتكم، لن نتوقف، ولن نتراجع. سنبذل كل ما في وسعنا لبناء مستقبل مشرق لنا جميعاً.

ختاماً

أغتتم هذه الفرصة لتقديم خالص الشكر والتقدير للجهات الرقابية ممثلة بسلطة النقد الفلسطينية على ما قدموه من تعاون ودعم للقطاع المالي والمصرفي المحلي، مما أسهم في المحافظة على سلامة الاقتصاد المحلي واستقراره، والشكر والتقدير موصول لكافة عملائنا الذين تشكل ثقتهم بنا وولائهم مصدر فخر واعتزاز لنا، ونؤكد لهم بأننا سنعمل كل ما في وسعنا للاستمرار بالرقى بخدماتنا إلى أعلى المستويات التي تلبى طموحاتهم ورغباتهم. كما أقدم خالص الشكر والتقدير إلى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة على دعمهم المتواصل وتوجيهاتهم السديدة والثناء والتقدير موصول أيضاً لكافة موظفي البنك على تفانيهم في العمل وجهودهم المخلصة التي مكنت البنك من التقدم والأزدهار حمى الله وطننا واستقراره داعين الله أن تنتهي الحرب ويعم السلام والاستقرار في فلسطين والعيش في بيئة آمنة ومستقرة بعيداً عن الصراعات والتوترات المستمرة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مشار

الإدارة التنفيذية







محمد شاور

الرئيس التنفيذي

ماجستير إدارة الأعمال

جامعة بيرزيت

انضم إلى أسرة البنك بتاريخ 2017/2/1

عين رئيساً تنفيذياً بتاريخ 2023/7/2

زيد جراب - FRM , CFA

رئيس التكنولوجيا والعمليات

بكالوريوس تجارة، تخصص علوم مالية و اقتصاد
جامعة McGill، مونتريال كندا

انضم إلى أسرة البنك بتاريخ 2015/10/11



محمد سلمان PCPA, CMA, CFM

رئيس الشؤون المالية

ماجستير محاسبة

الجامعة الأردنية

انضم إلى أسرة البنك بتاريخ 2013/9/8



البيير حبش - CFA

رئيس الائتمان

بكالوريوس إدارة أعمال

جامعة بيرزيت

انضم إلى أسرة البنك بتاريخ 2009/8/2



علاء الطيطي

رئيس تكنولوجيا المعلومات

بكالوريوس هندسة الكترونية

جامعة القدس

انضم إلى أسرة البنك بتاريخ 2010/3/14



فادي الكسواني

رئيس التدقيق الداخلي

بكالوريوس إدارة أعمال

جامعة مؤتة

انضم إلى أسرة البنك بتاريخ 2014/3/2



محمود عودة

رئيس العمليات المركزية

بكالوريوس محاسبة

جامعة بيت لحم

انضم إلى أسرة البنك بتاريخ 2018/11/4



سامح عبد الله محمد

رئيس الخدمات المصرفية للأفراد

- ماجستير/ التنمية المستدامة - بناء المؤسسات والتنمية المستدامة
- جامعة القدس
- انضم إلى أسرة البنك بتاريخ 2020/1/19



محمد حرفوش

رئيس الخدمات المصرفية للشركات

- بكالوريوس محاسبة
- الجامعة العربية الأمريكية
- انضم إلى البنك 2018/1/8



نغم عساف

رئيس رأس المال البشري

- ماجستير/ التنمية المستدامة - بناء المؤسسات والتنمية المستدامة
- جامعة القدس
- إستقالت من البنك بتاريخ 2023/12/3



مؤشرات الأداء الرئيسية

تحليل الأداء المالي للعام 2023
لقد كان عاما مليئا بالتحديات والمخاطر الناجمة عن الحرب على
غزة وآثارها السلبية على الاقتصاد المحلي والعالمي





أهم المؤشرات

2019	2018	2017	2016	البيان
77.01%	72.73%	76.95%	79.17%	نسبة التسهيلات الى الودائع LTD
4.32%	3.49%	2.16%	1.74%	نسبة الديون غير العاملة NPL ratio
55.50%	52.78%	32.41%	44.75%	نسبة تغطية المخصصات للديون المتعثرة Loan loss Provisions coverage ratio
0.61%	1.01%	1.10%	1.19%	معدل العائد على الموجودات ROA
6.83%	10.83%	11.66%	12.61%	معدل العائد على صافي حقوق الملكية ROE
10.18%	15.26%	16.35%	17.15%	معدل العائد على رأس المال المدفوع
13.78%	13.02%	13.60%	13.92%	معدل كفاية راس المال CAR
65.72%	63.87%	65.67%	67.00%	معيار الكفاءة Cost to Income

معدل النمو المركب CAGR	معدل النمو عن العام الماضي	2023	2022	2021	2020
0.09%	(0.14%)	79.76%	79.88%	79.84%	76.81%
15.13%	(11.72%)	5.36%	6.07%	4.13%	4.52%
6.52%	20.93%	74.16%	61.33%	68.27%	61.50%
(8.07%)	(55.09%)	0.61%	1.36%	0.95%	0.80%
(9.21%)	(58.22%)	5.82%	13.94%	11.01%	9.34%
(7.79%)	(56.67%)	8.96%	20.68%	14.84%	11.89%
1.01%	4.29%	15.08%	14.46%	14.06%	13.73%
(3.17%)	(6.27%)	51.78%	55.24%	60.35%	63.28%

إجمالي الموجودات - مليون دولار

معدل النمو عن السنة الماضية 3.9%

معدل النمو المركب 5.81%



صافي التسهيلات الائتمانية - مليون دولار

معدل النمو عن السنة الماضية 6.50%

معدل النمو المركب 6.13%



ودائع العملاء - مليون دولار

معدل النمو عن السنة الماضية 6.65%

معدل النمو المركب 6.04%



صافي حقوق الملكية - مليون دولار

معدل النمو عن السنة الماضية (1.85%)

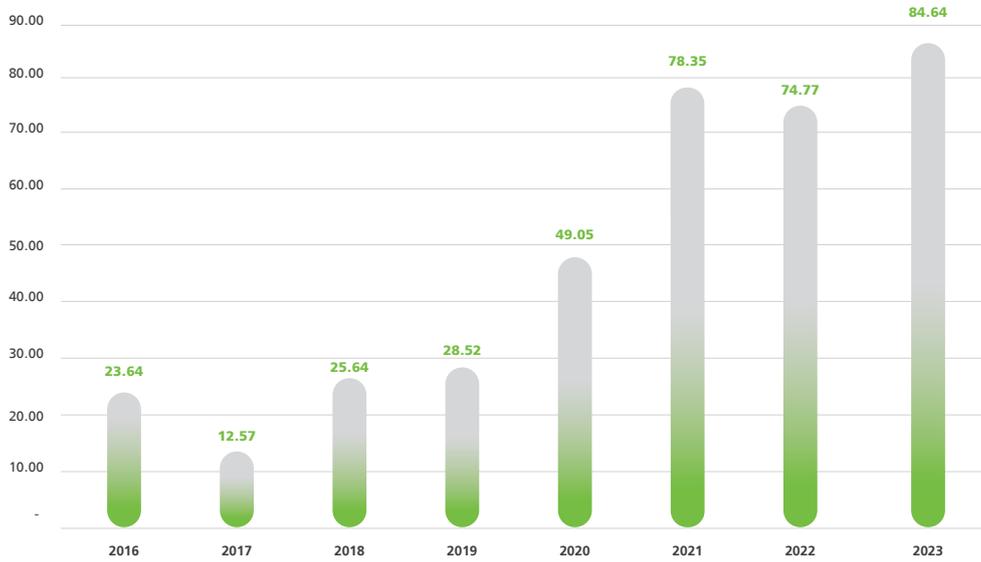
معدل النمو المركب 6.95%



الاستثمارات المالية - مليون دولار

معدل النمو عن السنة الماضية 13.20%

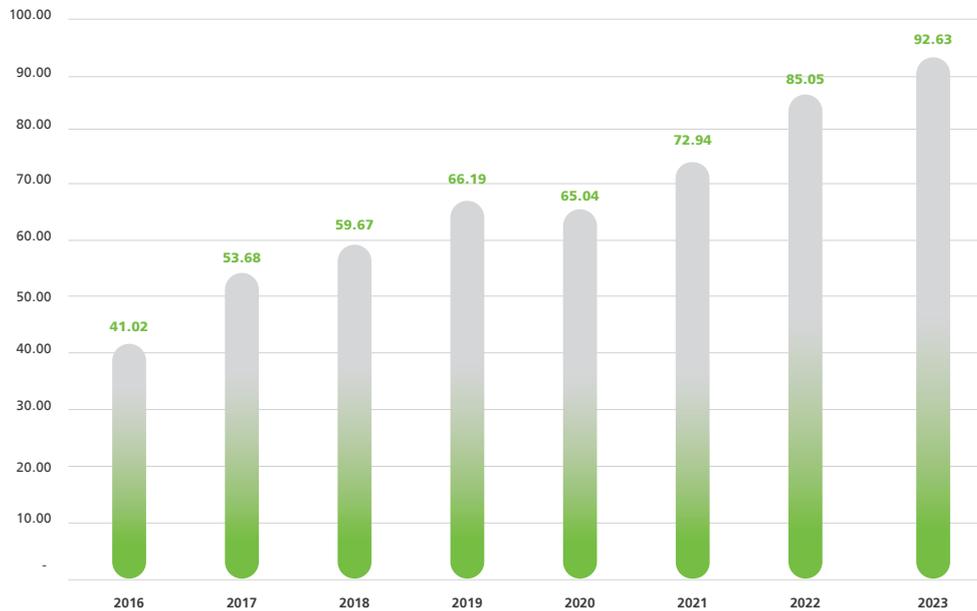
معدل النمو المركب 17.28%



إجمالي الدخل التشغيلي - مليون دولار

معدل النمو عن السنة الماضية 8.91%

معدل النمو المركب 10.72%



صافي الفوائد والعمولات - مليون دولار

معدل النمو عن السنة الماضية 13.83%

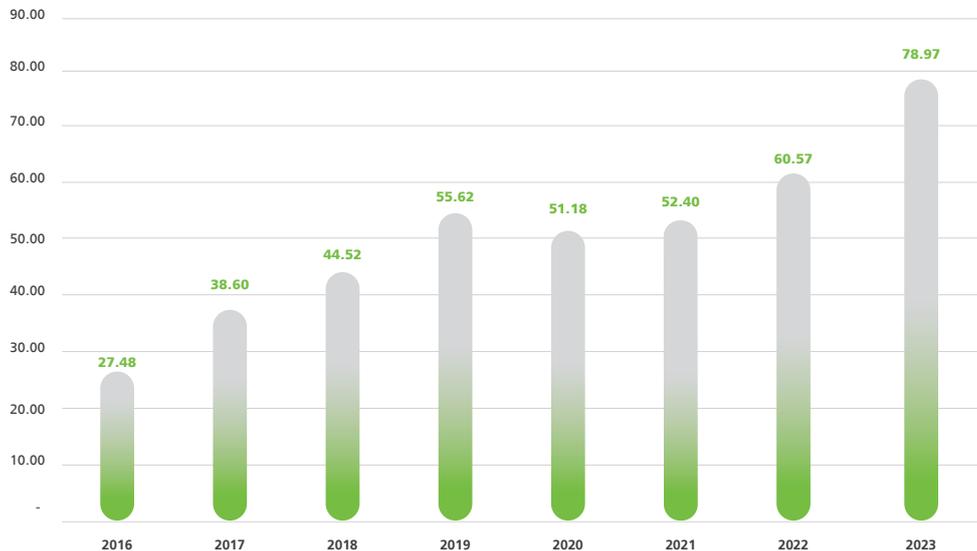
معدل النمو المركب 9.14%



إجمالي المصاريف - مليون دولار

معدل النمو عن السنة الماضية 30.37%

معدل النمو المركب 14.10%



صافي الربح بعد الضرائب (ما يعود لمساهمي البنك)

معدل النمو عن السنة الماضية (55.89%)

معدل النمو المركب (1.93%)





استراتيجية التوسع والإنتشار





تتمثل استراتيجية وخطة البنك للسنوات الثلاث القادمة، في التركيز على الإستمرار في رقمته عمليات البنك وتوظيف التكنولوجيا وتكييفها لابتكار خدمات جديدة وتطوير اساليب تقديمها بكفاءة عالية لتصل لجميع العملاء على اختلاف اماكن تواجدهم بدقة وسهولة وبتكلفة اقل وبالشكل الذي يعزز موقع البنك التنافسي.

وفيما يخص التفرعات المنتشرة للبنك في كافة المناطق فقد تم نقل فرع طوباس الى موقع اكثر استراتيجية "شارع المستشفى التركي" خلال العام 2023 للتميز في تقديم خدماته للعملاء، وبالتالي بلغ عدد الفروع والمكاتب التابعة للبنك 38 فرع ومكتب في جميع انحاء الضفة الغربية وقطاع غزة الى جانب المكتب التمثيلي في الاردن بالإضافة الى 54 صراف الي منتشرة في كافة انحاء الوطن.

ويعمل في فلسطين 385 فرعاً ومكتباً للمصارف المرخصة في فلسطين، منها 254 فرعاً ومكتباً لسبعة مصارف محلية، مقابل 131 فرعاً لستة مصارف وافدة. كما يعمل 329 من هذه الفروع والمكاتب في محافظات الضفة الغربية، و 56 فرعاً في قطاع غزة نهاية العام 2023 .

وبالإضافة الى الفروع والمكاتب تقدم المصارف خدماتها من خلال اجهزة الصراف الآلي، والتي تتنوع بين السحب والايداء النقدي، وإيداع الشيكات، والإستفسار عن الرصيد، وتسديد الفواتير، والعديد من الخدمات المصرفية الاخرى، حيث ارتفع عدد اجهزة الصراف الآلي لتصل الى 737 جهازاً نهاية العام 2023.



دير البلح - النصيرات شارع صلاح الدين	فرع النصيرات	رام الله والبيرة - حي الماصيون شارع القدس - الماصيون	الإدارة العامة
الخليل - راس الجورة بناية نظمي صلاح	فرع راس الجورة	رام الله والبيرة - وسط البلد الشارع الرئيسي، ركب / عمارة الحج ياسين	فرع رام الله
بيت لحم شارع المهدي الجديد	فرع بيت لحم	رام الله والبيرة - البيرة شارع المعارف - عمارة برج البيرة	فرع البيرة البلد
غزة - جباليا معسكر جباليا-مقابل UN	فرع جباليا	غزة - حي الصبرة شارع عمر المختار - مقابل منتزه البلدية	فرع غزة
رفح دوار النجمة	فرع رفح	نابلس - وسط البلد السوق التجاري	فرع نابلس
غزة - بيت لاهيا الشارع العام-ميدان بيت لاهيا	مكتب بيت لاهيا	القدس - العيزرية - منطقة راس الكبسة الشارع الرئيسي - مفرق قبسة	فرع العيزرية
طولكرم الشارع الرئيسي-عمارة بدران	مكتب عنتابا	بيت لحم - بيت جالا شارع السهل	فرع بيت جالا
نابلس حرم جامعة النجاح الوطنية	مكتب النجاح	سلفيت شارع المدينة المنورة	فرع سلفيت
سلفيت - بديا الشارع الرئيسي	فرع بديا	طوباس - الشارع الرئيسي بالقرب من مستشفى الشفاء	فرع طوباس
جنين - سيلة الظهر الشارع الرئيسي	مكتب سيلة الظهر	طولكرم - عتيل - الحي الشمالي الشارع الرئيسي - مدخل الشعراوية	فرع عتيل
رام الله والبيرة - البيرة شارع القدس - دوار راجعين	مكتب شارع القدس	الخليل - الشارع الرئيسي دوار ابن رشد	فرع الخليل
نابلس - قبلان الشارع الرئيسي	مكتب قبلان	رام الله والبيرة - حي الماصيون شارع القدس - الماصيون	فرع الماصيون
سلفيت - جماعين الشارع الرئيسي	مكتب جماعين	نابلس - رفديا عمارة سوداح	فرع نابلس الجديد
غزة - الزيتون شارع صلاح الدين	مكتب الزيتون	رام الله والبيرة - البيرة شارع الطاحونة	فرع البيرة
الخليل - ترقوميا الشارع الرئيسي	مكتب ترقوميا	غزة - الرمال شارع عمر المختار	فرع الرمال
الخليل - الظاهرية منطقة المشروع - بجانب غرفة التجارة	مكتب الظاهرية	طولكرم - وسط البلد شارع الأسير	فرع طولكرم
ضاحية الريحان لاكاسا مول	مكتب الريحان	أريحا - عين السلطان شارع المنتزهات	فرع أريحا
رام الله والبيرة - البالوع بلازا مول	مكتب بلازا مول	جنين - وسط البلد نهاية شارع ابو بكر	فرع جنين
رام الله والبيرة - الطيرة شارع بطن الهوى	مكتب الطيرة التسويقي	جنين - شارع حيفا عمارة حيفا	فرع جنين شارع حيفا
الأردن - عمان الرابية - اليرموك بلازا 2	المكتب التمثيلي	قلقيلية - وسط البلد دوار شيماء	فرع قلقيلية
		خان يونس - شارع السقا عمارة الفرا	فرع خان يونس

القطاع المصرفي في فلسطين 2023

عانى الاقتصاد الفلسطيني خلال الربع الثلاثة الأولى من العام 2023 من العديد من الضغوطات والتحديات، وخصوصاً تلك المتعلقة بأموال المقاصة، والمساعدات الخارجية، ومستويات الاسعار المحلية وتراجع القوة الشرائية للأفراد والاسر، وبالتالي تراجع الطلب المحلي، الاستهلاكي والاستثماري.

كما تعرض قطاع غزة في الربع الاخير الى عدوان اسرائيلي غير مسبوق، تسبب في خسائر مادية وبشرية جسيمة. ولم تقتصر تداعياته على قطاع غزة التي دمرت اكثر مبانيه، وبنيته التحتية، وأصوله الرأسمالية، بل تتجاوزها الى الضفة الغربية لتطال معظم قطاعاتها وانشطتها الاقتصادية، وتتسبب في تراجع حركتها التجارية، وحركة المسافرين، والعمالة الفلسطينية في سوق العمل الاسرائيلي، وكذلك بحركة المقاصة مع الجانب الاسرائيلي وغيرها.

وتشير البيانات المالية للقطاع المصرفي الفلسطيني خلال العام 2023 الى ارتفاع معدلات النمو في إجمالي موجودات الجهاز المصرفي إلى 3.9% مقارنة مع 1.04% في نهاية العام 2022، لتصل موجودات القطاع المصرفي إلى 21,767 مليون دولار، كما ارتفع أيضاً معدل نمو موجودات بنك القدس إلى 3.9% في العام 2023 مقارنة مع معدل انخفاض بنسبة 7.05% خلال العام 2022 لتصل موجودات بنك القدس 1509 مليون دولار.

كما ارتفعت أيضاً نسبة نمو ودائع العملاء في القطاع المصرفي الفلسطيني نهاية العام 2023 بما يقارب 6.81% مقارنة مع نسبة انخفاض 0.15% في نهاية العام 2022، لتصل ودائع القطاع المصرفي إلى 17,589 مليون دولار، كما ارتفع أيضاً معدل نمو ودائع بنك القدس إلى 6.65% في العام 2023 مقارنة مع معدل انخفاض بنسبة 2.3% خلال العام 2022 لتصل ودائع العملاء لدى بنك القدس 1244 مليون دولار.

بينما بلغت نسبة نمو محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة في القطاع المصرفي الفلسطيني نهاية العام 2023 إلى 7.04% مقارنة مع 2.71% في نهاية العام 2022، لتصل تسهيلات القطاع المصرفي إلى 11,338 مليون دولار، كما ارتفع أيضاً معدل نمو تسهيلات بنك القدس إلى 6.5% في العام 2023 مقارنة مع معدل انخفاض بنسبة 2.27% خلال العام 2022 لتصل التسهيلات الائتمانية لدى بنك القدس 992 مليون دولار.

واخيراً بلغت الحصة السوقية لبنك القدس في التسهيلات الائتمانية في السوق المصرفي الفلسطيني 8.75% في العام 2023، بينما بلغت حصته السوقية في ودائع العملاء 7.07%.

اجمالي الموجودات (الأقرب مليون دولار أمريكي)

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	البيان
21,767	20,950	20,735	18,705	16,995	15,478	15,376	القطاع المصرفي
1,509	1,452	1,562	1,398	1,329	1,213	1,076	بنك القدس
3.90%	1.04%	10.85%	10.06%	9.80%	0.66%	12.27%	نسبة نمو القطاع المصرفي
3.90%	-7.05%	11.70%	5.24%	9.55%	12.70%	12.11%	نسبة نمو بنك القدس
6.93%	6.93%	7.53%	7.48%	7.82%	7.84%	7.00%	الحصة السوقية

صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة (الأقرب مليون دولار أمريكي)

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	البيان
11,338	10,592	10,326	9,711	8,757	8,208	7,922	القطاع المصرفي /تسهيلات
992	932	953	847	794	698	659	بنك القدس
7.04%	2.71%	6.45%	10.72%	6.83%	3.68%	16.78%	نسبة نمو القطاع المصرفي
6.50%	-2.27%	12.53%	6.67%	13.75%	5.92%	6.98%	نسبة نمو بنك القدس
8.75%	8.79%	9.24%	8.74%	9.07%	8.52%	8.34%	الحصة السوقية

اجمالي الودائع (الأقرب مليون دولار أمريكي)

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	البيان
17,589	16,468	16,494	15,110	13,366	12,193	11,949	القطاع المصرفي
1,244	1,166	1,194	1,103	1,031	959	856	بنك القدس
6.81%	-0.15%	9.16%	13.05%	9.62%	2.04%	12.87%	نسبة نمو القطاع المصرفي
6.65%	-2.30%	8.25%	6.96%	7.51%	12.03%	10.03%	نسبة نمو بنك القدس

التخطيط الاستراتيجي والتحول الرقمي



أساس تطوّرنا





الخطة الاستراتيجية للبنك

كان العام 2023 حافلاً حيث حدد بنك القدس خطته الاستراتيجية للعوام (2024-2026) والتي تندرج تحت عنوان (نحو بنك مبتكر وديناميكي)، وقد جرى رسم هذه الخطة من خلال البناء على الانجازات والتجارب المكتسبة من الخطة الاستراتيجية السابقة.

تم اتباع منهج المشاركة في صياغة مقترح الخطة الاستراتيجية من خلال نشر فكر وثقافة التخطيط الاستراتيجي في كافة دوائر ووحدات البنك، وتكوين كوادر مدربة على اعداد الخطط الاستراتيجية والتنفيذية والذي يعتبر الضمانة الواقعية للاستمرارية والعمل بروح الفريق مما يؤدي الى نتائج ايجابية ترفع من كفاءة الاداء وإعداد قيادات لديها وعي كامل بأهمية ومنهجية التخطيط الاستراتيجي في تفعيل مهام اعمالهم على المدى القصير والمتوسط وبعيد المدى للارتقاء بمستوى البنك ككل.

اعتمدت الاستراتيجية على ثلاثة محاور رئيسية تصب جميعها لمصلحة العملاء وتشمل كل هذه المحاور اهداف واستراتيجيات محددة سيتم تنفيذها على فترات زمنية محددة متوسطة المدى وفيما يلي المحاور والاهداف الرئيسية في كل محور:

- استراتيجية المنافسة والتميز واهدافها الرئيسية: بنك اكثر رقمية، تجربة عملاء افضل، نهج مختلف في تطوير المنتجات والخدمات.
- استراتيجية الموظف السعيد واهدافها الرئيسية: تجربة موظف حديثة، تنمية قدرات الموظفين.
- استراتيجية رقابة فعالة واهدافها الرئيسية: رفع كفاءة الدوائر الرقابية كدائرة المخاطر ودائرة مكافحة غسل الاموال.

حيث استند بنك القدس في تحديد اهدافه الاستراتيجية التي يعمل لتحقيقها وفقاً للمحاور الرئيسية كذلك الركائز التي تم اخذها بعين الاعتبار عند وضع الاستراتيجية بالاضافة الى نتائج تحليل الرباعي للبيئة الداخلية والخارجية وبحيث تكون خارطة الطريق لتحقيق رسالة ورؤية بنك القدس.

وعليه لتحقيق الاهداف الاستراتيجية تم وضع خطط عمل ضمن الخطة الاستراتيجية، توضح البرامج والمشاريع الاستراتيجية الفرعية لكل هدف رئيسي ومؤشرات قياس الاداء الى جانب الخطط التنفيذية والاطار الزمني التي تساهم في تحقيق تلك الاهداف، حيث تم الحصول على اجماع حول الاهداف الاستراتيجية ورغبة جدية بالتغيير لرفع كفاءة البنك والارتقاء بالخدمات لتحقيق التطلعات ليكون مصرفنا الافضل في فلسطين.

التحول الرقمي

في العام 2023، واصلنا بخطى ثابتة مسيرتنا في التحول الرقمي، ونجحنا في الارتقاء بأدائنا وترسيخ مكانتنا ضمن أبرز البنوك الداعمة للتقنيات المالية حيث اتخذنا خطوات مهمة في رحلتنا للابتكار الرقمي، من خلال توفير حلول شاملة ومتكاملة للعملاء من أجل تقديم تجربة مصرفية متميزة وسهلة، وتضمن ذلك:

- اطلاق نظام الولاء (النقاط) لموظفي البنك على التطبيق البنكي (Quds Smart).
- اطلاق خدمة تحديث البيانات على التطبيق البنكي (Quds Smart) للعملاء بناء على درجة المخاطر.

- اطلاق النسخة الجديدة من التطبيق البنكي (Quds Smart) والتصاميم الخاصة به.
- اطلاق خدمة مسح (QR) للاشتراك بخدمة الانترنت بالفروع و اضافتها على نظام الدور
- اجراء تعديلات شاملة على برنامج ارسال الرسائل لشركة World Link وبما يشمل تعديل الرسائل الخاصة بأسعار الفوائد و اضافة العديد من الدول التي يمكن ارسال الرسائل لها .
- تفعيل خدمة الايداعات النقدية على الصرافات الالية الخارجية ورفع حساسية الايداع النقدي لتقليل استخدام الاوراق النقدية التالفة.
- تفعيل خدمة السحب النقدي اللاتلامسي على جميع صرافات الالية للبنك.
- تعريف العملة الجديدة من فئة الدينار على الصرافات الالية.
- تفعيل نظام (Interactive Messages) على البيئة الحية..
- اطلاق النسخة الجديدة من نظام (4G) الخاص بنظام الصرافات الالية.
- اطلاق نسخة جديدة من نظام (IVR).
- اطلاق مشروع (ESADAD) واعداد دليل مستخدم شامل ومفصل لكافة الخدمات الموجودة على النظام وتعميمه لكافة موظفين البنك.

تطوير البطاقات والمدفوعات الإلكترونية

البطاقات الائتمانية: فضية، تيتانيوم، وورلد، وورلد ايليت بالإضافة الى بطاقات الخصم المباشر. لتوفر مستوى عال من الراحة للعملاء ومنحهم مرونة في سداد قيمة مشترياتهم وحرية الشراء والسحب النقدي داخل و خارج البلاد، حيث تهدف مجموعة البطاقات المقدمة تلبية جميع احتياجات العملاء مهما تنوعت طبيعتها. وتزامنا مع ذلك وانطلاقا من التزامنا بتقديم مستوى عالي من الخدمات تم خلال العام 2023:

- اطلاق مشروع (E PIN) والخاص بارسال الرقم السري للبطاقات الائتمانية عبر الرسائل القصيرة.
- البدء بتطبيق خدمة (E statement) والخاص بارسال كشوفات حساب البطاقات الائتمانية.
- اعادة تسعير خدمات البطاقات بما يتناسب مع تعليمات سلطة النقد.
- تجهيز وتشغيل طابعة الاصدار الفوري الجديدة للخدمة
- اطلاق خدمة طباعة بطاقات الخصم المباشر على الاساور (Mini Tag) و اطلاقها على البيئة الحية.

منذ إندلاع الحرب على غزة ومراعاة للظروف الصعبة والمحيطه لعملاء البنك في مكاتب وفروع غزة تم تفعيل خدمة تأجيل الأقساط على جميع البطاقات الائتمانية وذلك للتسهيل على العملاء في قطاع غزة وعملاء عمال الداخل خاصة في ظل استمرار الحرب وتبعاتها الإقتصادية كما تم السماح لعملاء غزة بإستمرارية العمل في البطاقات المنتهية الصلاحية واستخدامها على نقاط البيع والصرافات الآلية (البطاقات الائتمانية وبطاقات الخصم المباشر) وذلك في ظل إستمرار الحرب.

المنتجات والخدمات المصرفية المبتكرة





دائرة تطوير الأعمال والمنتجات

تم خلال العام طرح عدد من المنتجات والخدمات الجديدة التي هدفت إلى تلبية رغبات وحاجات العملاء الأفراد على اختلاف شرائحهم، وبما يواكب التطور في الصناعة المصرفية ويسهم في تعزيز موقع البنك وحضوره القوي في سوق الخدمات المصرفية للأفراد، ومنها:

الأعمال و المنتجات:

يعمل البنك على تقديم الخدمات والمنتجات للأفراد على اختلاف شرائحهم ويسعى البنك على الدوام إلى زيادة وتطوير قائمة منتجاته وخدماته التي يقدمها وإلى توسيع قاعدة عملائه من الأفراد المميزين حيث أطلق خلال العام:

برنامج حساب التوفير  المخصص للأطفال

برنامج و حملة **سند** الخاصة لعمال الداخل

حملات لقروض السيارات مثل (نيسان، و متسوبيشي).

برنامج حوافز الودائع الجديد ، حيث هدف البرنامج الى تحفيز موظفي البنك للمساهمة في إستقطاب الودائع

البطاقات:

استكمالاً لمسيرته الناجحة في سوق البطاقات (بطاقات الدفع المباشر والبطاقات الائتمانية) سعى البنك من خلال العام إلى تشجيع عملائه الحاليين والجدد على إصدار واستخدام بطاقات بنك القدس من خلال تنفيذ عدة حملات:-

حملة ليرات الذهب الخاصة بعملاء حملة بطاقات ماستركارد® الخصم المباشر والبطاقات الائتمانية بأنواعها

حملة رسوم السنة علينا: سدد الرسوم السنوية للبلدية باستخدام بطاقتك وكن أحد الفائزين بقيمة الرسوم المدفوعة

حملة محطات الوقود التشجيعية بالشراكة مع سلطة النقد الفلسطينية

حملة بالشراكة مع شركة اكرم سببتياني خاصة في بطاقات ماستركارد® الائتمانية لعملاء بنك القدس

حملة العودة الى المدارس و الجامعات خاصة في بطاقات ماستركارد® الخصم المباشر لعملاء بنك القدس

إطلاق برنامج الولاء (الخصومات) لموظفين وعملاء بنك القدس

إطلاق عروض لمؤسسات القطاع العام و اعتماد شركات و مؤسسات جديدة في قائمة الشركات المعتمدة

- تأجيل أقساط البطاقات الائتمانية لحاملها من عملاء و موظفين في شهر نيسان وشهر تشرين الثاني
 - إطلاق خدمة إصدار كشوفات حساب إلكترونية للبطاقات الائتمانية Credit Cards E-Statement
 - التوعية حول برنامج Travel Pass للعملاء و الموظفين حملة البطاقات الائتمانية
 - إطلاق خدمة ارسال الرقم السري الكترونياً للبطاقات الائتمانية من خلال نظام Appain / CRM
 - الترويج و الإعلان عن تطبيق DuSave بالشراكة مع شركة DuSave
- وخلال العام أيضاً وقع البنك إتفاقية شراكة مع شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع و التي تهدف الى منح العملاء أجهزة الدفع المباشر.



خدمة الحوالات السريعة:

واصل البنك خلال العام الحفاظ على مكانته الرائدة في خدمة الحوالات السريعة في السوق المصرفية المحلية من خلال تقديم الخدمة و الاهتمام بالوكلاء الفرعيين البالغ عددهم 34 وكيل بواقع 54 موقعا حيث تم تخفيض الـ (pricing) لدولة الإمارات العربية المتحدة و إستثناء الاردن من قائمة الدول عالية المخاطر لوجود حركة حوالات ضخمة بين الاردن و فلسطين و بالعكس و إطلاق الحملة السنوية ، "حول و استلم اموالك جوائزنا بانتظارك".

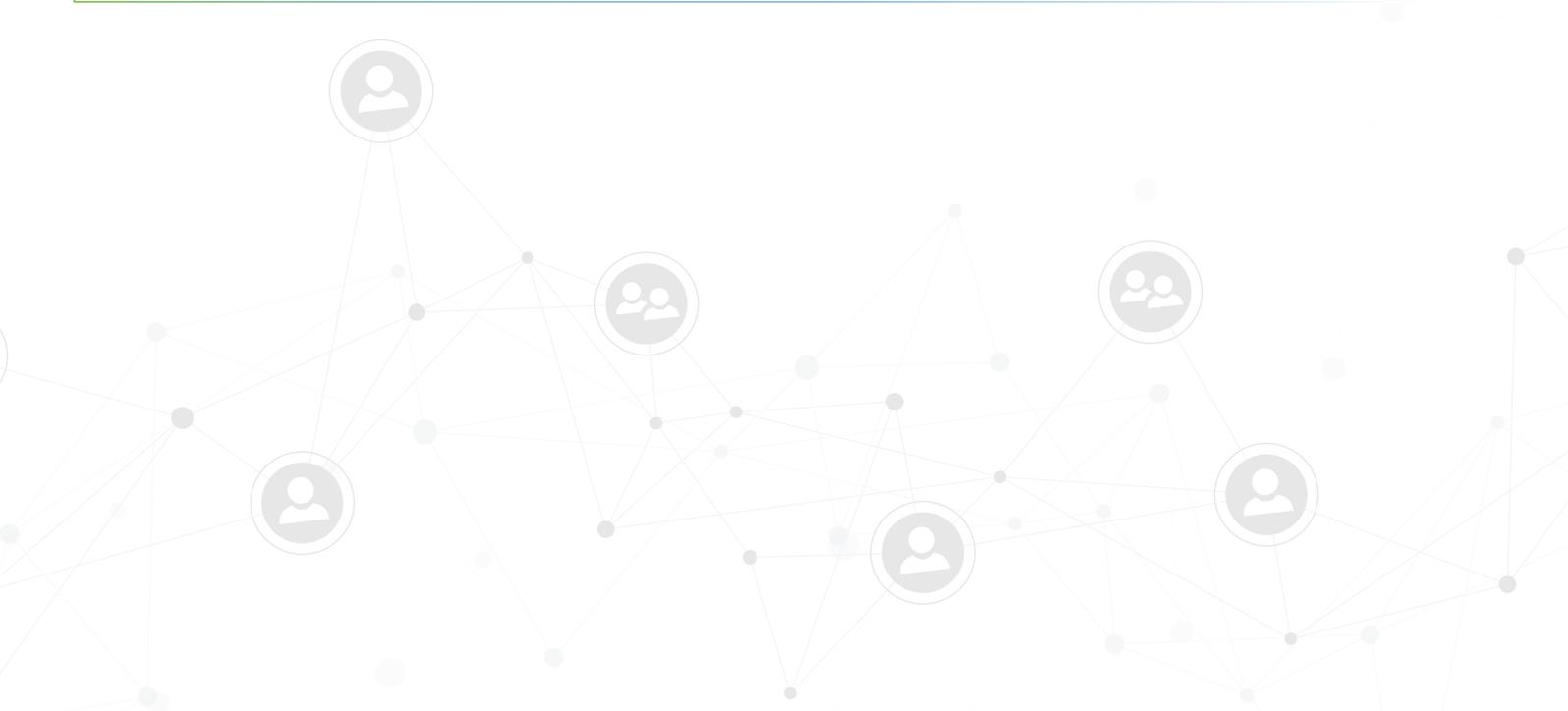
WesternUnion \\ WU

The image shows a social media post from qudsbank. The post features a world map with a gift icon and a yellow banner that reads '\$800 ألف مبروك' (800,000 JD) and 'جوائزنا بانتظارك' (Our prizes are waiting for you). The post is from qudsbank and has 328 comments. The background of the post is a world map with a gift icon and a yellow banner. The text 'حول واستلم أموالك' (Transfer and receive your money) is visible at the top. The Western Union logo is also present.

دائرة التميز بالخدمة والجودة الشاملة

عملت دائرة التميز بالخدمة والجودة الشاملة خلال العام 2023 على تطوير رحلة وتجربة العميل في بنك القدس من خلال الاهتمام بإبعاد جودة الخدمة الرئيسية (الجودة المادية، جودة البنك، الجودة التفاعلية، جودة العمليات، جودة المخرجات) وذلك من خلال زيادة كفاءة وسرعة مسار المعاملات، والعمل على تطوير أداء مقدمي الخدمة ومراقبة وتقييم أدائهم والذي بدوره انعكس ايجابيا على انطباعات عملائنا الشخصية وعلى مستوى الخدمات المقدمة لهم.

تهدف الدائرة خلال العام 2024 الى تعزيز وتطوير تجربة العملاء من خلال التركيز على اعداد وتهيئة وتدريب طاقم مميز في مجال المعرفة والثقافة المصرفية، والعمل على وضع اطار زمني محدد لكافة مراحل تقديم الخدمة (ما قبل تقديم الخدمة، خلال تقديم الخدمة، وما بعد تقديم الخدمة) وبما يفوق توقعات عملائنا مما سينعكس بشكل ايجابي على الحفاظ على عملائنا الحاليين واستقطاب عملاء جدد.



دائرة تنمية الودائع

يمثل التزام بنك القدس بالتحسين المستمر والنمو كمؤسسة تضع العملاء على رأس اهتماماتها دافعاً لطموحنا إلى أن نصبح البنك المفضل في فلسطين ، وخلال العام 2023، استمرت دائرة تنمية الودائع منذ سبع سنوات التركيز على إثراء تجربة العملاء من خلال برنامج Prime و Prime Business تحت شعار "تميز" باعتبار ذلك عاملاً رئيسياً من عوامل النجاح.

برنامج Prime

وضعنا، في الدائرة، استراتيجية شاملة ومنسقة من خلال برنامج Prime لتقديم الخدمات المصرفية بمزايا رفيعة ومرموقة و بوقت قياسي وبدقة متناهية توفر وسائل الراحة وبشكل حصري لعملاء محددین ترضي تطلعاتهم وبما يتناسب مع احتياجاتهم المصرفية

برنامج Prime Business

منذ سبع سنوات توجت جهود البنك في تصميم أول برنامج في القطاع المصرفي الفلسطيني خاص بحسابات كبار الشركات و المؤسسات و المشاريع الصغيرة، حيث يحقق إضافة جلية لكبار عملاء هذا القطاع الأمر الذي يتيح تجربة مصرفية متميزة وقيمة مضافة وخدمة فريدة تترجم في حساب "PRIME BUSINESS" و بما يتناسب مع تطلعات واحتياجات العملاء في قطاع الشركات والمؤسسات والمشاريع الصغيرة.

مركز الخدمات البنكية

يتيح مركز الخدمات البنكية الرد على أسئلة واستفسارات العملاء وغير العملاء بسرعة ومرونة وعلى مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع، وأيام العطل الرسمية وتتضمن الخدمات المقدمة الرد على الاستفسارات العامة بخصوص منتجات البنك، كما يتم من خلال فريق عمل المركز تنفيذ خدمة الاستجابة الصوتية التفاعلية IVR على نظام تسجيل المكالمات لدى المركز والتي تمكن العملاء من التسجيل في النظام ليظهر اسم العميل المتصل على الشاشة لدى الموظف واختصار عدد أسئلة الأمان المطلوبة لتقديم الخدمة المطلوبة وسيتم تطبيق المرحلة الثالثة من مشروع خدمة الاستجابة الصوتية التفاعلية IVR على نظام تسجيل المكالمات ، وذلك من خلال إضافة (Quality Management , Feedback and Speech analytics) ، حيث أن هذه الخدمات تتيح فحص جودة المكالمات وضبط فحوى المكالمات والحصول على تغذية راجعة من العملاء وبشكل آلي. وأنه جاري العمل على إطلاق مشروع (Chatbot) ، وهو تفعيل الذكاء الالي في الرد على استفسارات العملاء الواردة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.

خلال العام 2023 تم التعامل مع عدد 87,210 مكالمة واردة ، وأجرى المركز 61,225 مكالمة صادرة .

المكتب التمثيلي في عمان

يركز المكتب التمثيلي عمله على تقديم النصح والإرشاد للشركات التي لها رغبة في التعامل التجاري مع فلسطين أو الإستثمار فيها، كما يوفر خدمات لتدعم الصلة مع الشركات والمؤسسات وممن يمارسون أعمال تجارية، ولديهم استثمارات في فلسطين، كما يمنح تلك الشركات الاستفادة من خبرات البنك العريقة وعلاقاته الواسعة في قطاع الأعمال في فلسطين والأردن.



افحص الكود
للوصول إلى
موقع المكتب



إدارة الخدمات المصرفية للشركات

يقدم بنك القدس طيفا واسعا من الحلول البنكية لقطاع الشركات، بحيث يمكنك من دعم مشاريعك وتطوير امكانياتك والنهوض بعملك بقوة، سواء قمت بتأسيس شركة جديدة أو كانت لديك شركتك الناجحة، فإننا نعمل معا جنبا إلى جنب لنؤمن لك الدعم المستمر والمتواصل لضمان نجاح شركتك، بحيث تحظى دائرة الأعمال المصرفية للشركات بأولوية استراتيجية لدى بنك القدس من خلال تعزيز علاقته مع العملاء الحاليين وكذلك استقطاب المزيد من العملاء لمنحهم التسهيلات المصرفية، وتقديم الخدمات المصرفية اللازمة لعملهم، حيث يتم خدمة الشركات الكبيرة من خلال وحدة خاصة في الإدارة، كذلك تتم خدمة الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال مراكز الأعمال المنتشرة في كافة المحافظات في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تنتشر هذه المراكز في كل من المدن التالية: رام الله، نابلس، طولكرم، جنين، سلفيت، الخليل، بيت جالا، وقطاع غزة، خاصة وإن الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة تشكل ما نسبته أكثر من 95% من المنشآت العاملة والمسجلة في فلسطين فبالرغم من كونها المشغل الأكبر للعمالة الفلسطينية على مختلف أنواعها وفئاتها.

تقوم الدائرة بتقديم الخدمات من خلال مسؤولي علاقة ذوي اختصاص وكفاءة عالية قادرين على إدارة العلاقة مع الشركات وتلبية احتياجاتهم من خلال:

فتح الحسابات للشركة

اصدار دفاتر شيكات

اصدار خطابات الضمان بأنواعها المختلفة ولصالح جهات داخلية وخارجية مختلفة

إدارة التحويلات المصرفية الداخلية والخارجية بمختلف العملات

عمليات التجارة الداخلية والخارجية سواء للاستيراد والتصدير

شراء وبيع العملات المحلية والأجنبية وبأسعار مختلفة

منح العملاء التسهيلات المصرفية التي تلبي حاجتهم سواء التسهيلات قصيرة الأجل (لتمويل رأس المال العامل) أو طويلة الأجل (لتمويل أصول ثابتة) من خلال المنتجات التالية:

- الجاري مدين الثابت
- الجاري مدين متحرك
- الجاري مدين المتناقص الخاص بالعطاءات
- القروض طويلة الأجل لتمويل أصول ثابتة

- القروض قصيرة الأجل لتمويل المشتريات أو لتمويل المبيعات أو خصومات بنكية
- سقوف خصم شيكات
- سقوف قروض دوارة
- الكفالات المصرفية بجميع أنواعها
- الاعتمادات المستندية: سواء بالاطلاع أو اجلة الدفع.

وحدة المؤسسات المالية

تقوم إدارة المؤسسات المالية في تعزيز علاقات بنك القدس مع بنوك مراسلة اقليمية وعالمية لتسهيل تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية كالتجارة الخارجية وكذلك مع إدارة العمليات المركزية، والمدفوعات الدولية والتحويلات عبر الحدود لعملاء التجزئة والشركات والمؤسسات، بالإضافة إلى المشاركة في إدارة وتسهيل المعاملات بين البنوك لتشمل النقد الأجنبي، وأنشطة سوق رأس المال ومشترقاتها، وإنشاء حسابات، فضلا عن حسابات التشغيل والاستثمار

يعمل القسم بشكل وثيق مع أقسام الخزينة والأعمال المصرفية التجارية والمالية، لفهم متطلبات العملاء العالمية، وتبادل أحدث المعايير ومتطلبات السوق والمساهمة في تطبيق المعايير الدولية لامثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تركز الخطة الإستراتيجية لبنك القدس على توسيع شبكة مراسليه على مستوى العالم، وقد تم وضع الأسس للعلاقات الجديدة مع العديد من المؤسسات المالية، بما في ذلك عدد في الخليج العربي وأوروبا والصين وتركيا. كما نسعى بمواصلة تلبية احتياجات العملاء من خلال الشبكة العالمية من المراسلين مع الالتزام بجميع أحكام الأمثال الدولية.

قامت الوحدة في الأونه الأخيره بإنشاء علاقات وطيدة مع مؤسسات مالية متعددة الأقطار و إبرام اتفاقيات تعزز سيولة البنك و التجاره الدولييه و فتح افاق تعاون مع بنوك مراسله جديده و من اهم الشركاء في المجال:

اختيار البنك كأفضل بنك للتجاره الدولييه لعام 2023 في فلسطين ضمن برنامج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار و التنميه علما ان البنك قد حصل على هذه الجائزه بالسابق عن الأعوام 2020 و 2021



PARTNER BANKS



PARTNER Development FI's



دائرة الخزينة

تماشيا مع استراتيجية البنك في تدعيم مركزه المالي في مجال الخزينة والاستثمار تعمل الدائرة على إدارة اصول البنك بما يحقق الربحية والاستقرار المالي ورفع الملاءة المالية للبنك والحد من المخاطر التشغيلية حيث حققت في العام 2023 نتائج متميزة ومستقرة لعملياتها، وطورت أدائها، وعززت قدرتها على الاستثمار وتحسين الأداء وفق الفرص المتاحة والمبتكرة وذلك بهدف حماية وخدمة مصالح البنك بالإضافة الى تقديم الخدمات لعملاء البنك في مجال بيع وشراء العملات المختلفة لتحقيق الاهداف التجارية والربحية وتحييد المخاطر التي يتعرضون لها في اطار من الحرفية العالية.

كما قدمت الدائرة خدمات بيع وشراء العملات الآنية والمعادن الثمينة بأسعار منافسة، بالإضافة الى توفير منتج الصفقات الآجلة والذي يمكن من خلاله تنفيذ صفقات بيع وشراء العملات بحق آجل والذي يلبي حماية قيمة الاصول والتدفقات النقدية والتحوط لتقلبات أسعار الصرف وتحييد تأثيرها على الميزانية، كما تحرص الدائرة على تقديم هذه الخدمات بأسعار منافسة وباحترافية عالية وعلى مدار الساعة لخدمة عملاء البنك.

وقد عمل البنك خلال العام 2023 على تعزيز شبكة علاقاته مع البنوك المراسلة بكفاءة وفاعلية والعمل على انشاء علاقات جديدة بالرغم من الظروف الصعبة التي تشهدها المنطقة، كما حافظ على توطيد وادامة العلاقات المصرفية مع البنوك والمؤسسات المالية في مجالات متعددة من حيث التمويل التجاري والحوالات المصرفية، وساهم ذلك في تحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء.

تهدف دائرة الخزينة الى المحافظة على دورها الهام في المساهمة في ربحية واستقرار البنك المالي والحفاظ على نسب سيولة تتوافق والتزامات البنك المالية. كما تسعى دائرة الخزينة الى الاستمرار في تطوير ادائها وخدماتها من خلال طرح منتجات جديدة تلبي تطلعات العملاء وبما يتواءم مع التطورات العالمية وبهدف تنمية وزيادة ايراداتك ونؤمن بأنك قادر على تشكيل مستقبلك كما تريد. فريقنا المختص بإدارة الخزينة سيعمل معك لتقديم المشورة المناسبة فيما يتعلق بأسعار الصرف واتجاهات الاسواق باقل مخاطر ممكنة

نتطلع بتفاؤل إلى مستقبل اقتصادي مزدهر، حيث نعمل معًا وبتعاون لصناعة مستقبل مشرق ومزدهر .

إدارة تكنولوجيا المعلومات

في إطار رؤية بنك القدس بأتمتة العمليات الداخلية وتوفير الخدمات المتخصصة عالية الكفاءة للعملاء، ركزت إدارة ادارة المعلومات خلال العام 2023 على محاور رئيسية تهدف إلى إحداث تغييرات جوهرية على مستوى رقمنة العمليات والأنظمة وذلك باستخدام أفضل التقنيات التكنولوجية المصرفية العالمية، وتطبيق أحدث الحلول التقنية في مجال تكنولوجيا المعلومات، وتوظيف القوى البشرية المؤهلة المحلية والدولية، حيث لعب فريق تكنولوجيا المعلومات ومن خلال استخدام أحدث التقنيات الدور الأكبر في

تمكين البنك من تسيير عملياته، وتقديم خدماته للعملاء بكفاءة وجودة عالية، ومن أهم هذه المحاور:

- الاستثمار في البنية التحتية لإدارة تكنولوجيا المعلومات وذلك لتلبية خطة التطوير الاستراتيجي في عمليات الأتمتة الذكية والتحول الرقمي لتقديم أفضل الخدمات والحلول التقنية لعملاء بنك القدس.
- تطوير البنية التحتية في الموقع البديل لإدارة تكنولوجيا المعلومات لضمان استمرارية عمل الأنظمة في حالات الكوارث.
- الاستثمار في أنظمة الحماية والرقابة للحفاظ على أمن المعلومات والسرية المصرفية بما يتوافق مع متطلبات سلطة النقد الفلسطينية والمعايير العالمية.

تطوير العمليات البنكية

خلال الأعوام الثلاثة الماضية، توجه بنك القدس نحو توحيد التطبيقات التي يتعامل معها مختلف موظفي البنك وزيادة مستوى الربط بين الأنظمة المختلفة من خلال منصة واحدة (APPIAN) وذلك لرفع الخدمة المقدمة للعملاء وزيادة الميزة التنافسية وسرعة مواكبة التطورات. حيث قام بنك القدس باستبدال عدد كبير من الطرق التقليدية في تنفيذ العمليات اليومية من خلال تقليل الاستخدام الورقي وتوحيد منصة استخدام البرامج والأنظمة وتعزيز البيئة الرقابية، حيث أثر ذلك على البيئة الداخلية للإدارات والدوائر، فأصبحت هي المنصة الجديدة لوظائف الاتصال والتوثيق والمراسلات والمتابعات فيما بينها، مع ضرورة الإشارة إلى أن استخدام التكنولوجيا في الأعمال اليومية يؤدي إلى رفع مستوى الرقابة والتقليل من الأخطاء وتخفيض كلفة العمليات وسرعه اتخاذ القرار، حيث تم خلال هذه الفترة الانتهاء من أتمتة 75 تطبيق لغاية نهاية العام 2023



تتضمن إدارة العمليات المركزية دوائر العمليات الأجنبية ، العمليات المحلية ، تنفيذ وتوثيق الائتمان ، وعمليات البطاقات.

و إنطلاقاً من موقعها التنظيمي وتماشياً مع خطط البنك وسعيه الدائم للنهوض بمستوى كفاءة وفاعلية الخدمات المقدمة للعملاء ، قامت إدارة العمليات المركزية بترجمة هذه التوجهات عبر السعي الدائم للتطوير والامتة و الإعتماد على تكنولوجيا حديثة تحاكي تطلعات إدارة البنك والمتعاملين معه في تقديم رزمة من الخدمات والحلول المصرفية بقالب عصري وحلة جذابة ، كما ساهمت إدارة العمليات المركزية ومن خلال المشاركة في عمليات المراجعة الدائمة للتحسين على وسائل تأدية الخدمة عبر إعادة تصميم مسارات تنفيذ العمليات تطلعا لخدمة أفضل وتحقيق أعلى درجات في مستويات رضا الجمهور المتعاملين من العملاء ومن دوائر البنك الاخرى وبما ينسجم مع الأهداف العامة للبنك من خلال الوحدات والدوائر التابعة لها.

فمن خلال علاقات البنك الدولية عبر شبكة المراسلين حول العالم ، والتي تغطي بشكل مباشر وغير مباشر غالبية دول العالم، تعمل إدارة العمليات لتلبية المتطلبات الخاصة بالشركات والمؤسسات المالية وقطاعات الأعمال من تجار ومستوردين ومصدرين حيث تقوم الدائرة بتقديم خدمات ومنتجات مصرفية مميزة من خلال مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية الدولية و بأسعار وشروط منافسة ، بما يغطي كافة منتجات التجارة الخارجية الدولية ومن خلال شبكة مراسلين ومؤسسات مالية موثوقة ومعتبرة لتعزيز وتبليغ خطابات الضمان والاعتمادات المستندية والحوالات وبوالص التحصيل .

كما تسعى الدائرة الى تلبية النمو المتزايد في احتياجات العملاء من خلال فريق مؤهل من مدراء العلاقة بقطاعات الاعمال ، مدعمة بأذرع تنفيذية بدوائر الدعم لتقديم افضل خدمات لجمهور عملاء التجارة الخارجية .

وخلال العام 2023 تمكنت إدارة العمليات المركزية بالشراكة مع الدوائر الاخرى من تحقيق انجازات مهمة في مجال تعزيز أتمة عمليات الحسابات وتمير طلبات التسهيلات المباشرة بما يشمل عمليات اعداد العقود عبر مسارات نظام **APPIAN** وبالإضافة الى التحسينات التي تمت على تطبيق عمليات المقاصة مع البنوك الاسرائيلية وقرب تطبيق عمليات المقاصة الداخلية من خلال نظام المقاصة الإلكترونية بمسارات تساعد في توثيق العلاقة بين العملاء وجهات ادارة العلاقة معهم في البنك عبر اتمة توزيع مهام عمليات الاجازة وتمير الشيكات بما يضمن اطلاق جهات ادارة العلاقة الدائم على مستجدات اوضاع عملائهم ، هذا بالإضافة إلى تعزيز أتمة عمليات الشيكات الامنة وانظمة ادارة صناديق الامانات ومطابقتها مع الفروع .



كما تم تعزيز اتمة عمليات الحوالات الصادرة وتضمينها وسائل ومحددات تعزز من وسائل الرقابة لتلبية متطلبات الممارسات الفضلى في عمليات التحقق لتحسين علاقات البنك مع البنوك المراسلة وذلك من خلال مسارات متكاملة لانشاء طلبات التحويل واجازتها وتمريرها الى على النظام البنكي وانشاء رسائل ال **Swift** الخاصة بها وعرضها وتدقيقها من خلال الدوائر الرقابية حيثما لزم عبر تطبيق مسار متكامل من خلال نظام **Appian** .

وفي إطار العمليات المرتبطة بمهام وحدة عمليات الخزينة تم تعزيز موائمة وتطبيق نظام **FxOrder** لتحسين نظام الضبط والبيئة الرقابية في العمليات المتقاطعة من أنشطة دائرة الخزينة والمنفذة على مستوى البنك عامة وعلى مستوى وحدة عمليات الخزينة بشكل خاص ، بالإضافة الى تعزيز تفعيل نظام التداول **Dealing System** لتوثيق عمليات بيع وشراء العملات والصفقات الاجلة وما يتضمنه من توثيق لسقوف العملاء الممنوحة ومراقبة المراكز العملات المفتوحة وتقييماتها لتعزيز ادارة المراكز وتحسن عائد البنك وتحييد مخاطر تغيرات اسعار الصرف.



وعلى صعيد البطاقات وبعد إنجاز التحول لنظام الإصدار الفوري لبطاقات الخصم المباشر وإنجاز التحول لإصدار البطاقات اللا تلامسية بكافة الفروع خلال العام الماضي تم استكمال متطلبات طباعة وإصدار وسائل الدفع الاخرى Mini Tags وبتصاميم جذابة ومتنوعة تلبي أذواق وتطلعات جمهور المتعاملين بهدف تشجيع العملاء وتوجيههم لإستخدام الخدمات ووسائل الدفع الالكترونية التي يوفرها البنك عبر تطبيقاته ومنتجاته المختلفة للحد من أعداد المراجعين للفروع وتعزيز رقمنة قنوات تأدية الخدمة، والمساهمة الفعالة بتعزيز مفهوم الشمول المالي في أماكن تواجد البنك.

أما على صعيد دائرة تنفيذ وتوثيق الائتمان فتم تعزيز استكمال متطلبات التمرير والتنفيذ الآلي لطلبات العملاء وبما يشمل الإعداد الآلي للعقود وتمرير الطلبات على اللجان المختصة الكترونيا ومعالجة عمليات الهيكله والجدولة وتأجيل الأقساط بشكل محوسب ، ما عزز تقصير فترات التنفيذ وساهم في تعزيز مستويات رضا العملاء

رأس المال البشري





يحرص بنك القدس على تطوير وتنمية رأس المال البشري الذي يعتبر الدعامة الأساسية للنجاح والإزدهار وتحقيق رؤية ورسالة البنك، ويدرك أن المواهب والكفاءات المؤهلة والمتخصصة هي ركيزة أساسية للرقى بالأداء ومستوى الخدمات المقدمة لعملائنا، ومن أجل تمكينهم والحفاظ على الكفاءات فإننا نحرص على إتاحة الوصول إلى الأدوات والقنوات الداعمة لهم، ولتلبية ذلك فقد إستمر البنك خلال العام 2023 في تطبيق أحداث المبادرات و الأدوات منها:-

أولاً : الاستحقاقات المالية للعام 2023 حيث تم تطبيق وتنفيذ مايلي :

- استكمال اغلاق فجوة مشروع قيم الوظائف والفئات الوظيفية.
- تعديل رواتب الموظفين المصنفين بناءا على سنوات الخدمة وتحديد حد أدنى لرواتبهم وايضاً الموظفين غير المصنفين.
- تحصين الموظفين المميزين والموهوبين المصنفين ضمن المسارات السريعة.
- منح باقي الموظفين الذين لم يخضعوا للبنود أعلاه الى زيادة بنسبة مئوية على الراتب الاجمالي.
- تم صرف مكافآت بناءا على تقييم الاداء بواقع راتبين للموظفين الذين حصلوا على تقييم استثنائي و راتب ونصف للمتميز وراتب للكفؤ حسب نظام المكافآت المعتمد للموظفين غير الخاضعين لأنظمة الحوافز.
- تم صرف الحوافز المستحقة للموظفين الخاضعين لأنظمة الحوافز بناءا على تحقيقهم للاهداف المالية.

ثانياً : استكمال مشاريع الأتمتة والتحول الرقمي والتي تمثلت في :

- اطلاق خدمات مينا موبايل - حيث أصبح بإمكان جميع الموظفين بكافة مستوياتهم الادارية ومواقعهم التنظيمية الاطلاع على بياناتهم وتقديم طلباتهم على مدار الساعة وإنجاز الأعمال ومن أي مكان في وقت قياسي يعزز الانتاجية والكفاءة.
- اطلاق النسخة المحدثة من نظام شؤون الموظفين حيث تم الانتهاء من التحديثات والتطورات على نظام خدمات الموظفين/ مينا مي بطلته الجديدة (كيوريو) ، والذي يقدم للموظفين خدمات حديثة ومتطورة ، وتوفير قاعدة بيانات عن رأس المال البشري تساعد في اتخاذ القرارات و تلبية طموحات وتطلعات البنك.
- أتمتة عمليات الموارد البشرية الداخلية عبر نظام آيبان والتي لا تتم من خلال نظام شؤون الموظفين- حيث حرصت ادارة رأس المال البشري على اتمتة عمليات الموارد البشرية من خلال تقليل حجم الورق المستخدم وزيادة الدقة والسرعة في تلبية طلبات الموظفين.

ثالثاً : تحديث الهيكل التنظيمي العام للبنك وما يرتبط به من تعديل الأوصاف الوظيفية

بناءا على توجهات مجلس الإدارة وتطلعاته الاستراتيجية في تطبيق أحدث التوجهات والتطورات في الصناعة المصرفية فقد تم تعديل الهيكل التنظيمي العام خلال العام 2023 لزيادة الكفاءة والفاعلية وبما يضمن سهولة تدفق القرارات وتحديد المسؤوليات ومواكبة التحول الرقمي وعمليات الاتمته وبما يتوافق مع زيادة الحوكمة والإستقلالية ، وتم تحديث الاوصاف الوظيفية بناءا على الوظائف والمهام الجديدة والجدارات المطلوبة.

رابعاً : العمل عن بعد - يعتبر العمل عن بعد من أهم التوجهات التي تبناها بنك القدس والتي تتيح للموظفين امكانية العمل دون أن يكونوا مضطرين للتنقل لمركز العمل ، وقد تم حصر الوظائف التي يمكن القيام بها من خلال العمل عن بعد ، وتحديد البنية التحتية اللازمة والدعم اللوجستي المطلوب توفيره ، وتم اعداد سياسة واجراءات عمل والبدء في تطبيق

العمل عن بعد ، ومن ثم التقييم وأخذ الملاحظات وتصويبها وتعزيز نقاط القوة و تفادي المعوقات وتذليلها.

خامساً : مبادرات الولاء الوظيفي وتحسين بيئة العمل – حيث تم الاستمرار بمبادرة نجم الشهر، من خلال إختيار موظفين اثنين من المميزين وذلك بناءً على ترشيحات المدراء من مختلف الإدارات، ضمن معايير محددة، وأيضاً مبادرة المسابقة الرمضانية التي تخللها تقديم جوائز يومية ومبادرة مغادرة أعياد الميلاد، واليوم الترفيهي.

سادساً : تعزيز دور التواصل بين إدارة رأس المال البشري والموظفين، ورفع الوعي من خلال تعريفهم بحقوقهم وواجباتهم؛ خاصة الموظفين الجدد ، وايضاً زيارات ميدانية للفروع والدوائر للوقوف على مشاكلهم وإحتياجاتهم وتوطيد اواصر التواصل والتعاون

الاستثمار في رأس المال البشري

بلغ عدد الانشطة والبرامج التدريبية المنفذة بمختلف أنواعها (111) برنامج تدريبي، حيث شارك فيها (1285) مشارك/ة بحيث حصل 605 موظف/ة على نشاط واحد على الأقل ما يشكل نسبته %81 من موظفي البنك.

وزعت الأنشطة التدريبية داخليا ومحليا وخارجيا على النحو الاتي:

- تم ايفاد عدد 81 موظف/ة من موظفي البنك للمشاركة في ورش عمل ومنتديات ومؤتمرات وجاهية وافتراضية في 28 برنامج تدريبي وورشنة ومنتدى ومؤتمر خارج دولة فلسطين.
- اما البرامج التي نفذت محليا فقد بلغت 45 برامج شارك فيها 216 موظف/ة.
- والانشطة التدريبية الداخلية فقد بلغ عددها 38 نشاط وبرنامج تدريبي شارك فيها 988 موظف/ة.

منصة بنك القدس التعليمية:

تم اطلاق منصة بنك القدس التعليمية بالتعاون مع شركة سلايم والتي تدعم التعلم الذاتي والالكتروني في عام 2022 واستمرت حتى عام 2023، حيث توفر المنصة ما يقارب 79 مادة تدريبية مسجلة في مجال العمل المصرفي و100 مادة اخرى في كافة المجالات السلوكية والمعرفية باستخدام خاصية التعليم الالكتروني. 207 موظف/ة شارك في المنصة حصلوا من خلال المنصة على 963 مادة تدريبية.

تدريب الموظفين المعينين حديثا:

يسعدنا استقبال موظفينا الجدد والتحضير لهم خطط تعريفية وبرامج توجيه وارشاد وبرامج الثقافة المصرفية ، حيث تم اعداد 5 برامج تعريفية جماعية Induction Program للموظفين الجدد، وعدد 46 خطة تدريبية منفصلة ضمن برنامج التدريب العملي والخاص بالفروع والمكاتب، بالإضافة الى 10 برامج تعريفية الـ Orientation للتعرف على طبيعة عمل دوائر الادارة العامة والفروع.

برنامج تدريب طلاب الجامعات والمعاهد:

- **اتاحة المجال لتدريب 58 طالب/ة من مختلف المعاهد والجامعات للتدريب في فروع ومكاتب البنك.**
- **تم اتاحة المجال لتدريب 6 طلاب من برنامج الدراسات الثنائية مدفوع الاجر.**

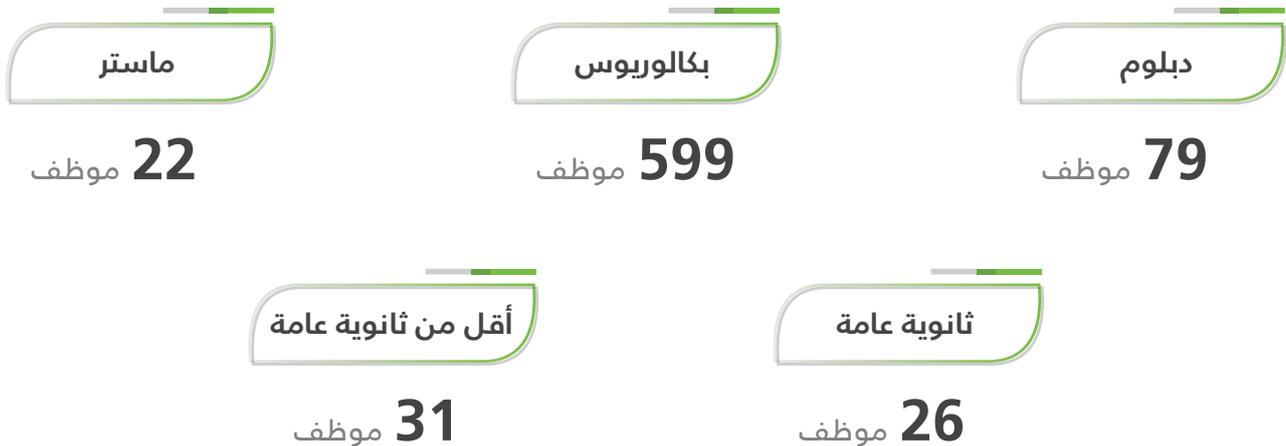
توزيع الموظفين ما بين الادارة العامة وفروع ومكاتب البنك



توزيع الموظفين حسب النوع الاجتماعي في الادارة العامة والفروع



توزيع الموظفين حسب المؤهل العلمي



توزيع الموظفين حسب الأعمار

345

العمر بالسنوات 40-31

297

العمر بالسنوات 30-22

2

أقل من 22

19

العمر بالسنوات 60-51

94

العمر بالسنوات 50-41

توزيع الموظفين حسب متوسط الأعمار

متوسط الأعمار في الإدارة

33

متوسط الأعمار لجميع الموظفين

33

متوسط الأعمار لمدراء الإدارة العامة

40

متوسط الأعمار في الفروع

33

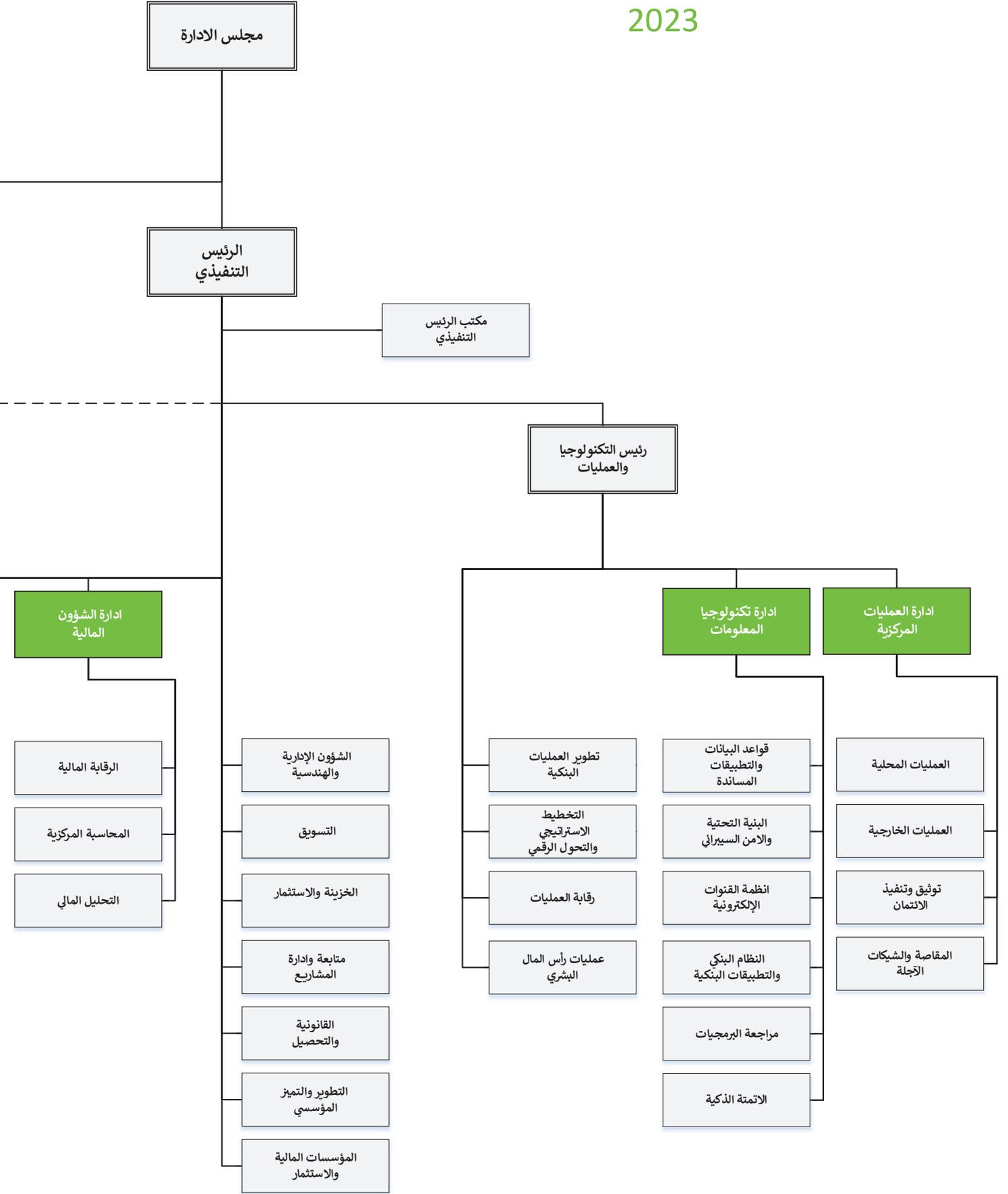
متوسط الأعمار لمدراء الفروع والمكاتب

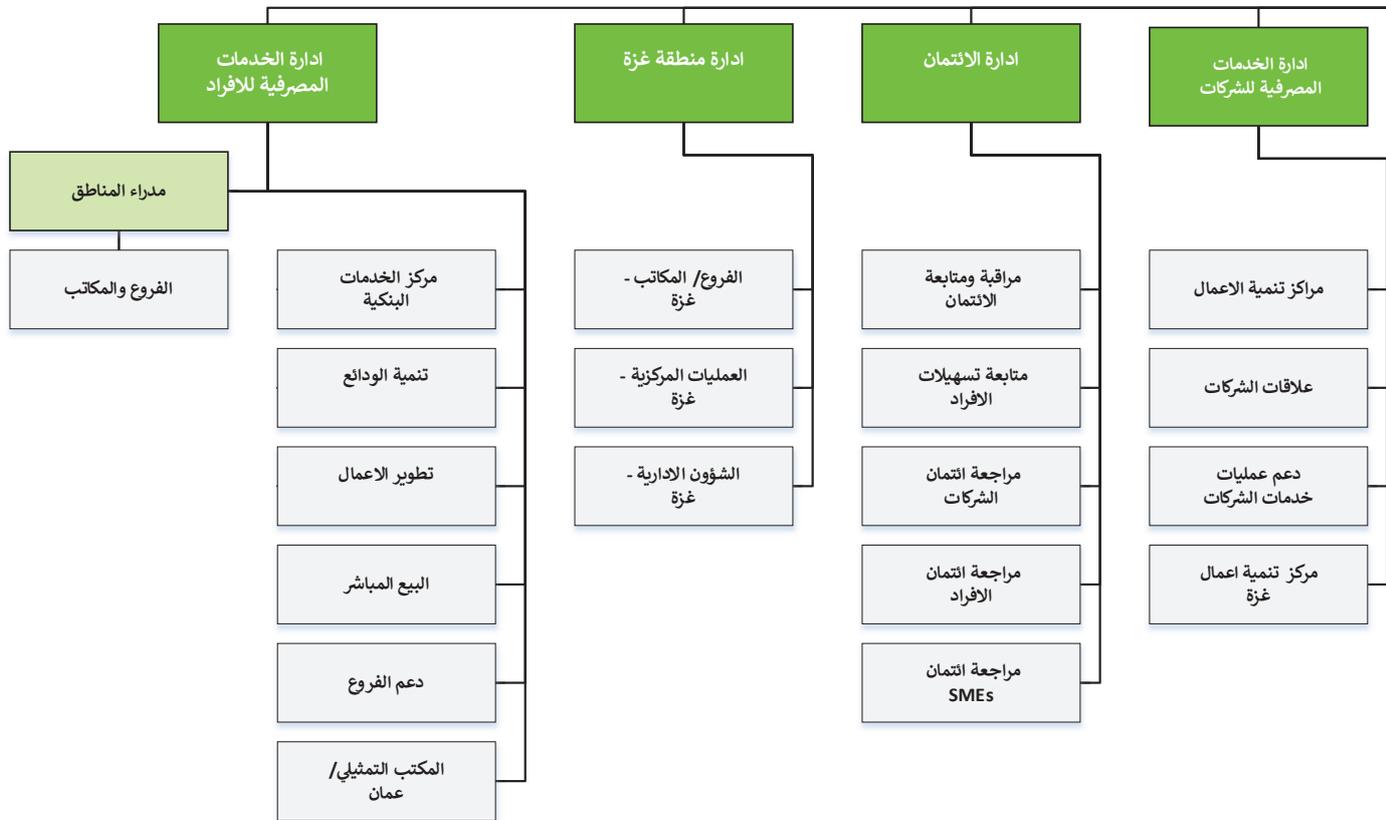
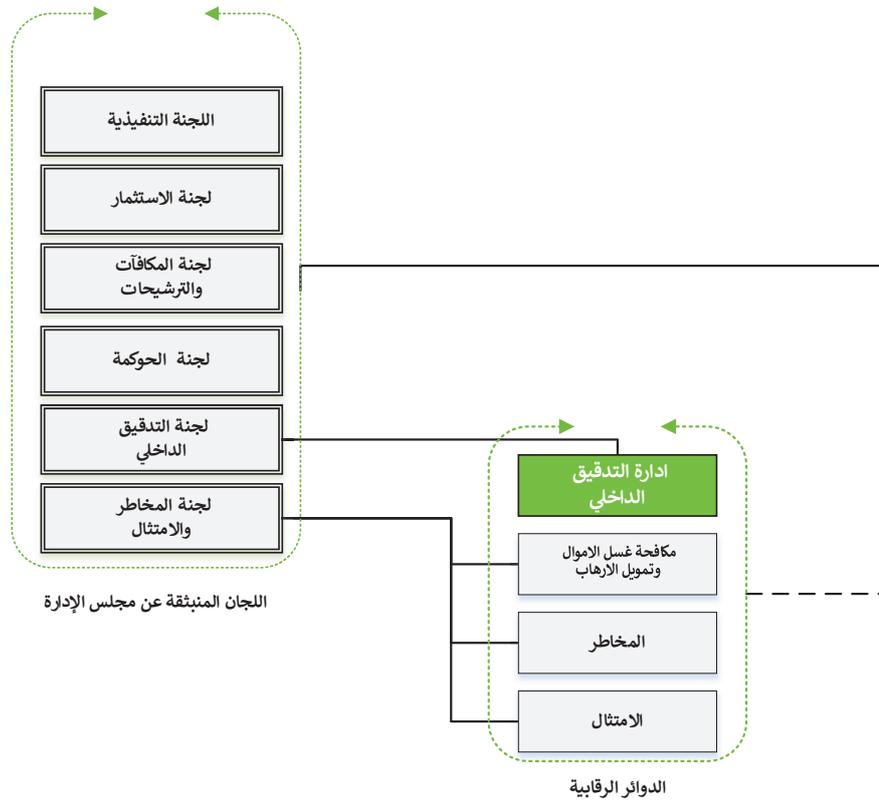
43

الهيكل التنظيمي العام

بنك القدس

2023





علاقات المساهمين





علاقات المساهمين

يقوم البنك بتطوير علاقات إيجابية مبنية على الشفافية مع كافة المساهمين، حيث يسعى بنك القدس جاهدا للتواصل مع مساهميه بكافة الوسائل الممكنة سواء من قسم المساهمين أو من خلال الفروع والمكاتب المنتشرة للحفاظ على علاقته الإيجابية مع مساهميه، كما يحرص على إيصال التقرير السنوي الذي يصدر في نهاية كل عام، هذا ويعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع المساهمين وبخاصة صغار المساهمين على حضور الإجتماع السنوي للهيئة العامة وتشجيعهم أيضا على القيام بعمليات التصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حال غيابهم، ويتم خلال هذه الإجتماعات أيضا ما يلي:

حضور رؤساء اللجان المنبثقة عن المجلس.

حضور ممثلين عن المدققين الخارجيين الإجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الإجابة عن أية أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق.

دعوة ممثلين عن سلطة النقد الفلسطينية، بورصة فلسطين، هيئة سوق رأس المال، وزارة الإقتصاد مراقب الشركات لحضور الإجتماع بهدف الإطلاع على مجريات الأمور.

إنتخاب أعضاء المجلس ممن تتوفر فيهم المؤهلات والشروط عند انتهاء مدة المجلس خلال الإجتماع السنوي للهيئة العامة.

توثيق كافة وقائع الجلسات والتقارير حول مجريات الأمور خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي، بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة المطروحة من قبل المساهمين فيما يتعلق بمساهمتهم.

يتم نشر التقرير السنوي على الموقع الإلكتروني للبنك، إضافة إلى التواصل مع مساهمينا على مدار الساعة عبر صفحاتنا على منصات التواصل الإجتماعي.

يبين الجدول التالي المساهمين الذين تزيد مساهمتهم عن 5% كما بتاريخ 31/12/2023 مقارنة مع 31/12/2022:

نهاية 2022		نهاية 2023		الاسم
نسبة المساهمة	عدد الأسهم	نسبة المساهمة	عدد الأسهم	
17.96%	17,958,759	17.47 %	17,470,322	اكرم عبداللطيف جراب
17%	16,999,995	17 %	16,999,995	PALESTINIAN PENSION AGENCY
11.01%	11,108,981	10.5 %	10,499,201	شركة البنك الاردني الكويتي

يبين الجدول ملكية أعضاء مجلس الإدارة كما هي بتاريخ 31/12/2023 مقارنة مع 31/12/2022:

2022	2023	المنصب	الجنسية	الاسم
عدد الاسهم المملوكة				
17,958,759	17,470,322	رئيس مجلس الادارة	اردني	اكرم عبد اللطيف جراب
3,574,055	3,607,974	نائب رئيس مجلس الادارة	اردني	دريد اكرم جراب
11,108,981	10,499,201	عضو مجلس الادارة	اردني	شركة البنك الاردني الكويتي
16,999,995	16,999,995	عضو مجلس الادارة	فلسطيني	PALESTINIAN PENSION AGENCY
31,109	31,109	عضو مجلس الادارة	فلسطيني	وليد نجيب الاحمد
49,069	49,069	عضو مجلس الادارة	اردني	منتصر ابو دواس
1,915,126	1,665,126	عضو مجلس الادارة	اردني	صالح جبر احمد حميد
93,196	93,196	عضو مجلس الادارة	فلسطيني	عاهد فايق بسيسو
131,623	131,623	عضو مجلس الادارة	فلسطيني	ربي مسروجي علمي
39,486	39,486	عضو مجلس الادارة	فلسطيني	ماجد عونى محمد ابورمضان
-	30,000	عضو مجلس الادارة	فلسطيني	زيد وليد أحمد الجلاذ *
32,198	32,198	عضو مجلس الادارة	فلسطيني	شركة الشروق للاستثمارات المالية والعقارية
164,830	-	عضو مجلس الادارة	اردني	حامد عبد الغني جبر **

* تم تعيينه بتاريخ 25/4/2023

** تقدم باستقالته من مجلس الإدارة بتاريخ 20/3/2023

جدول ملكية أقارب أعضاء مجلس الإدارة كما بتاريخ 31/12/2023 مقارنة مع 31/12/2022:

درجة القرابة	عدد الأسهم - 2022	عدد الأسهم - 2023	الاسم
رئيس مجلس الإدارة	17,958,759	17,470,322	اكرم عبداللطيف حسن جراب
ابن السيد أكرم جراب	3,607,974	3,607,974	مهند اكرم عبداللطيف جراب
ابن السيد أكرم جراب	3,574,055	3,607,974	دريد اكرم عبداللطيف جراب
ابن السيد أكرم جراب	3,385,307	3,607,974	يزن اكرم عبداللطيف جراب
ابن السيد أكرم جراب	3,376,123	3,607,974	زيد اكرم عبداللطيف جراب
عضو مجلس ادارة	32,198	32,198	شركة الشروق للاستثمارات المالية والعقارية
رئيس مجلس ادارة شركة الشروق	311,094	260,000	ابراهيم احمد عبدالفتاح ابوديه
نائب رئيس مجلس ادارة شركة الشروق	15,369	31,053	احمد ابراهيم احمد ابوديه
شركة مملوكة	3,110,942	3,110,942	شركة الكويا للاستثمارات المالية والعقارية
ابن	10,369	10,369	وليد ابراهيم أحمد أبوديه
ابن	10,369	10,369	هيثم ابراهيم أحمد ابوديه
نائب رئيس مجلس الإدارة	3,574,055	3,607,974	دريد اكرم عبداللطيف جراب
أب	17,958,759	17,470,322	اكرم عبداللطيف حسن جراب
أخ	3,607,974	3,607,974	مهند اكرم عبداللطيف جراب
أخ	3,385,307	3,607,974	يزن اكرم عبداللطيف جراب
أخ	3,376,123	3,607,974	زيد اكرم عبداللطيف جراب
عضو مجلس ادارة	1,915,126	1,665,126	صالح جبر احمد احميد
ابن	43,439	43,439	رامي صالح جبر مسلم
ابن	82,435	61,900	رمزي صالح جبر احميد
ابنة	21,857	21,857	رولا صالح جبر مسلم
ابنة	21,857	21,857	لينا صالح جبر مسلم
زوجة	21,857	21,857	دينا صالح جبر مسلم
عضو مجلس ادارة	131,623	131,623	رئيس محمد محمود مسروجي
أب	526,500	810,000	محمد محمود يوسف مسروجي
عضو مجلس ادارة في الشركة	394,875	394,875	شركة مسروجي للتجارة العامه
مساهم في الشركة	817,996	850,000	شركة القدس للمستحضرات الطبية
ابنة	1,796	1,796	دينا محمد داود علمي
ابنة	2,326	2,326	ندين محمد داود علمي
ابنة	2,217	2,217	دارا محمد داود علمي
عضو مجلس ادارة	31,109	31,109	وليد نجيب مصطفى الاحمد
وليد الاحمد- المدير العام	450,000	420,000	شركة القدس للاستثمارات العقارية
أخ	71,996	71,996	عزام نجيب مصطفى الاحمد
أخ	17,996	17,996	حسني نجيب مصطفى الأحمد

يبين الجدول ملكية الإدارة التنفيذية كما بتاريخ 31/12/2023 مقارنة مع 31/12/2022:

نهاية 2022	نهاية 2023	الاسم	الجنسية	المنصب	عدد الاسهم المملوكة
3,376,123	3,607,974	زيد اكرم عبداللطيف جراب	أردني	رئيس التكنولوجيا والعمليات	

نسعى في بنك القدس للحفاظ على علاقة مثمرة مع المساهمين والمستثمرين من خلال الرد على استفساراتهم والتواصل الدائم معهم

ويتم اىصال المعلومات الى المساهمين من خلال التقرير السنوي الذي يرسل سنويا مع دعوة الهيئة العامة من خلال

- البريد الإلكتروني
- فروع ومكاتب البنك المنتشرة
- الموقع الإلكتروني للبنك

بلغت مجموع رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا 1,626,042 دولار كما في 31 كانون أول 2023 مقارنة مع 1,981,412 دولار أمريكي عن العام 2022.

مسائل أحييت للتصويت
لا يوجد

عقود مع شركات ذوي صلة
لا يوجد

البيانات المالية
لا يوجد إختلاف بين البيانات المالية الأولية وبين البيانات المالية المدققة من المدقق الخارجي.

المدقق الخارجي
قام بتدقيق حسابات البنك للعام 2023 شركة ايرنست و يونغ.

نشاط التداول للعام 2023

البيان	2022	2023	قيمة التغيير	نسبة التغيير
عدد الأسهم المتداولة	14,213,467	5,509,590	- 8,703,877	- 61.24%
قيمة الأسهم المتداولة	22,929,059	8,795,426	-14,133,633	-61.64%
عدد الصفقات المنفذة	2,371	1,179	-1192	-50.27%
أعلى سعر تداول دولار	1.71\$	1.72\$	0.01	0.58%
سعر الإغلاق في نهاية السنة	1.61\$	1.38\$	-0.23	-14.29%

نفقات أعضاء مجلس الإدارة 2023

الاسم	عدد جلسات المجلس	الحضور	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2023	بدل حضور اجتماعات المجلس واللجان	بدل تنقلات وسفر	المجموع / دولار
أكرم عبد اللطيف جراب	6	6	80,000	16,000	1,402	97,402
دريد عبد اللطيف جراب	6	6	50,000	131,808	6,085	187,893
هيئة التقاعد الفلسطينية ممثلة ب عدنان ابو الحمص	6	6	40,000	14,000		54,000
وليد نجيب الأحمد	6	6	40,000	24,000		64,000
عاهد فايق بسيسو	6	6	40,000	27,000		67,000
شركة الشروق (ممثلة بالسيد إبراهيم عبدالفتاح أبو دية)	6	6	40,000	9,000		49,000
البنك الأردني الكويتي (ممثلا بالسيد هيثم البطيحي)	6	6	40,000	10,000	3,526	53,526
ربى مسروجي العلمي	6	6	40,000	16,167		56,167
صالح جبر احميد	6	6	40,000	16,000		56,000
زيد الجلاد (تاريخ التعيين 2023/4/25)	6	6	26,667	12,833	2,250	41,750
حامد عبد الغنى جبر (تاريخ الاستقالة 2023/3/20)	6	6	6,667	4,000		10,667
منتصر عزت أبو دواس	6	6	40,000	15,000	3,526	58,526
د. ماجد عوني أبو رمضان	6	6	40,000	13,000	750	53,750
المجموع	6	6	523,333	308,808	17,540	849,681
ضريبة القيمة المضافة			83,733	40,374	-	124,107
مجموع نفقات مجلس الإدارة شامل ضريبة القيمة المضافة			607,067	349,182	17,540	973,788

جدول الاعمال المقترح لاجتماع الهيئة العامة العادية "التاسع والعشرون" لبنك القدس

- تلاوة تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2023 والمصادقة عليه .
- تلاوة تقرير مدقق حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 31/12/2023، ومناقشة البيانات المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31/12/2023 والمصادقة عليها
- ابراء ذمة اعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2023.
- المصادقة على صرف مكافأة اعضاء مجلس الادارة عن عام 2023.
- انتخاب مدققي حسابات البنك الخارجيين للعام 2024 وتفويض مجلس الادارة بتحديد اتعابهم.
- المصادقة على توصية مجلس الادارة بتوزيع اسهم مجانية على المساهمين بنسبة (5 %)
- انتخاب مجلس ادارة جديد لمدة اربع سنوات 2024-2028

جدول اعمال الهيئة العامة غير العادية:

المصادقة على عقد التأسيس والنظام الداخلي الذي تم تعديلهم بما يتوافق مع متطلبات قرار بقانون رقم 42 لسنة 2023 بشأن الشركات.

اقرارات مجلس الادارة

عملاً بتعليمات الافصاح والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية:

- يقر مجلس الادارة وبحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أية أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك.
- يقر مجلس الادارة بمسؤوليته عن اعداد البيانات المالية لسنة 2023 وأنه يتوفر في البنك نظام رقابة فعال.
- يقر مجلس الادارة بصحة ودقة اكمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير السنوي للعام 2023.
- يلتزم البنك بأسس الحوكمة المعمول بها وتشكيلة اللجان التابعة لمجلس الادارة.



المسؤولية المجتمعية



دائرة التسويق





تتميز نشاطات ومساهمات بنك القدس بترك أثر واضح على المجتمعات المحلية وعلى الفئات الاجتماعية التي استهدفتها مبادرات المسؤولية المجتمعية للبنك، الأمر الذي يساهم في عملية التنمية المستدامة، وتحقيق أثر إيجابي وواضح على مختلف الفئات والشرائح المجتمعية التي شملتها الرعاية مما يعد مؤشر إيجابي بمشاركة البنك في دعم عدد كبير من المبادرات والنشاطات التي وصل عددها خلال العام 2023 إلى 55 نشاطاً مجتمعياً.

انصب عدد كبير من مبادرات البنك في شتى المجالات الاغاثية والصحية والتعليمية والأطفال والمرأة وذوي الإعاقة.

كما سارع بنك القدس منذ بدء العدوان على غزة لتقديم العديد من التبرعات المتنوعة، الطرود الغذائية، الإغاثة، مساعدة من تقطعت بهم السبل وتوفير كل ما يحتاجه الموظفين والموظفات العاملين في الفروع والمكاتب وإلى العملاء اللذين يتعلمون مع بنك القدس وكافة الأهل في غزة ونفذ البنك حملة مستمرة تحت عنوان "غزة في قلب القدس" تشمل رعاية فاقد السند الأسري، كفالة أيتام، وتوفير الاحتياجات الأساسية والطرود الغذائية وتبرع بالدم من خلال شراكة مع مؤسسات المجتمع المحلي بهدف دعم الأهل في غزة.

عدد الشراكات المؤسسية	مبلغ المساهمة (\$)	المجال
17	214,501.00	الإغاثة
5	285,740.00	الصحة والبيئة
6	73,024.00	التعليم
12	40,924.00	التنمية
2	5,597.00	تمكين المرأة
2	40,000.00	إبداع وشباب
4	34,755.00	الطفولة
-	-	ثقافة وفنون
1	5,000.00	الرياضة
6	15,559.00	رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة
55	\$715,100.00	الإجمالي



في قلب القدس

التسويق

استمر بنك القدس بوضع وتنفيذ خطته التسويقية بطريقة مبتكرة وأسلوب جديد وعصري بما يتناسب مع أهدافه وتطلعاته، حيث أنه خلال عام 2023 أخذت الإعلانات منحى أكثر تطوراً إبداعاً ابتداءً من الترويج للخدمات وصولاً لإطلاق حملات لمزايا ومنتجات جديدة، مما مكنه من الوصول إلى كافة شرائح العملاء ومن تقديم محتوى عالي الجودة للتواصل عن قرب معهم، ومن تحقيق المستوى المأمول من الانتشار الإعلاني.

وفي خطوة نوعية قام البنك بتوقيع اتفاقية لاعتماد المغامر مصطفى سلامة كسفير لعلامته التجارية منذ عام 2022، فقد استمر البنك بالعمل مع السفير في جميع الحملات الترويجية والمنصات الإعلانية التي سيظهر فيها البنك عبر مختلف أعماله، وتم التحضير لمبادرة 777 من أجل فلسطين التي سيجري المغامر مصطفى 7 ماراثونات في 7 أيام في 7 قارات.

من الحملات والخدمات التي نفذها البنك خلال هذا العام:

- حملة لبرنامج حساب توفير الأطفال "سوا"
- حملات مختلفة لـ البطاقات الائتمانية والدفع المباشر.
- حملة لخدمة الحوالات السريعة ويسترن يونيون.

ونظراً للظروف المؤسفة التي سادت البلاد، فقد تم إيقاف العمل التسويقي للدائرة منذ شهر تشرين أول.

الحوكمة





الإلتزام بالحاكمة المؤسسية

انطلاقاً من رؤية البنك الاستراتيجية وإيمان مجلس الإدارة بأهمية ممارسات وتطبيقات الحاكمة المؤسسية السليمة، والتشريعات التي تحكم أعمال البنوك، وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية، والممارسات الدولية التي تضمنتها توصيات لجنة بازل حول الحاكمة المؤسسية بالإضافة الى دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين ، وانطلاقاً من رسالة البنك في تقديم أفضل الخدمات المصرفية على أسس عصرية لكافة شرائح المجتمع الفلسطيني يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق دليل الحاكمة المؤسسية بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي الفلسطينية والاطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك وتعليمات هيئة سوق راس المال وبورصة فلسطين.

هذا ويقوم البنك بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لآخر لمواكبة آخر اللتطورات والتعليمات بالخصوص ونشره ضمن التقرير السنوي وعلى الموقع الإلكتروني للبنك وللجمهور عند الطلب.

دور رئيس مجلس الإدارة

يراعى في منصب رئيس مجلس الإدارة ما يلي :

- الفصل بين منسبي رئيس المجلس والرئيس التنفيذي.
- ان لا تربطه بالرئيس التنفيذي اي قرابة دون الدرجة الثالثة .
- الفصل في المسؤوليات بين رئيس المجلس والرئيس التنفيذي بموجب تعليمات كتابية مقرر من المجلس، على ان يتم مراعاة مراجعتها كلما اقتضت الحاجة لذلك .
- رئيس مجلس الإدارة يمارس جميع المهام والصلاحيات الممنوحة له بموجب القوانين النافذة في فلسطين وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية، ويقوم بممارسة الصلاحيات والمهام المفوضة اليه من المجلس.

ويقوم رئيس مجلس الإدارة بالادوار الرئيسية التالية :

1 الاشراف على جميع أعمال البنك، وهو مسؤول أمام مجلس الإدارة عن الاشراف ومتابعة سير أعمال البنك وعن متابعة تنفيذ السياسة التي يرسمها المجلس لتحقيق أهداف البنك وغاياته، ويقوم بمتابعة وتقييم الأداء العام للبنك وفقاً للاستراتيجيات والخطط والأهداف والسياسات والموازنات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة .

2 يتأكد رئيس المجلس من توفر تحكم مؤسسي عالي المستوى وفعال لدى البنك، ويقوم بإنشاء والمحافظة على علاقات جيدة وبناءة تقوم على اساس الحاكمة المؤسسية بين اعضاء المجلس والادارة التنفيذية ، ويساهم في

ترويج ثقافة مؤسسية في مجلس الادارة من خلال العمل على خلق ثقافة النقد البناء وتشجيع تبادل وجهات النظر بين اعضاء المجلس خلال الاجتماعات، كما يتأكد من وصول المعلومات الملائمة والكافية وفي الاوقات المناسبة لكافة اعضاء المجلس والمساهمين .

مسؤوليات مجلس الادارة :

- يتحمل مجلس ادارة البنك المسؤوليات المتعلقة بادارة البنك وسلامة اوضاعه المالية واعتماد البيانات المالية الدورية المراجعة من قبل المدقق الخارجي ، والتوصية للهيئة العامة لاعتماد المدقق الخارجي للبنك، والتأكد من تلبية متطلبات سلطة النقد الفلسطينية ورعاية مصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين والجهات الاخرى ذات العلاقة، والتأكد من أن ادارة البنك تتم بشكل حصيف وضمن اطار القوانين والتعليمات النافذة وسياسات البنك الداخلية.
- رسم السياسة العامة للبنك بما يشمل وضع الاستراتيجيات والاهداف وسياسات العمل وتطويرها بشكل دوري والتأكد من التزام الادارة التنفيذية بها.
- مجلس ادارة البنك هو الجهة المخولة بالموافقة على الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي لكافة مستويات البنك وكذلك الموافقة على السياسات وخطط عمل البنك والتي من ضمنها الموافقة على سياسة المخاطر واجراءات عملها مع التأكد من وجود الية لقياس هذه المخاطر ووضع الحدود اللازمة لها، وكذلك السياسة الائتمانية والاستثمارية وسياسة التوظيف والتعيين وتقييم الاداء وسياسة الضبط الداخلي.
- يقوم مجلس الادارة باختيار اعضاء الادارة التنفيذية العليا للبنك وكذلك الخبراء والاستشاريين وفق سياسة التوظيف والتعيين المعتمدة من المجلس ، وتحديد رواتبهم ومكافاتهم وتقييمهم بشكل سنوي ، مع تأكد المجلس من وجود خطة تعاقب لاءضاء الادارة العليا تضمن توفر بدلاء مؤهلين لادارة شؤون البنك .
- يقوم مجلس ادارة البنك بالاشراف والرقابة على انشطة البنك وفق القوانين والتعليمات والقرارات النافذة والانظمة الداخلية للبنك وبما ينسجم مع مبادئ الحكم المؤسسي السليم وطلب التقارير اللازمة في المواعيد المناسبة من الادارة.
- يقوم مجلس ادارة البنك بتطوير اطار عام للادارة يشتمل على هيكل تنظيمي مناسب يبين خطوط السلطة والمسؤولية ومستويات الادارة ، ونظام متكامل للتحكم المؤسسي، ونظام الرقابة والضبط الداخلي، ونظام لادارة المخاطر، وسياسة لمراقبة الامتثال ومكافحة عمليات غسل الاموال ومعيار للسلوك والاخلاقيات . وسياسة لادارة عمليات الخزينة وتعليمات وقواعد لمنع عمليات الاحتيال والتزوير .
- يقوم اعضاء مجلس ادارة البنك بممارسة واجباتهم تجاه البنك بولاء وعناية ويقومون بالتأكد من وجود الاليات التي تضمن توافق البنك مع كافة التشريعات والانظمة والقوانين، ويقوم اعضاء مجلس الادارة عند ممارستهم لنشاطاتهم بتجنب تعارض المصالح او التي تظهر كتعارض للمصالح، ويلتزمون بتوفير الوقت والجهد اللازم للوفاء بمسؤولياتهم تجاه البنك .

- يقوم مجلس ادارة البنك من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت والحاكمة المؤسسية بتقييم اداء المجلس ككل مرة واحدة على الاقل سنويا
- يقوم مجلس الادارة بتقييم المدير العام سنويا.
- يقوم مجلس الادارة بتقييم دوائر (المخاطر، الامتثال، التدقيق الداخلي، مكافحة غسل الاموال) .
- تحديد اطار شهية المخاطر في المصرف ، والتأكد من موائمتها للاهداف الاستراتيجية ورأس المال والخطط المالية ووممارسات منح المكافآت والحوافز ، ونشر اطار شهية المخاطر على كافة المستويات في المصرف من خلال تطوير وثيقة لشهية المخاطر تمكن كافة الاطراف من فهمها بسهولة.
- المسؤوليات التنظيمية بهدف التنسيق بكفاءة وفعالية بين وحدات الاعمال حتى لا تكون هناك ثغرات في الضوابط الداخلية وضمان عدم الازدواجية بين المهام (والتي تعرف بنموذج خطوط الدفاع الثلاث).
- يتوجب على المجلس بالشراكة مع الادارة التنفيذية ومسؤول المخاطر تطوير اطار لشهية لشهية المخاطر لدى المصرف ووضع الاجراءات اللازمة لضمان الالتزام به ومراقبته ، بحيث تتضمن حوكمة المخاطر ثقافة قوية للمخاطر وادارتها بالاضافة الى تحديد جيد لمسؤوليات ادارة المخاطر ووظائف الرقابة الداخلية.
- يجب أن يقوم المجلس وبعده مرة واحدة في السنة بمراجعة خطة الإحلال التي تشمل السياسات والمبادئ الخاصة باختيار الخلف للرئيس التنفيذي / في الحالات الطارئة وفي سياق الأعمال العادية للمصرف والموافقة على هذه الخطة، ويجب أن تشمل على تقييم للخبرة والأداء، والمهارات، والممارسات الوظيفية للمرشحين المحتملين لمنصب الرئيس التنفيذي.
- تحديد الصلاحيات المالية للرئيس التنفيذي والمسؤولين الآخرين ومنها تحديد الحد الأعلى للمعاملات المالية التي يجوز لهم القيام بها بدون موافقة المجلس أو الرجوع اليه.
- على المجلس اعتماد سياسة وإجراءات لتحديد التضارب المحتمل في المصالح وإيجاد آليات لتقييم احتمال وجود شبهة تضارب المصالح، بما يضمن قيام كل عضو في المجلس وكل مسؤول رئيسي في المصرف بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بوجود أو إمكانية وجود تضارب بين مصالحه ومصالح المصرف وتحديث هذه المعلومات بشكل دوري.
- انتخاب رئيساً للمجلس ونائب أو نائبين للرئيس.
- يقوم المجلس بتقييم أدائه وأداء جميع اللجان وجميع الأعضاء مرة واحدة في السنة على الأقل وتتم عملية التقييم بمساعدة لجنة الترشيح وبمساعدة خبراء خارجيين عند الضرورة.
- أية مسؤوليات يحددها قانون المصارف والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه عن سلطة النقد أو قانون الشركات أو النظام الداخلي للمصرف.

آلية عمل مجلس الإدارة

يتم عقد اجتماعات مجلس الإدارة دوريا وحسب متطلبات القوانين والتعليمات النافذة والمعمول بها وبعدها مرة واحدة على الأقل كل شهرين، ويتم توضيح المواضيع الرئيسية في جدول أعمال كل اجتماع لضمان تغطية كافة المواضيع.

يوفر البنك المعلومات الكافية لأعضاء مجلس الإدارة قبل عقد الاجتماعات لتمكينهم من الوصول الى قرارات سليمة، ويتم توزيع مسودة محاضر الاجتماعات بما تم التوصل اليه من نتائج خلال سبعة أيام من تاريخ انعقاد الاجتماع موقعة من كافة اعضاء المجلس ويتم تزويد سلطة النقد الفلسطينية بمحضر كل اجتماع للمجلس خلال شهر من تاريخ الاجتماع .

يتولى المجلس تحديد وظيفة ومهام امين سر المجلس بشكل رسمي وكتابي ويتم تعيينه او تنحيته بموجب قرار من المجلس على ان يتم مراعاة توفر الخبرة والمعرفة اللازمة للقيام بالمهام الموكلة اليه وذلك لاهمية الدور الذي يقوم به من توثيق كافة محاضر الاجتماعات والقرارات المتخذة من قبل المجلس واللجان المنبثقة .

لا يجوز لأي عضو أن يشارك في عضوية أكثر من ثلاثة مجالس إدارة شركات مساهمة عامة بشرط عدم وجود تضارب في المصالح، ولا يجوز للمجلس أن يقترح انتخاب أو إعادة انتخاب أي عضو يشارك في مجلس إدارة أكثر من ثلاث شركات.

يقوم المجلس بمراجعة مدى استقلالية كل واحد من الأعضاء المستقلين مرة في السنة على الأقل وذلك على ضوء المصالح التي يتم الإفصاح عنها من قبلهم، ويقوم كل واحد من الأعضاء المستقلين بتقديم المعلومات الضرورية والمحدثة اللازمة لهذا الغرض.

لجان مجلس الإدارة

مجلس الادارة هو المسؤول النهائي عن ادارة البنك وشؤونه، ولزيادة فعالية اداء المجلس ولمساعدته في ادارة البنك بصورة سليمة فقد تم تشكيل لجان تساعد على القيام بمهامه وواجباته بشفافية وبكفاءة عالية، وترفع هذه اللجان تقريرها الى مجلس الادارة، ويتم تحديد مهام وواجبات وصلاحيات ومسؤوليات هذه اللجان والفترة الزمنية لها كتابيا من قبل مجلس الادارة وفقا للقوانين والتعليمات النافذة والمعمول بها.

يتم تعيين الاعضاء في لجان مجلس الادارة بطريقة رسمية وشفافة، ويتم الافصاح عن أسماء أعضاء اللجان وملخص مسؤولياتهم ومهامهم في التقرير السنوي للبنك، ويحق لكل لجنة منبثقة عن مجلس الادارة الاتصال المباشر مع الادارة التنفيذية للبنك من خلال رئيس مجلس الادارة، والرئيس التنفيذي

ينبثق عن مجلس ادارة البنك ستة لجان رئيسية حسب دليل الحاكمية المعتمد وهي: (اللجنة التنفيذية، لجنة التدقيق، لجنة المخاطر والاثتال ومكافحة غسل الاموال، لجنة الحاكمية المؤسسية، لجنة المكافآت والترشيحات، بالاضافة الى لجنة الاستثمار) ولكل لجنة مهام تحدد من مجلس الادارة وفق القوانين والتعليمات، ويتم تشكيل لجان اخرى متخصصة من أعضاء مجلس الادارة عند الحاجة بهدف التعامل مع معطيات محددة في حينه ويمكن دمج عدة لجان معا اذا وجد ذلك مناسباً

اللجنة التنفيذية

تم انتخاب اللجنة التنفيذية من أربعة اعضاء من مجلس الادارة بهدف التأكد من التزام الادارة التنفيذية بالسياسات الائتمانية وبالصلاحيات المحددة من مجلس الادارة، ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بالمعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة، وتعمل اللجنة تحت اشراف مجلس الادارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج اعمالها اليه، وتجتمع اللجنة بصفة دورية بحضور الرئيس التنفيذي و من ينوبه، ويتم اعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصولي، وتقوم اللجنة بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات والتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالاضافة الى أفضل الممارسات وارشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية وللجنة دعوة من تراه مناسباً ويرأس اللجنة السيد أكرم جراب/ رئيس مجلس الادارة وعضوية كل من السادة دريد جراب، صالح احميد، وليد الاحمد ، ربي مسروجي.

وتتولى اللجنة القيام بالمهام الرئيسية :

اجازة معاملات الائتمان التي تتجاوز صلاحيات الادارة التنفيذية .

الاشراف على تطبيق السياسة الائتمانية.. للبنك وشروط منح التسهيلات والضمانات والسقوف الائتمانية وحدود صلاحيات اللجان التنفيذية بما يتوافق مع القوانين وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية ومراجعتها وتحديثها بشكل دوري وبما يتناسب مع التطورات في البيئة الاقتصادية والسياسة المصرفية والتغيرات في وضع البنك.

التأكد من التزام الادارة التنفيذية بالسياسات الائتمانية وبالصلاحيات التي يحددها مجلس الادارة

دراسة وضع الديون المتعثرة القائمة ووضع الخطط اللازمة للعمل على تخفيضها والتأكد من مدى كفاية المخصصات مقابلها وفقا لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية اضافة الى تقديم التوصيات المتعلقة باعدام هذه الديون.

رفع التقارير الدورية الى مجلس الادارة حول وضع المحفظة الائتمانية من حيث حجمها والتطورات الناشئة عليها والتسهيلات المصنفة والمخصصات المعدة لمواجهة أية خسائر وجهود المتابعة والتحصيل

اقرار الخطط التسويقية المعدة من الادارة التنفيذية لمنح التسهيلات الائتمانية بكافة اشكالها.

لجنة التدقيق

تم انتخاب لجنة التدقيق من ثلاثة اعضاء من المجلس غير التنفيذيين، ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بمؤهلات علمية وخبرة عملية في المحاسبة والادارة الماليه، وتعمل اللجنة تحت اشراف مجلس الادارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج اعمالها اليه، وتجتمع اللجنة بصفة دورية اربع مرات بالسنة على الاقل بحضور رئيس إدارة التدقيق يتم اعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصولي، وتقوم اللجنة بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالاضافة الى أفضل الممارسات وارشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية، ويحق للجنة دعوة اي موظف تنفيذي او عضو مجلس ادارة لحضور اجتماعاتها ، ويراس اللجنة السيد منتصر دواس، وعضوية كل من السادة عاهد بسيسو ، د.عدنان ابو الحمص .

وتتولى اللجنة المهام الرئيسية التالية :

الإشراف على المدققين الخارجيين والداخليين ومراقبة مدى شمولية أعمالهم ونزاهة ودقة المعلومات المالية التي يتم تزويدها لمجلس الإدارة والمساهمين والمستخدمين الآخرين .

مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير سلطة النقد الفلسطينية والمدقق الخارجي والداخلي ومتابعة الاجراءات المتخذة بشأنها.

التأكد من كفاية وكفاءة اجراءات الرقابة الداخلية في البنك والتأكد من درجة التزام البنك بالقوانين والانظمة والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية وكذلك القواعد الصادرة عن مجلس الادارة والتشريعات الاخرى السارية في فلسطين.

مراجعة البيانات المالية الدورية والمعلومات المالية الاخرى قبل عرضها على مجلس الادارة للتحقق من سلامتها وفق المبادئ المحاسبية المتبعة ومتطلبات سلطة النقد الفلسطينية والقوانين وكفاية المخصصات اللازمة .

توفير الاستقلالية اللازمة لادارة التدقيق الداخلي لاداء مهامها والموافقة على ترشيح رئيس إدارة التدقيق أو الاستغناء عن خدماته وادائه وتقييمه السنوي ووضع اليات واضحة لمسائلة إدارة التدقيق بما يضمن قيامهم بالمهام والمسؤوليات المناطة بهم واعتماد صلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق .

دراسة التقارير المالية قبل عرضها على مجلس الادارة وتقديم توصيات بشأنها ومن ضمنها التقارير حول أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة أو أي تغيير يطرأ على حسابات البنك جراء عملية التدقيق أو اقتراحات مدقق الحسابات، والتأكد من دقة الاجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقييد بها .

التوصية لمجلس الادارة بخصوص ترشيح/تعين/ انهاء عمل/ تحديد أتعاب مدقق الحسابات الخارجي وإنتخابه من قبل الهيئة العامة والتأكد من استيفائه لشروط ومتطلبات سلطة النقد الفلسطينية والقوانين والتشريعات النافذة والمعمول بها.

التنسيق مع لجنة ادارة المخاطر بما يكفل بيان وضع البنك المالي وأدائه.

دراسة أي مسألة تعرض عليها من مجلس ادارة البنك أو اي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وابداء الرأي بشأنها .

مراجعة التقارير المعدة من إدارة التدقيق الداخلي ومتابعة تصويب المخالفات.

تقييم استقلالية المدقق الخارجي مرة واحدة في السنة على الأقل وذلك من خلال ما يلي:

- مدى تقديم خدمات خارجة عن نطاق التدقيق تؤثر على استقلاليته.
- الحصول على تقرير من المدقق الخارجي يوضح أية علاقة بينه وبين المصرف أو مع أي شخص أو مؤسسة أخرى والتي يمكن أن تؤثر على استقلاليته.
- تقييم مدى كفاءة العاملين في التدقيق الداخلي وإجراءات الرقابة الداخلية ومراقبة الامتثال وأية أنظمة لإدارة المخاطر وأية تغييرات فيها.
- المتابعة والتحقق من الملاحظات التي تردها بموجب الآلية المعتمدة من المجلس والتي تمكن الموظفين من تقديم ملاحظاتهم بسرية تامة حول أية مخالفات محتملة .
- تقديم تقارير عن أعمالها إلى المجلس بصورة منتظمة.

لجنة المخاطر والامتثال ومكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تم انتخاب لجنة المخاطر والامتثال من ثلاثة أعضاء من المجلس، ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بالمعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة، وتعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج أعمالها إليه، وتجتمع اللجنة بصفة دورية أربع مرات بالسنة على الأقل ويتم اعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصولي، وتقوم اللجنة بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالإضافة الى أفضل الممارسات وارشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويحق للجنة دعوة اي موظف تنفيذي او عضو مجلس ادارة لحضور اجتماعاتها ، ويرأس السيد عاهد بسيسو وعضوية كل من السادة منتصر دواس و هيثم البطيخي.

وتتولى اللجنة القيام بالمهام الرئيسية:

مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر التركزات الائتمانية، مخاطر أسعار الفائدة.... الخ) وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع متطلبات سلطة النقد الفلسطينية والجهات الرقابية الاخرى وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.

تقع على عاتق الإدارة التنفيذية للبنك مسؤولية تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والأساليب المشار إليها أعلاه وذلك تحت إشراف لجنة إدارة المخاطر والامتثال

تتولى لجنة المخاطر والامتثال مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.

الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.

مراجعة تقارير دائرة مراقبة الامتثال في البنك ومتابعة التزامها بدليل اجراءات العمل ومن مدى شمول تقاريرها لكافة نواحي العمل وفق متطلبات سلطة النقد ذات العلاقة ، وذلك بهدف الوصول الى أقصى درجات الامتثال للقوانين والتعليمات والانظمة والممارسات المصرفية السليمة.

مراجعة التقارير الصادرة عن دائرة ادارة المخاطر ورفع تقارير للمجلس بالخصوص.

التحقق من التزام الإدارة التنفيذية بسياسات إدارة المخاطر ومدى نجاحها في تحقيق النتائج والأهداف المرسومة.

مراجعة التقارير التي تصدر عن دائرة مكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب ومتابعة التزامه بدليل اجراءات العمل.

تقديم المشورة وتقديم التقارير اللازمة الى مجلس الادارة حول الوضع الحالي والمستقبلي لشهية المخاطر وثقافة المخاطر لدى المصرف، اضافة الى مهمة الاشراف على استراتيجيات راس المال وادارة السيولة للتأكد من انها متوافقة مع شهية المخاطر المعتمدة والاشراف على تنفيذ الادارة العليا لاطار شهية المخاطر



تم انتخاب لجنة الحاكمية المؤسسية من ثلاثة أعضاء من المجلس غير التنفيذيين لتنسيق وتطبيق سياسة الحوكمة ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بالقدرة على قراءة وفهم القوائم المالية والقدرة على التنسيق والربط بين الادارة والمهام المكملة للجنتي الحوكمة والتدقيق كما يتمتع اعضاءها بالخبرة القانونية والمصرفية ، وتجتمع اللجنة بصفة دورية مرتين بالسنة على الاقل ويتم اعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصوليويرأس اللجنة السيد ماجد ابو رمضان وعضوية كل من السادة ربي مسروجي وعاهد بسيسو.

وتتولى اللجنة القيام بالمهام الرئيسية :

- الاشراف على تطبيق سياسة الحوكمة وذلك بالعمل مع الادارة ولجنة التدقيق
- تزويد المجلس بالتقارير والتوصيات بناء على النتائج التي تتوصل اليها من خلال القيام بمهامها بما يشمل تقييم مدى الالتزام بدليل حوكمة المصارف ومقترحاتها لتعديل الدليل حتى يتوافق مع الممارسات الفضلى.
- اعداد ومراجعة دليل الحاكمية المؤسسية للبنك حسب القوانين والتشريعات والتعليمات الصادرة بهذا الخصوص
- وضع الاجراءات الكفيلة للتحقق من البنود الواردة في هذا الدليل والتقييد بها .
- متابعة التطورات والمستجدات التي تطرأ بهذا الخصوص .
- مراجعة سنوية للدليل والتأكد من نشرة على اوسع نطاق .
- التأكد من قيام الادارة التنفيذية بواجبها فيما يتعلق بالرقابة المناسبة على اعمال البنك والقيام بدورها حسبما هو منصوص عليه في تعليمات انظمة الضبط والرقابة الداخلية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية.
- و وضع معايير الافصاح والشفافية ورفعها لمجلس الادارة للمصادقة عليها

تم انتخاب لجنة المكافآت والترشيحات من ثلاثة اعضاء من المجلس غير التنفيذيين ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بالمعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة لاتخاذ قرارات مستقلة وموضوعية ، وتعمل اللجنة تحت اشراف مجلس الادارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج أعمالها وتجتمع اللجنة بصفة دورية بحضور الرئيس التنفيذي او من ينوب عنه مرتين سنوياً على الاقل ويتم اعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصولي ويراس اللجنة د. ماجد ابو رمضان وعضوية كل من السادة ربي مسروجي و عاهد بسيسو

وتتولى اللجنة القيام بالمهام التالية :

- اعداد المعايير واعتمادها من المجلس للشروط والمؤهلات الواجب توافرها في أعضاء المجلس من حيث المهارات والخبرات واية عوامل أخرى تراها مناسبة.
- اعداد تقرير يتقدم به المجلس للمساهمين لانتخاب أو اعادة انتخاب الاعضاء بحيث يتضمن ما يلي:
- فترة العضوية والتفاصيل الشخصية والمؤهلات المهنية ومعلومات عن عضوية المرشح في مجالس ادارات مصارف وشركات أخرى وتفصيل المناصب الاخرى التي يشغلها المرشح وتفصيل العلاقات والقرابة بين المرشح والبنك من جهة والمرشح والاعضاء الاخرين من جهة أخرى.
- تقديم بياناً بانه قد تحقق من استيفاء المتطلبات الواردة في تعريف العضو المستقل عند تعيينه.
- تقديم التوصيات للمجلس حول التغييرات التي تعتقد اللجنة أنها مطلوبة بالنسبة لعدد أعضاء المجلس او اي من اللجان المنبثقة عنه
- تحديد الاعضاء المؤهلين وتقديم التوصيات للمجلس حول الشخص المرشح لشغل مقعد في حال وجود شاغر في اي من لجان المجلس.
- الاشراف على تصميم نظام المكافآت والحوافز والتأكد من توافقه مع ثقافة المصرف واستمرارية الاعمال على المدى الطويل وشهية المخاطر، اضافة الى توافقه مع الاداء والبيئة الرقابية.
- الاشراف على سياسات الموارد البشرية بشكل عام
- دراسة مدى اهلية جميع المرشحين المقترحين لعضوية المجلس من المساهمين واي مرشحين تقترح الادارة اسمائهم.

تقديم توصيات للمجلس بين الحين والآخر حول التغييرات التي تعتقد اللجنة انها ضرورية في هيكل الادارة او الاوصاف الوظيفية للمسؤولين الرئيسيين.

وضع خطة مناسبة لإحلال رئيس واعضاء مجلس الادارة والمسؤولين الرئيسيين واستبدالهم في الحالات الطارئة او عند ظهور شواغر.

تقييم أداء المجلس وأداء جميع اللجان وجميع الاعضاء مرة واحدة في السنة على الأقل.

إعداد سياسة المكافآت والحوافز ورفعها للمجلس للموافقة عليها والاشراف على تطبيقها .

اجراء مراجعة دورية لسياسة المكافآت والحوافز او عندما يوصي المجلس بذلك وتقديم التوصيات الى المجلس لتعديل او تحديث السياسة.

اجراء تقييم دوري حول مدى فعالية وكفاية سياسة منح المكافآت وذلك لضمان تحقيق اهدافها.

التأكد من وجود تجانس بين فترة صرف المكافآت وتحقيق الايراد بشكل فعلي.

تقديم التوصيات للمجلس بخصوص مستوى ومكونات مكافآت وبدلات رئيس وأعضاء المجلس والمسؤولين الرئيسيين في المصرف.

التأكد من ان سياسة المكافآت والحوافز تأخذ بعين الاعتبار كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند تحديد المكافآت.

التأكد من توافق سياسة منح المكافآت والحوافز مع تعليمات سلطة النقد والنظام الداخلي للمصرف.

تقييم أداء المجلس وأداء جميع اللجان وجميع الأعضاء مرة واحدة في السنة على الأقل.

الاشراف على تصميم نظام المكافآت والحوافز والتأكد من توافقه مع ثقافة المصرف واستمرارية الأعمال على المدى الطويل وشهية المخاطر، إضافة إلى توافقه مع الأداء والبيئة الرقابية.

تم انتخاب لجنة الاستثمار من ثلاثة أعضاء من المجلس بهدف التأكد من التزام الإدارة التنفيذية بالسياسات الاستثمارية وبالصلاحيات المحددة من مجلس الإدارة، ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بالمعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة، وتعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج أعمالها إليه، وتجتمع اللجنة بصفة دورية بحضور الرئيس التنفيذي وطاقم مختص من الإدارة التنفيذية، ويتم اعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصولي، ويرأس اللجنة الدكتور عدنان ابو الحمص وعضوية كل من السادة ابراهيم ابودية و ربا مسروجي.

وتولى اللجنة القيام بالمهام التالية :

- اتخاذ القرارات الاستثمارية المفوضة لها من قبل مجلس الإدارة بما يتوافق مع سياسة الاستثمار.
- تقديم تقارير ربع سنوية حول اداء المحفظة وتقييم الموجودات وعوائد الاستثمارات وادائها ومقارنة النتائج بالتوقعات والمتطلبات في السياسة الاستثمارية.
- مراقبة ومراجعة القرارات الاستثمارية لتتوافق مع استراتيجيات الاستثمار.
- مراجعة السياسة الاستثمارية دوري ا و تقديم التوصيات بتعديلها وتحديثها ان دعت الحاجة لذلك بناء على التغييرات في ظروف السوق.
- تطوير الاطار العام للسياسة الاستثمارية للبنك.
- الإشراف على تطبيق السياسة الاستثمارية والية اتخاذ القرارات الاستثمارية وسقوف الصلاحيات وسقوف المراكز المختلفة بما يتوافق مع توصيات وقرارات لجنة المخاطر وكذلك مراجعتها وتحديثها دوريا والتأكد من توافقها مع القوانين والتعليمات السارية والمعايير البنكية وعرضها على مجلس الإدارة للمصادقة عليها.
- الموافقة على الاستثمار /البيع وامتلاك الاوراق المالية المختلفة وفقا للصلاحيات المحددة من قبل مجلس الإدارة.
- الإطلاع على جميع التقارير والدراسات المتعلقة بوضع التوظيفات الخارجية واستثمارات البنك واوضاع الاسواق المالية والدولية وجميع البيانات التي تمكن اللجنة من اداء مهامها بكفاءة ومهنية.
- التأكد من التزام الإدارة التنفيذية بتنفيذ القرارات الاستثمارية وبالسقوف والصلاحيات المحددة من اللجنة.
- رفع التقارير الدورية الى مجلس الإدارة حول وضع محافظ البنك الاستثمارية واية تغيرات تطرا على وضع هذه الاستثمارات.
- اجازة معاملات الاستثمار التي تتجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية او رئيس مجلس الإدارة.

بيئة ونظام الرقابة والضبط الداخلي

تم بناء نظام الرقابة والضبط الداخلي للبنك استنادا الى الاطار العام لنظام الرقابة الداخلية والى تعليمات سلطة النقد الفلسطينية والقوانين والارشادات النافذة بالخصوص .

يتم مراجعة هيكل انظمة الضبط والرقابة الداخلية من قبل المدقق الداخلي والخارجي مرة واحدة على الاقل سنويا .

يقوم البنك باضافة بيان في التقرير السنوي حول كفاية انظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية .

يوظف مجلس الادارة بمسؤولياته بالاعتماد على اطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق من فعالية وكفاءة العمليات ومصداقية التقارير المالية والتقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

توفير اجراءات تضمن وصول المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب بما فيها خطة الطوارئ .

استقلالية دوائر التدقيق والامثال ودائرة مكافحة عمليات غسل الاموال و تمويل الارهاب وادارة المخاطر.

التدقيق الداخلي

يدرك البنك ان وجود دائرة تدقيق داخلي فعالة والتي تعتبر خط الدفاع الثالث في البنك، يساهم في اضافة قيمة نوعية للبنك وتحسين عملياته، ويساعد البنك في تحقيق اهدافه بايجاد منهجية منظمة لتقييم وتحسين كفاءة عمليات الحوكمة و ادارة المخاطر والرقابة الداخلية.

وفيما يلي اهداف ومهام دائرة التدقيق الداخلي :

وضع ميثاق التدقيق الداخلي واعتماده من مجلس الادارة لتحديد الادوار والمسؤوليات والصلاحيات الخاصة بالدائرة.

اعداد خطة تدقيق سنوية مبنية على المخاطر وتعتمد من لجنة التدقيق التابعة لمجلس الادارة.

فحص وتقييم درجة ملائمة وفاعلية أنظمة الضبط الداخلي والالية التي تتم فيها انجاز المهام الموكلة لكافة دوائر واقسام البنك للحد من المخاطر المرتبطة بها.

اعداد تقارير دورية حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك والارتقاء بالبيئة الرقابية الى المستويات المقبولة .

تقوم دائرة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها الى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة وإلى الإدارة التنفيذية العليا في البنك.

دائرة الامتثال

في إطار تعزيز التزام وتوافق البنك مع متطلبات لجنة بازل، فقد تم إنشاء دائرة الامتثال كدائرة مستقلة تعنى بالاشراف على الالتزام بالانظمة والقوانين والتشريعات الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة وذلك للوصول الى الممارسات المصرفية السليمة، وعلى صعيد دائرة الامتثال فإنه يتم حصر كافة القوانين والانظمة والتعليمات النازمة للبنك وتثقيف وتوعية كافة الموظفين بمفهوم الامتثال من خلال ورشات العمل والدورات التدريبية ، كما يحرص البنك على ضمان استقلالية دائرة الامتثال وضمان استمرار رفدها بكوادر مدربة وذات كفاءة .

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:-

إعداد دليل الامتثال ومراجعته وتحديثه بشكل دوري وكلما دعت الحاجة الى ذلك.

إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة .

رفع التقارير الدورية حول نتائج اعمالها ومراقبتها للامتثال الى لجنة المخاطر والامتثال المنبثقة عن مجلس الادارة.

تقييم ومتابعة تطبيق الحاكمية المؤسسية في البنك

متابعة تطبيق والالتزام بقانون الامتثال الضريبي على الحسابات الامريكية (FATCA).

تقديم المشورة للمجلس والإدارة العليا في مسائل الامتثال وإبقائهم على إطلاع على التطورات في هذا المجال.

استلام شكاوى الجمهور ودراستها والعناية بها والتحقق من ملامساتها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

تعزيز وعي موظفي المصرف وتدريبهم في الجوانب الخاصة بالامتثال، وتوجيههم لتنفيذ السياسات والإجراءات والامتثال لدليل أخلاقيات العمل.

الاتصال والتواصل مع سلطة النقد ورفع تقارير لها حول نشاط الدائرة.

دائرة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

يطبق بنك القدس أفضل المعايير الدولية والمحلية المتعلقة بمكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب، كما يهدف البنك لضمان الامتثال التام لجميع القوانين والانظمة والتعليمات وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية والاشراافية، وفي ضوء التطورات الدولية وانسجاما مع الممارسات الفضلى في مجال مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب، حيث تبنت ادارة البنك ومجلس ادارته هذا التوجه وأولت الاهتمام الكامل فيما يتعلق بمكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب، وذلك من حيث تأسيس دائرة مستقلة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعيين الكادر البشري المؤهل، واعتماد اجراءات عمل وسياسيات لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب في البنك، وتقديم الدعم اللازم للدائرة بما يمكنها من القيام بمهامها بالشكل المطلوب وممارسة صلاحياتها باستقلالية، والاستمرارية في توفير ودعم الدائرة بالانظمة الآلية اللازمة لضمان الالتزام بالعقوبات المالية المستهدفة حسب سياسات البنك ورصد العمليات المشبوهة والغير اعتيادية للحد/التقليل من مخاطر غسل الاموال و/أو تمويل الارهاب لدى البنك، وضمان عدم استغلال نظامه المالي لغايات غير مشروعة.

دائرة ادارة المخاطر

ان الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر في بنك القدس هو تأسيس اليات يمكن من خلالها تحديد وقياس وإدارة ومراقبة المخاطر التي تواجه البنك بفاعلية، وتمكنه من التعاطي معها ودرء أي نتائج سلبية، وتكمن الغاية من إدارة المخاطر في تعزيز مبدأ (العائد، المخاطرة) في نتائج البنك.

إن عملية إدارة المخاطر لا تعني تجنبها بشكل كامل فتعتبر المخاطر جزءاً أصيلاً من العمل المصرفي، ولذلك فإن البنك يقبل تحمل مستوى معين من المخاطر كجزء من استراتيجية البنك، ولكنه يتوقع عائد مالي وغير مالي مناسب مع درجة هذه المخاطر. وتتبع دائرة المخاطر منهجية مبنية على أساس وقائي Preventative action بدلا من العلاجي Corrective action للحد من المخاطر قبل وقوعها.

ولتحقيق الاهداف الرئيسية لعملية ادارة المخاطر على المستوى المؤسسي، تغطي نشاطات ادارة المخاطر تقييم المخاطر لدى كل من قطاعات الاعمال التالية:

قطاع الاعمال التشغيلي والمخاطر التشغيلية المصاحبة له من خلال القيام بما يلي:

- استخدام الادوات المختلفة في قياس المخاطر التشغيلية وادارتها، مثل تحديث وتطوير ملفات مخاطر وحدات البنك المختلفة ووضع الاجراءات الرقابية التي تخفف من المخاطر الى الحدود المقبولة، بالاضافة الى جمع احداث المخاطر وبناء قواعد بيانات تسهل عملية ادارة المخاطر وتوفير بيانات تاريخية يمكن الاعتماد عليها في عملية سد الثغرات ومعالجتها للحفاظ على بيئة رقابية سليمة.

قطاع الاعمال الإئتماني والاستثماري ومخاطر الائتمان والاستثمار المصاحبة له من خلال القيام بما يلي:

- مراقبة النشاط الائتماني في البنك ومدى امتثاله للسياسات والحدود المقررة من قبل مجلس الادارة وسلطة النقد الفلسطينية والمعايير المطبقة عالمياً لتخفيض المخاطر الائتمانية الى الحدود المقبولة، بالاضافة الى دراسة المنتجات الجديدة لفحصها والتأكد من امتثالها للتعليمات والسياسات.
- مراقبة سيولة واستثمارات البنك ومدى قدرتها على مواجهة الازمات المتعددة وفقاً لسياسات الخزينة والاستثمار، باستخدام ادوات ونسب مثل نسب السيولة والسيولة القانونية Legal Liquidity، ونسبة تغطية السيولة LCR، ونسبة صافي التمويل المستقر NSFR، بالاضافة الى اجراء اختبارات فحص الجهد Stress Tests، للتعرف على قدرة البنك على مواجهة الظروف الضاغطة.
- تنفيذ عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وذلك لاحتساب رأس المال الداخلي اللازم لمواجهة جميع أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك. وهذا يتمشى مع تحقيق أهدافها والمتمثلة بتحديد وقياس جميع أنواع المخاطر التي يواجهها البنك وذلك حسب التعليمات والمحددات والضوابط المتمثلة بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية

قطاع التكنولوجيا وامن المعلومات والمخاطر التكنولوجية المصاحبة له من خلال القيام بما يلي:

- تقييم ومراقبة مخاطر أمن المعلومات والتكنولوجيا في البنك، بهدف وضع المستويات الادارية العليا في صورة الوضع الحقيقي لمستوى مخاطر الأعمال والتحديات التي يواجهها بنك القدس، والمرتبطة باستخدام التكنولوجيا في أثناء سعيه لتحقيق أهدافه وتنفيذ عملياته ونشاطاته التجارية.

- دعم مساعي البنك وخطه الاستراتيجية اثناء سعيه في تحقيق رؤيته نحو تطوير ورقمنة عملياته وخدماته المصرفية لتعتمد بشكل اكبر على التكنولوجيا وفقا لاستراتيجية التحول الرقمي والتميز في تقديم خدماته الرقمية للعملاء، من خلال توفير المعلومات والتقارير الكافية للمستويات الادارية العليا حول بيئة المخاطر في البنك، وبما يضمن استناد عمليات صنع القرارات ذات العلاقة بالتكنولوجيا إلى الوعي بمستويات المخاطر والتحديات الحقيقية للبنك، ويعزز من قدرة صانع القرار في البنك على اتخاذ القرارات الرشيدة في الوقت المناسب.

- تقديم تصور واضح ورؤية مستقبلية بناءة لتحديد مسارات واستراتيجيات العمل الواجب اتباعها من اجل الاستجابة للمخاطر الامنية والتكنولوجية القائمة والتخفيف من آثارها من جهة، وتسهم بشكل مستمر في مراقبة السياسات والإجراءات والضوابط ذات العلاقة بأمن المعلومات والتكنولوجيا واقتراح التوصيات والتحسينات الواجب الأخذ بها لتعزيز كفاءة وكفاية تلك الضوابط من جهة اخرى.

- مراقبة وضمان قدرة البنك على العمل ضمن الظروف الاستثنائية في ظل المتغيرات من خلال بناء خطط استمرارية العمل Business Continuity Plan والتقييم المسبق لاحتياجات ومتطلبات تجهيز مواقع تكنولوجيا المعلومات.

هذا وتتابع لجنة لإدارة المخاطر والامتثال ومكافحة غسل الاموال على مستوى الإدارة التنفيذية، حيث تتولى مراجعة وتقييم أعمال الدوائر المختلفة وترفع تقارير دورية عن نتائج أعمالها إلى لجنة المخاطر والامتثال ومكافحة غسل الاموال المنبثقة عن مجلس الإدارة.

التدقيق الخارجي

يمثل التدقيق الخارجي مستوى اخر من الرقابة على مصداقية البيانات المالية الصادرة عن انظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية وخاصة فيما يتعلق بابداء الرأي الواضح والصریح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة ، ويراعى في اختيار المدقق الخارجي ان يكون معتمدا من قبل سلطة النقد الفلسطينية وان لا يكون حاصلا على اية تسهيلات ائتمانية مباشرة او غير مباشرة من البنك ويحرص مجلس الادارة على الدوران المنتظم للمدقق وتجاربه مع المؤسسات الاخرى .

مهام ومسؤوليات المدقق الخارجي :

تدقيق البيانات المالية والدفاتر والسجلات المحاسبية للبنك بما ينسجم مع المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS)

الالتزام بمتطلبات الحد الادنى من معايير الافصاح للبيانات المالية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية .

التقيد بالسرية التامة بموجب قواعد السلوك المهني .

تزويد لجنة المراجعة والتدقيق بنسخة عن تقريره .

حضور اجتماعات الهيئة العامة للبنك للاجابة على ما يخصه من استفسارات المساهمين

العمل على تزويد سلطة النقد الفلسطينية بنسخة عن التقرير السنوي خلال شهرين من انتهاء السنة المالية مشتملا على ما يلي :

• اي مخالفات لاحكام القوانين والتعليمات الصادرة بما فيها تعليمات البنك الداخلية

• رايه حول مدى كفاية انظمة الرقابة والضبط الداخلي ومدى كفاية المخصصات لمقابلة المخاطر المحتملة .

• التحقق من عدالة البيانات التي اعطيت له خلال عملية التدقيق .

• ملاحظاته بشأن الأرباح/ الخسائر غير المتحققة المتعلقة بالأوراق المالية المملوكة للمصرف ومدى توافق آلية الاعتراف والقياس المتبعة مع معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

- أية معلومات تشير إلى خرق أساسي وجوهري للسياسات الخاصة بالمصرف ونظامه ولوائحه.

ميثاق أخلاقيات العمل

تبنى البنك ميثاق اخلاقيات العمل الذي تم اقراره من مجلس الادارة وتعهده بالتزام كافة موظفي البنك به على اختلاف مستوياتهم الادارية الى جانب اعضاء مجلس ادارة البنك كما يوضح الدليل العواقب المترتبة على اي خرق لبنوده، وقد حدد هذا الميثاق اخلاق وقيم ومبادئ موظفي البنك باربعة محاور رئيسية المتمثلة بالنزاهة، الامتثال للقوانين ، الشفافية والولاء للبنك .

العلاقة مع المساهمين

يقوم البنك بتطوير علاقات ايجابية مع كافة المساهمين، وفي هذا المجال يعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع المساهمين وبخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتشجيع على القيام بعمليات التصويت اما بشكل شخصي او توكيل شخصي في حالة غيابهم .

يتم تزويد المساهمين بنسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية ودعوة لاجتماع الهيئة العامة وجدول اعمالها وجميع المعلومات والمواد الاعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام .

حضور ممثلين عن المدققين الخارجيين الاجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الاجابة عن اي أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق

دعوة ممثلين عن سلطة النقد الفلسطينية لحضور الاجتماع بهدف الاطلاع على مجريات الامور .

انتخاب اعضاء المجلس ممن تتوفر فيهم المؤهلات والشروط عند انتهاء مدة المجلس خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة .

انتخاب المدقق الخارجي وتحديد اتعابه او تفويض مجلس الادارة بتحديد الاتعاب

توثيق كافة وقائع الجلسات والتقارير حول مجريات الامور خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي ، بما في ذلك نتائج التصويت والاسئلة المطروحة من قبل المساهمين فيما يتعلق بمساهمتهم

الشفافية والإفصاح

تطوي الحاكمية المؤسسية لبنك القدس على ابعاد تتصف بالنزاهة والتعامل باستقامة وامانة وموضوعية فيما يتعلق بالقرارات التي تم اتخاذها من قبل الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والافصاح والانفتاح على المجتمع.

وحول الشفافية والافصاح والانفتاح فانها من العناصر الهامة في الحاكمية المؤسسية الجيدة لبنك القدس ، حيث ان البنك معني بالافصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في اوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على اجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وانجازاته وانشطته ومخاطره، كما ان البنك يعمل جاهدا على توفير وبشكل دوري ومتاح للجميع معلومات كاملة حول نشاطاته لكافة الجهات ذات العلاقة مثل سلطة النقد الفلسطينية والمساهمين والمودعين والجمهور بشكل عام مع التركيز على القضايا ذات الاثر الجوهري على البنك .

الإفصاح عن تضارب المصالح:

يجب على كل عضو في المجلس وكل مسؤول رئيسي في المصرف الإفصاح عن ذمته المالية ومصالحه الشخصية بشكل مباشر أو غير مباشر سواء كانت لذلك العضو أو المسؤول الرئيسي أو لأي من أفراد أسرته. ويتم تقديم الإفصاح بعد التعيين أو الانتخاب وبشكل سنوي وفقاً للآلية والنموذج المحددين في التعليمات الصادرة عن سلطة النقد بالخصوص.

الائتمان الممنوح لذوي الصلة:

يجب أن يكون الائتمان الممنوح لذوي الصلة متوافقاً مع السياسة الائتمانية المعتمدة من المجلس، وأن لا يحصل ذوي الصلة على شروط تفضيلية في المنح عن الشروط المطبقة على عملاء المصرف باستثناء أنظمة وبرامج الإقراض المطبقة على موظفي المصرف وبما لا يتعارض أحكام قانون المصارف والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

مسؤولية مجلس الإدارة أمام سلطة النقد:

يكون مجلس الإدارة هو المسؤول الأول أمام سلطة النقد عن الآتي:

إلتزام المصرف بتطبيق كافة التعليمات والقرارات الصادرة عن سلطة ومتطلبات قانون المصارف والتشريعات الأخرى ذات العلاقة.



التأكد من قدرة وكفاءة الأشخاص الذين تم تفويض صلاحيات لهم على الإستخدام السليم والآمن لتلك الصلاحيات وبما يحقق أهداف المصرف ويحافظ على أصوله.

متانة الوضع المالي للمصرف والمحافظة على حقوق المودعين والمستثمرين.

دقة ومصداقية وشفافية المعلومات والبيانات المالية التي تزود لسلطة النقد.

الإلتزام بمتطلبات الحد الأدنى من معايير الإفصاح للبيانات المالية الصادرة عن سلطة النقد.

إعلام سلطة النقد بشكل فوري في حال تعرض المصرف لأية مخاطر مفاجئة.

إتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة لمعالجة القضايا الرقابية التي تطلبها سلطة النقد.



البيانات المالية الموحدة



للعام 2023

وتقرير مدقق الحسابات الخارجي





شركة بنك القدس المساهمة العامة المحدودة

القوائم المالية الموحدة

31 كانون الأول 2023

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى مساهمي شركة بنك القدس المساهمة العامة المحدودة

الرأي المتحفظ

لقد دققنا القوائم المالية الموحدة لشركة بنك القدس المساهمة العامة المحدودة (البنك) وشركته التابعة والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة والمعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، باستثناء الآثار المحتملة لما ورد في فقرة أساس الرأي المتحفظ، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ وأداؤه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي المتحفظ

قام البنك بالإفصاح عن إجمالي تعرضاته في قطاع غزة ومخصصات التدني ذات العلاقة وصافي القيمة الدفترية لهذه التعرضات في إيضاح رقم (٥١) حول القوائم المالية الموحدة المرفقة. قامت الإدارة باحتساب هذه المخصصات وفقاً لتقديراتها المبني على آخر معلومات متوفرة لديها في ظل حالة عدم التيقن الخارجة عن إرادتها بسبب استمرار الحرب على قطاع غزة. نتيجة لذلك، لم نتمكن من الحصول على أدلة تدقيق كافية حول كفاية المخصصات المكونة مقابل موجودات البنك في قطاع غزة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ وبالتالي لم نتمكن من تحديد ما إذا كان من الضروري إدخال أي تعديلات على قائمة المركز المالي الموحدة للبنك كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ وقائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن فقرة مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للسلوك المهني للمحاسبين، كما التزمنا بمسؤولياتنا المهنية الأخرى وفقاً لمتطلبات قواعد السلوك المهني للمجلس. في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي المتحفظ.

أمور التدقيق الرئيسية

بالإضافة إلى الأمور الواردة في فقرة أساس الرأي المتحفظ، فقد حددنا الأمور التالية لتكون أمور التدقيق الرئيسية التي سيتم إظهارها في تقريرنا. إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر أهمية خلال تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية الموحدة لإبداء رأينا حول هذه القوائم ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. تم تقديم وصف حول كيفية دراسة كل أمر من الأمور المشار إليها أدناه ضمن إجراءات التدقيق.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية الموحدة بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناءً عليه فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

إجراءات التدقيق	أمر التدقيق الهام
<p>تضمنت اجراءات تدقيقنا تقييم ضوابط اجراءات منح وتسجيل ومراقبة التسهيلات وعملية قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك متطلبات سلطة النقد الفلسطينية للتحقق من فعالية الضوابط الرئيسية المعمول بها والتي تحدد تدني التسهيلات والمخصصات المطلوبة مقابلها. كما تضمنت اجراءاتنا ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - فهم لطبيعة محافظ التسهيلات الائتمانية للبنك بالإضافة الى فحص لنظام الرقابة الداخلي المتبع في عملية المنح والتسجيل وتقييم فعالية الاجراءات الرئيسية المتبعة في عملية المنح والتسجيل - قمنا بدراسة وفهم لسياسة البنك المتبعة في احتساب المخصصات بالمقارنة مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) والارشادات والتوجيهات التنظيمية ذات الصلة. - قمنا بتقييم نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنك، مع التركيز بشكل خاص على الملاءمة مع نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والمنهجية الأساسية ضمن متطلبات التقارير المالية الدولي رقم (٩). - لقد قمنا بدراسة عينة من التسهيلات بشكل فردي، و قمنا بالاجراءات التالية لتقييم ما يلي: <ul style="list-style-type: none"> - مدى ملائمة مراحل التصنيف. - مدى ملائمة عملية تحديد التعرض الائتماني عند التعثر، بما في ذلك النظر في التدفقات النقدية الناتجة عن التسديد والعمليات الحسابية الناتجة عنها. - مدى ملائمة احتمالية التعثر، والتعرض الائتماني عند التعثر ونسبة الخسارة بافتراض التعثر للمراحل المختلفة. - صحة ودقة النموذج المستخدم في عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. - تقييم مدى ملائمة عملية تقدير البنك لحدوث ارتفاع في مستوى المخاطر الائتمانية وأسس انتقال التعرض الائتماني بين المراحل، للتعرضات التي انتقلت بين المراحل، بالإضافة الى تقييم العملية من ناحية التوقيت المناسب لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للتعرضات الائتمانية. - إعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات وبشكل فردي بالإضافة الى فهم آخر التطورات للتسهيل من ناحية التدفقات النقدية والمركز المالي وإذا كان هناك أي جدولة أو هيكلية. - فيما يتعلق بالافتراضات المستقبلية المستخدمة من قبل البنك لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، لقد قمنا بمناقشة هذه الافتراضات مع الإدارة و قمنا بمقارنة هذه الافتراضات مع المعلومات المتاحة. - اجراءات تقييم الضمانات وفقاً لقواعد التقييم المعتمدة من قبل البنك. - كما قمنا بتقييم ما إذا كانت افصاحات القوائم المالية تعكس بشكل مناسب متطلبات معايير التقارير المالية الدولية. 	<p>مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية:</p> <p>تعتبر عملية تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) مهمة ومعقدة وتتطلب الكثير من الاجتهاد.</p> <p>يتطلب معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) استخدام نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والذي يتطلب من إدارة البنك استخدام الكثير من الافتراضات والتقدير حول تحديد كل من توقيت وقيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة بالإضافة الى تطبيق الاجتهاد لتحديد مدخلات عملية قياس التدني بما في ذلك تقييم الضمانات وتحديد تاريخ التعثر.</p> <p>نظراً لأهمية الاحكام المطبقة في معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) والتعرضات الائتمانية التي تشكل جزءاً رئيسياً من موجودات البنك تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة من أمور التدقيق الهامة.</p> <p>بلغ إجمالي رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ مبلغ ١,٠٧٢,٨٨٣,١٥٣ دولار أمريكي وبلغ رصيد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على هذه التسهيلات مبلغ ٧٢,٤٢٢,٣٩٠ دولار أمريكي.</p> <p>تم عرض سياسة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في السياسات المحاسبية المتبعة لإعداد هذه القوائم المالية في إيضاح (٣). إن السياسات المحاسبية والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة والإفصاح عن التسهيلات الائتمانية وإدارة مخاطر الائتمان مفصلة في ايضاحات (٣ و ٦ و ٣٥ و ٤٥ و ٥١) حول القوائم المالية الموحدة.</p>

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للبنك لعام ٢٠٢٣

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك لعام ٢٠٢٣ باستثناء القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها. إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. إننا نتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي للبنك لعام ٢٠٢٣ بتاريخ لاحق لتقريرنا. إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي أي تأكيد حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة، إن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى عندما تصبح متاحة لنا، بحيث نُقِيم فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية الموحدة أو مع معرفتنا من خلال عملية التدقيق أو أن هذه المعلومات تحتوي ظاهرياً على أخطاء جوهرية.

مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة، عند إعداد القوائم المالية الموحدة، عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار في أعماله مستقبلاً كمنشأة مستمرة والإفصاح، إذا تطلب الأمر ذلك، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية وإعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ الاستمرارية، إلا إذا كانت نية الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياته أو عند عدم وجود أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية الموحدة.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضماناً أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائماً خطأً جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط، ويتم اعتبارها جوهرياً إذا كانت، منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق مناسبة تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يفوق ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ وتزوير وحذف متعمد وتأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية ذي الصلة بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة حسب الظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات التي قامت بها الإدارة.

- التوصل إلى نتيجة حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، التوصل إلى نتيجة حول ما إذا كان هناك شك جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تثير شكوك كبيرة حول قدرة البنك على الاستمرار. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هنالك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى إيضاحات القوائم المالية الموحدة ذات الصلة، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإيضاحات غير كافية. إن نتائج التدقيق تعتمد على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في أعماله كمنشأة مستمرة.
 - تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها بما في ذلك الإيضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث بطريقة تحقق العرض العادل.
 - الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية ضمن نطاق البنك لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإنجاز عملية التدقيق للبنك، ونحن المسؤولون عن رأينا.
- إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.
- نقوم كذلك بتزويد مجلس الإدارة بما يفيد التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية والإفصاح لهم عن كافة العلاقات والأمور الأخرى التي من الممكن أن تظهر على أنها تؤثر على استقلاليتنا وما من شأنه الحفاظ على هذه الاستقلالية، بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة وسبل الحماية المتبعة للحد من المخاطر ان لزم الأمر
- من تلك الأمور التي يتم التواصل حولها مع مجلس الإدارة، يتم تحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ وهي التي تمثل أمور التدقيق الهامة، ونقوم بوصف هذه الأمور في تقرير التدقيق إلا إذا كان القانون أو التعليمات تمنع الإفصاح عن ذلك الأمر، أو، في حالات نادرة جداً، عندما نرتئي عدم الإفصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا لأن العواقب السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

إرنست ويونغ - الشرق الأوسط

رخصة رقم ٢٠١٢/٢٠٦

مسير
إرنست ويونغ
ساند عبدالله

رخصة رقم ٢٠٠٣/١٠٥

١٤ نيسان ٢٠٢٤

رام الله - فلسطين

قائمة المركز المالي الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2023

2022	2023	ايضاح	
دولار امريكي	دولار امريكي		
218,215,090	238,968,409	4	الموجودات
156,316,304	100,551,388	5	نقد وارصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
931,522,963	992,027,915	6	ارصدة وودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
2,282,792	2,531,480	7	تسهيلات ائتمانية مباشرة
30,182,823	24,796,193	8	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
40,374,262	55,240,416	9	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى
1,941,691	2,073,275	10	موجودات مالية بالكلفة المطفاة
17,516,182	16,378,240	11	استثمار في شركة حليفة
13,219,074	11,928,395	12	عقارات والآلات ومعدات
14,960,562	23,939,805	13	حق استخدام الموجودات
3,438,691	2,824,898	14	مشاريع تحت التنفيذ
3,936,122	8,656,234	15	موجودات غير ملموسة
18,164,573	28,784,839	16	موجودات ضريبية مؤجلة
1,452,071,129	1,508,701,487		موجودات أخرى
			مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
56,705,400	16,643,507	17	ودائع سلطة النقد الفلسطينية
3,652,248	9,406,260	18	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
1,065,538,042	1,136,581,825	19	ودائع العملاء
100,665,184	107,155,489	20	تأمينات نقدية
6,600,000	11,700,000	21	قروض مساندة
13,326,096	11,819,673	22	قروض الاستدامة من سلطة النقد الفلسطينية
1,666,667	3,311,100	23	اموال مقترضة
13,533,801	12,488,218	24	مطلوبات متعلقة بعقود الإيجار
2,617,917	8,025,383	25	مخصصات الضرائب
8,995,084	8,740,545	26	مخصصات متنوعة
21,143,428	27,841,656	27	مطلوبات أخرى
1,294,443,867	1,353,713,656		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
100,000,000	100,000,000	1	راس المال المدفوع
12,905,387	13,801,460	29	احتياطي إجباري
1,863,517	1,863,517	29	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
4,757,269	4,757,269	29	احتياطي التقلبات الدورية
4,525,721	1,240,653	8	احتياطي القيمة العادلة
31,292,140	30,802,047		الأرباح المدورة
155,344,034	152,464,946		صافي حقوق ملكية مساهمي البنك
2,283,228	2,522,885	3	حقوق جهات غير مسيطرة
157,627,262	154,987,831		صافي حقوق الملكية
1,452,071,129	1,508,701,487		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

2022	2023	إيضاح	
دولار أمريكي	دولار أمريكي		
71,706,554	81,108,055	30	الفوائد الدائنة
(12,617,264)	(12,363,050)	31	الفوائد المدينة
59,089,290	68,745,005		صافي إيرادات الفوائد
7,709,568	7,290,470	32	صافي إيرادات العمولات
66,798,858	76,035,475		صافي إيرادات الفوائد والعمولات
8,842,590	8,598,212		أرباح عملات أجنبية
5,205,126	4,550,343	35	المسترد من مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
3,424,402	2,265,450	34	صافي أرباح محفظة موجودات مالية
223,345	254,130	10	حصة البنك من نتائج أعمال الشركة الحليفة
1,013,311	927,875	33	إيرادات أخرى، بالصافي
85,507,632	92,631,485		إجمالي الدخل
			المصروفات
(22,068,418)	(24,590,618)	36	نفقات الموظفين
(16,682,903)	(15,901,874)	37	مصاريف تشغيلية أخرى
(5,611,288)	(5,086,335)	11 و12 و14	إستهلاكات وإطفاءات
(16,210,515)	(33,357,142)	35	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
-	(30,000)	38	غرامات سلطة النقد الفلسطينية
(60,573,124)	(78,965,969)		إجمالي المصروفات
24,934,508	13,665,516		ربح السنة قبل الضرائب
(4,033,947)	(4,485,600)	25	مصروف الضرائب
20,900,561	9,179,916		ربح السنة
			ويعود إلى:
20,313,151	8,960,718		مساهمي البنك
587,410	219,198		جهات غير مسيطرة
20,900,561	9,179,916		
0,20	0,09	39	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

قائمة الدخل الشامل الموحدة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023

2022	2023	إيضاح	
دولار أمريكي	دولار أمريكي		
20,900,561	9,179,916		ربح السنة
			بنود الدخل الشامل الأخرى
			بنود لن يتم إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحدة في فترات لاحقة:
			التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى
5,253,571	(1,794,132)	8	
(30,000)	(25,215)	10	حصة البنك من بنود الدخل الشامل الأخرى للشركة الحليفة
5,223,571	(1,819,347)		إجمالي بنود الدخل الشامل للسنة
26,124,132	7,360,569		إجمالي الدخل الشامل للسنة
			ويعود إلى:
25,436,190	7,120,912		مساهمي البنك
687,942	239,657	3	جهات غير مسيطرة
26,124,132	7,360,569		

قائمة التدفقات النقدية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023

2022	2023	إيضاح
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
24,934,508	13,665,516	انشطة التشغيل
5,611,288	5,086,335	ربح السنة قبل الضرائب
11,005,389	28,806,799	تعديلات:
(516,932)	(101,724)	استهلاكات وإطفاءات
(1,780,249)	144,221	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، بالصافي
(1,127,221)	(2,307,947)	ارباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر متحققة
(1,283,147)	(3,499,148)	خسائر (أرباح) تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر غير متحققة
443,817	415,834	توزيعات أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة
2,205,209	3,239,231	فوائد موجودات مالية بالكلفة المضافة
(223,345)	(254,130)	تكاليف التمويل المتعلقة بعقود الإيجار
1,689,795	701,437	مخصصات متنوعة
-	280,000	حصة البنك من نتائج أعمال الشركة الحليفة
(43,395)	(40,827)	خسائر بيع وتذني عقارات والآلات ومعدات
492,765	371,393	مخصص تذني عقارات مستملكة
41,408,482	46,506,990	ارباح استبعاد عقود الإيجار
(65,069)	(2,636,549)	بنود أخرى غير نقدية
(39,547,200)	(56,705,400)	التغير في الموجودات والمطلوبات:
896,042	(1,421,083)	متطلبات احتياطي الزامي نقدي لدى سلطة النقد الفلسطينية
10,839,400	(89,101,905)	ودائع سلطة النقد الفلسطينية لأجل تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة اشهر
8,422,686	(10,220,756)	التغير في نقد مقيد السحب
(3,405,008)	71,043,783	تسهيلات ائتمانية مباشرة
(24,107,329)	6,490,305	موجودات أخرى
(13,825,733)	6,407,811	ودائع العملاء
(19,383,729)	(29,636,804)	تأمينات نقدية
(6,912,497)	(4,169,639)	مطلوبات أخرى
(1,642,730)	(3,493,770)	صافي النقد المستخدم في أنشطة التشغيل قبل الضرائب والمخصصات المدفوعة
(27,938,956)	(37,300,213)	ضرائب مدفوعة
		مخصصات متنوعة مدفوعة
		صافي النقد المستخدم في أنشطة التشغيل
		أنشطة الاستثمار
7,089,503	(14,278,632)	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة اشهر
(1,733,320)	(2,886,578)	شراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى
2,802,940	6,453,861	بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى
(1,295,485)	(3,580,711)	شراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
3,145,394	3,732,315	بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
7,255,245	(14,862,833)	التغير في موجودات مالية بالكلفة المضافة
(5,230,714)	(9,000,339)	مشاريع تحت التنفيذ
(1,335,260)	(2,123,898)	شراء عقارات والآلات ومعدات
-	39,165	بيع عقارات والآلات ومعدات
(1,125,099)	(676,500)	موجودات غير ملموسة
1,189,349	2,819,638	فوائد سندات مقبوضة
1,780,249	1,987,704	توزيعات ارباح نقدية مقبوضة
12,542,802	(32,376,808)	صافي النقد (المستخدم في) من أنشطة الاستثمار
		أنشطة التمويل
(6,268,196)	(9,908,904)	توزيعات أرباح نقدية
(1,784,168)	(1,383,619)	مطلوبات عقود إيجار مدفوعة
145,891	(1,506,423)	قروض الاستدانة من سلطة النقد الفلسطينية
(3,200,000)	5,100,000	قروض مساندة
(35,333,333)	1,644,433	أموال مقترضة
(46,439,806)	(6,054,513)	صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل
(61,835,960)	(75,731,534)	النقص في النقد وما في حكمه
311,024,689	249,188,729	النقد وما في حكمه في بداية السنة
249,188,729	173,457,195	النقد وما في حكمه في نهاية السنة
12,108,846	13,720,649	فوائد مدفوعة
71,484,995	79,006,766	فوائد مقبوضة

40

1. عام

تأسس بنك القدس كشركة مساهمة عامة محدودة (البنك) بتاريخ 2 نيسان 1995 في غزة تحت رقم (563200880) بموجب قانون الشركات وذلك برأسمال مقداره 20,000,000 سهم بقيمة إسمية مقدارها دولار أمريكي للسهم الواحد. باشر البنك نشاطه المصرفي في فلسطين بتاريخ 18 كانون الثاني 1997. تم إدراج أسهم البنك للتداول في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال عام 2005. يخضع البنك لقانون المصارف وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

قررت الهيئة العامة للبنك في جلستها العادية التي إنعقدت بتاريخ 26 نيسان 2022 رفع رأس المال المصرح به من 96,433,796 دولار أمريكي إلى 100,000,000 دولار أمريكي، والمصادقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح كأسهم مجانية على المساهمين بنسبة 3,69% من رأس المال المدفوع. بلغ رأسمال البنك المكتتب به والمدفوع كما في 31 كانون الأول 2023 مبلغ 100,000,000 دولار أمريكي بقيمة اسمية دولار أمريكي واحد للسهم.

كما وقررت الهيئة العامة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 19 آذار 2023 رفع رأس المال المصرح به من 100,000,000 دولار أمريكي بقيمة اسمية دولار أمريكي واحد للسهم إلى 125,000,000 دولار أمريكي خلال الخمس سنوات القادمة.

يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية التجارية والاستثمارية من خلال الإقراض والتمويل وفتح الحسابات الجارية والاعتمادات المستندية والكفالات البنكية وقبول الودائع وتحويل الأموال والأمانات والمتاجرة بالعملة المختلفة بالإضافة إلى أعمال أخرى بحسب موافقة الجهات الرقابية المختصة من خلال فروعه المنتشرة في فلسطين والبالغ عددها (27) فرعاً و(11) مكتب بالإضافة إلى مكتب تمثيلي واحد في الأردن كما في 31 كانون الأول 2023.

بلغ عدد موظفي البنك (738) و(759) موظف كما في 31 كانون الأول 2023 و2022، على التوالي.

تم إقرار القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2023 من قبل مجلس إدارة البنك بتاريخ 21 شباط 2024.

2. القوائم المالية الموحدة

تمثل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية لشركة بنك القدس (البنك) وشركته التابعة كما في 31 كانون الأول 2023. باشرت الشركة التابعة أعمالها خلال عام 2020.

لقد كانت نسبة ملكية البنك في رأسمال شركته التابعة كما يلي:

رأس المال دولار أمريكي	نسبة الملكية	النشاط الرئيسي	بلد المنشأ	اسم الشركة
31 كانون الأول 2023	60 %	استثمارات مالية	فلسطين	شركة صدارة للاستثمارات المالية
3,000,000				

تم توحيد القوائم المالية للشركة التابعة التي تتمثل في شركة صدارة للاستثمارات المالية مع القوائم المالية للبنك على أساس تجميع كل بند من موجودات ومطلوبات ونتائج أعمال البنك مع بنود موجودات ومطلوبات ونتائج أعمال الشركة التابعة منذ تاريخ الاستحواذ، بعد استبعاد كافة أرصدة الحسابات الجارية والمعاملات فيما بين البنك والشركة التابعة. يعمل البنك وشركته التابعة في مناطق السلطة الفلسطينية.

إن السنة المالية للشركة التابعة هي ذات السنة المالية للبنك وعند الضرورة يقوم البنك بإجراء تعديلات لتتوافق السياسات المتبعة في الشركة التابعة مع السياسات المحاسبية للبنك.

3. السياسات المحاسبية**1.3 أسس توحيد القوائم المالية**

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك وشركته التابعة كما في 31 كانون الأول 2023. تتحقق السيطرة عند امتلاك البنك للحق، أو يكون معرض، لعوائد متغيرة ناتجة عن استثماره بالشركات المستثمر بها وأن يكون للبنك أيضاً القدرة على التأثير على هذه العوائد من خلال نفوذه في الشركات التابعة.

تتحقق سيطرة البنك على الشركات المستثمر فيها فقط إذا كان البنك لديه:

- النفوذ على الشركات المستثمر فيها (الحقوق القائمة تعطي البنك القدرة على توجيه نشاطات الشركات المستثمر فيها)
- عندما يكون البنك له القدرة والحق في التأثير على العوائد نتيجة سيطرته على الشركات المستثمر بها
- للبنك القدرة على التأثير على هذه العوائد من خلال نفوذه على هذه الشركات.

يقوم البنك بإعادة تقييم قدرته على السيطرة في الشركات المستثمر بها في حال وجود حقائق أو ظروف تدل على تغير في أحد العناصر الثلاث لإثبات السيطرة المذكورة أعلاه. يبدأ توحيد القوائم المالية للشركات التابعة عند حصول البنك على السيطرة وينتهي التوحيد عند فقدانه للسيطرة على شركته التابعة. يتم إضافة الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف للشركات التابعة التي تم الاستحواذ عليها أو التي تم التخلص منها خلال السنة في القوائم المالية الموحدة من تاريخ الحصول على السيطرة

وحتى تاريخ فقدانها. يتم تسجيل أثر التغيير في نسبة الملكية في الشركات التابعة (دون فقدان السيطرة عليها) كمعاملات بين المالكين.

تم استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات والأرباح والخسائر غير المتحققة الناتجة عن المعاملات بين البنك وشركته التابعة وتوزيعات الأرباح بالكامل.

يتم قيد حصة حقوق الجهات غير المسيطرة من الخسائر حتى لو كان هنالك عجز في رصيد حقوق الجهات غير المسيطرة.

في حال فقدان البنك السيطرة على الشركات التابعة يتم استبعاد الموجودات (بما فيها الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة والقيمة الدفترية لحقوق الجهات غير المسيطرة، ويتم قيد الفائض أو العجز من الاستبعاد في قائمة الدخل الموحدة. يتم قيد أي استثمار متبقي بالقيمة العادلة.

2.3 أسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. يلتزم البنك بالقوانين المحلية النافذة وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى والتي تظهر بالقيمة العادلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة.

إن الدولار الأمريكي هو عملة إظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل عملة الأساس للبنك.

3.3 التغييرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية الموحدة متفقة مع تلك التي اتبعت في إعداد القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022، باستثناء أن البنك قام بتطبيق التعديلات التالية ابتداءً من 1 كانون الثاني 2023:

تعريف التقديرات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (8)

في شباط من عام 2021، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (8)، حيث قدم تعريفاً لـ "التقديرات المحاسبية". توضح التعديلات الفرق بين التغييرات في التقديرات المحاسبية والتغييرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. كما أنها توضح كيفية استخدام المنشآت لتقنيات القياس والمدخلات لتطوير التقديرات المحاسبية.

تم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من 1 كانون الثاني 2023 وتطبق على التغييرات في السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية التي تحدث في أو بعد بداية تلك الفترة. يُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن ذلك.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

الضريبة المؤجلة المتعلقة بالأصول والالتزامات الناشئة عن معاملة واحدة - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (12)

أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال في شهر أيار 2021 تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (12)، والتي تضيق نطاق استثناء الاعتراف الأولي بموجب معيار المحاسبة الدولي (12)، بحيث لم يعد ينطبق على المعاملات التي تؤدي إلى فروق مؤقتة متساوية خاضعة للضريبة والخصم.

وينبغي تطبيق التعديلات على المعاملات التي تحدث في أو بعد بداية أقدم فترة مقارنة معروضة. بالإضافة إلى ذلك، في بداية أقرب فترة مقارنة مقدمة، يجب أيضاً الاعتراف بأصل ضريبي مؤجل (بشرط توفر ربح كاف خاضع للضريبة) والالتزام ضريبي مؤجل لجميع الفروق المؤقتة القابلة للخصم والخاضعة للضريبة المرتبطة بعقود الإيجار وإلغاء التزامات.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

الإصلاح الضريبي الدولي - قواعد الركيزة الثانية النموذجية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12

تم إدخال التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12 استجابةً لقواعد الركيزة الثانية الخاصة بتأكل الأرباح ونقل الأرباح الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتشمل:

- استثناء مؤقت إلزامي للاعتراف والإفصاح عن الضرائب المؤجلة الناشئة عن التنفيذ القضائي للقواعد النموذجية للركيزة الثانية

- متطلبات الإفصاح للكيانات المتضررة لمساعدة مستخدمي البيانات المالية على فهم أفضل لتعرض المنشأة لضرائب الدخل في الركيزة الثانية الناشئة عن هذا التشريع، وخاصة قبل تاريخ نفاذه.

في الفترات التي يتم فيها سن تشريعات الركيزة الثانية (جوهرياً) ولكنها لم تصبح سارية بعد، يتطلب التعديل الإفصاح عن المعلومات المعروفة أو التي يمكن تقديرها بشكل معقول والتي تساعد مستخدمي البيانات المالية على فهم تعرض المنشأة الناشئ عن ضرائب الدخل في الركيزة الثانية بما في ذلك المعلومات الكمية والنوعية حول تعرضها لضرائب الدخل في الركيزة الثانية في نهاية الفترة المالية، على سبيل المثال:

(أ) معلومات نوعية مثل كيفية تأثر المنشأة بتشريعات الركيزة الثانية والولايات القضائية الأساسية التي قد توجد فيها التعرضات لضرائب الدخل الخاصة بالركيزة الثانية

(ب) المعلومات الكمية مثل:

- إشارة إلى نسبة أرباح المنشأة التي قد تخضع لضرائب الدخل الخاصة بالركيزة الثانية ومتوسط معدل الضريبة الفعلي المطبق على تلك الأرباح

- إشارة إلى كيفية تغير معدل الضريبة الفعلي الإجمالي للمنشأة في حالة الركيزة الثانية عندما يصبح التشريع نافذاً.

بمجرد دخول التشريع حيز التنفيذ، يلزم وجود إفصاحات إضافية لمصروفات الضرائب الحالية المتعلقة بالركيزة الثانية من ضرائب الدخل. تنطبق المتطلبات على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2023، ولكن ليس على أي فترات مرحلية تنتهي في أو قبل 31 كانون الأول 2023.

قام البنك بمراجعة هيكله المؤسسي في ضوء إدخال قواعد الركيزة الثانية النموذجية في مختلف الولايات القضائية التي يعمل فيها. قرر البنك أنه لن يخضع لضرائب الركيزة الثانية بمجرد أن يصبح التشريع ساري نفاذاً نظراً لأن معدل الضريبة الفعلي الخاص به يزيد عن 26% في جميع الولايات القضائية التي يعمل فيها. لذلك، بما أن إفصاحات الركيزة الثانية ذات الصلة ليست مطلوبة، فلن يكون للتعديلات أي تأثير على البيانات المالية الموحدة للبنك في 31 كانون الأول 2023.

الإفصاح عن السياسات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) وبيان الممارسة رقم (2)

توفر التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) وبيان ممارسة المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (2) إصدار أحكام جوهريّة - إرشادات وأمثلة لمساعدة المنشآت على تطبيق أحكام الجوهريّة على إفصاحات السياسة المحاسبية. وتهدف التعديلات إلى مساعدة الجهات على تقديم إفصاحات السياسات المحاسبية التي تكون أكثر فائدة عن طريق استبدال متطلبات الشركات بالإفصاح عن " ملخص لأهم السياسات المحاسبية" لتصبح " المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهريّة" مع اشتراط الكشف عن سياساتها

المحاسبية "الجوهريّة" وإضافة إرشادات حول كيفية تطبيق الشركات لمفهوم الأهمية النسبية في اتخاذ القرارات المتعلقة بإفصاحات السياسات المحاسبية.

لقد كان للتعدّيات تأثير على إفصاحات البنك عن السياسات المحاسبية، ولكن ليس على القياس، الاعتراف أو عرض أي بنود في القوائم المالية الموحدة للبنك.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) عقود التأمين

يطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) "عقود التأمين" على فترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2023. ينطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 على جميع أنواع عقود التأمين (تأمين الحياة، وغير تأمين الحياة، والتأمين المباشر وإعادة التأمين)، بغض النظر عن نوع التأمين الكيانات التي تصدرها، وكذلك لبعض الضمانات والأدوات المالية ذات ميزات المشاركة التقديرية. تنطبق استثناءات النطاق المحدود.

بخلاف الاستثناءات المبينة أدناه، لم يحدد البنك أي عقود تؤدي إلى انتقال جوهري في مخاطر التأمين، وبالتالي خُصّص البنك إلى أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) ليس له تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023.

وكجزء من هذا القرار، قام البنك بتقييم بطاقات الائتمان والمنتجات المماثلة التي تشمل التغطية التأمينية. يستثني المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) من نطاقه عقود بطاقات الائتمان (والعقود المماثلة الأخرى التي توفر ترتيبات الائتمان أو الدفع) والتي ينطبق عليها تعريف عقد التأمين فقط إذا كانت المنشأة لا تعكس تقييماً لمخاطر التأمين المرتبطة بالعمل في تحديد سعر العقد مع ذلك العميل. قرر البنك أن مخاطر التأمين المرتبطة بالعملاء لم يتم تقييمها عند تحديد سعر العقود حيث يتم تقديم هذه المنتجات بنفس السعر لجميع المتقدمين، وبالتالي فهي معفاة من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17).

بالنسبة لعقود القروض التي تستوفي تعريف عقد التأمين، ولكنها تحدد التعويض عن الأحداث المؤمن عليها بالمبلغ المطلوب بخلاف ذلك لتسوية التزام حامل البوليصة الناشئ عن العقد، على سبيل المثال، القرض المعفى من السداد عند الوفاة، هناك خيار لتطبيق إما المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) أو المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) لهذه العقود. يتم هذا الاختيار على مستوى المحفظة وهو غير قابل للإلغاء. لقد اتخذ البنك خياراً لا رجعة فيه لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) على كل محفظة من هذه المنتجات.

تنطبق التعديلات والتفسيرات الأخرى لأول مرة في عام 2023، ولكن ليس لها تأثير على القوائم المالية الموحدة للبنك.

4.3 معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

إن المعايير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة حتى تاريخ القوائم المالية الموحدة مبيّنة أدناه، وسيقوم البنك بتطبيق هذه التعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الإلزامي:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16): التزامات عقود الإيجار في عمليات البيع وإعادة التأجير

أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية في شهر أيلول من عام 2022 تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) وذلك لتحديد المتطلبات التي يجب على "البائع – المستأجر" استخدامها في قياس التزامات عقود الإيجار الناشئة عن عملية البيع وإعادة التأجير، لضمان عدم قيام "البائع – المستأجر" بالاعتراف بأي أرباح أو خسائر متعلقة بحق الاستخدام الذي يحتفظ به.

سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من 1 كانون الثاني 2024 لمعاملات البيع وإعادة التأجير المبرمة بعد تاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16). يُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن ذلك.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1): تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال كانون الثاني 2020 وتشرين الأول 2022 بإصدار تعديلات على فقرات (69) إلى (76) من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة. توضح هذه التعديلات ما يلي:

- تعريف "الحق لتأجيل السداد"،
- الحق لتأجيل السداد يجب ان يكون موجود في نهاية الفترة المالية،
- ان التصنيف لا يتأثر باحتمالية ممارسة المنشأة حقها في التأجيل،
- وفي حال كانت المشتقات المتضمنة في المطلوبات القابلة للتحويل في حد ذاتها أداة حقوق ملكية عند اذ لا تؤثر شروط المطلوبات على تصنيفها.

بالإضافة الى ذلك، تم ادراج شرط يقضي بضرورة الإفصاح عند وجود التزام ناتج عن اتفاقية قرض تم تصنيفه كالتزام غير متداول وان حق المنشأة بتأجيل السداد غير مؤكد حيث انه يعتمد على الامتثال مع شروط مستقبلية خلال اثني عشر شهراً.

سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من 1 كانون الثاني 2024. يقوم البنك حالياً بتقييم تأثير التعديلات على الممارسات الحالية وما إذا كانت اتفاقيات القروض الحالية قد تتطلب إعادة تفاوض.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

ترتيبات تمويل الموردين - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (7) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7)

في شهر أيار 2023، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7) قائمة التدفقات النقدية والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7) الأدوات المالية: الإفصاحات؛ لتوضيح خصائص ترتيبات تمويل الموردين وتتطلب هذه التعديلات أيضا إفصاح إضافي عن هذه الترتيبات. تهدف متطلبات الإفصاح في التعديلات على مساعدة مستخدمي القوائم المالية في فهم أثر ترتيبات تمويل الموردين على التزامات المنشأة والتدفقات النقدية والتعرض لمخاطر السيولة.

سيتم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من 1 كانون الثاني 2024 ويُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن ذلك.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

4. المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية

تحقق الإيرادات

طريقة معدل الفائدة الفعلية

وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9)، يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة، الفعلي لكافة الأدوات المالية والأدوات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي تم تسجيلها بالكلفة المطفأة. يتم إثبات إيرادات الفوائد على الموجودات المالية التي تحمل فائدة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى.

إن معدل الفائدة الفعلي هو السعر الذي يخصم المتحصلات النقدية المستقبلية المقدره خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، الفترة الأقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي.

يتم احتساب معدل الفائدة الفعلية (وبالتالي، بالكلفة المطفأة للأصل) من خلال الأخذ بعين الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الاقتناء، إضافة إلى الرسوم والتكاليف التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. يعترف البنك بإيرادات الفوائد باستخدام معدل العائد الذي يمثل أفضل تقدير لمعدل العائد الثابت على مدى العمر المتوقع للقرض. ومن ثم، يتم الاعتراف بتأثير أسعار الفائدة المختلفة المحتملة التي يتم فرضها على مراحل مختلفة، والخصائص الأخرى لدورة حياة الأصل (بما في ذلك الدفعات المسبقة، وفرض الغرامات والرسوم).

إذا تم تعديل التوقعات المتعلقة بالتدفقات النقدية على الموجودات المالية لأسباب غير مخاطر الائتمان، يتم إثبات التعديلات كإضافة أو تخفيض للقيمة الدفترية للأصل في قائمة المركز المالي الموحدة مع زيادة أو تخفيض الفرق في إيرادات الفوائد. يتم إطفاء التسوية فيما بعد من خلال الفوائد والإيرادات المماثلة في قائمة الدخل الشامل الموحدة.

الفائدة والإيرادات والمصروفات المماثلة

لجميع الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، بالقيمة العادلة من خلال الدخل وبالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى فإن الفائدة الدائنة والمدينة على هذه الأدوات المالية تقيد بسعر الفائدة الفعلي.

إن عملية احتساب الفائدة تأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات المالية (على سبيل المثال، خيارات الدفع المسبق) وتتضمن أية رسوم أو تكاليف إضافية تتعلق بهذه الأدوات المالية بشكل مباشر وهي جزء لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي ولكنها لا تمثل خسائر ائتمانية مستقبلية.

عندما يتم تخفيض قيمة هذه الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية المماثلة من خلال خسائر تدني القيمة، فإنه يستمر احتساب قيمة إيرادات الفوائد باستخدام سعر الفائدة المعمول به لخصم التدفقات النقدية المتوقعة لأغراض احتساب خسارة قيمة التدني.

عمولات ورسوم دائنة

يتحقق دخل البنك من الرسوم والعمولات من خلال مجموعة متنوعة من الخدمات المالية التي يقدمها للعملاء. حيث تتحقق إيرادات الرسوم والعمولات بالمبلغ الذي يعكس المقابل بالقيمة التي يتوقع البنك تلقيها مقابل تقديم هذه الخدمات التي تم دفعها. يتم تحديد وتعريف التزامات الأداء، وتوقيت الوفاء بها، في تاريخ إنشاء العقد. لا تتضمن عقود إيرادات البنك التزامات أداء متعددة.

عندما يقدم البنك خدمة لعملائه، يتم الاعتراف بالمقابل ويتم تسجيله على الفور عند تقديم الخدمة في وقت معين أو في نهاية فترة التعاقد للخدمة التي يتم تقديمها على فترة عمر التعاقد.

يعتبر البنك هو الأصل للإيرادات التي يقدمها لسيطرته على الخدمات قبل نقلها إلى العميل.

الرسوم والعمولات من تقديم الخدمات التي يتم الاعتراف بها على مدة زمنية محدودة
تشمل هذه الرسوم ما يتم تحصيله من خلال خدمات تم تقديمها خلال مدة زمنية محددة حيث يتم احتسابها للفترة ذاتها وتشمل
عمولات دائنة ورسوم تقديم خدمة الحافظ الأمين بحيث ينقل العميل ويستفيد من المزايا التي يوفرها البنك في نفس الوقت.

تشمل رسوم وعمولات البنك من الخدمات التي يتم الاعتراف بها على مدة زمنية محددة:

رسوم الحافظ الأمين: يتقاضى البنك رسوماً سنوية ثابتة مقابل تقديم خدمات الحافظ الأمين لعملائه، والتي تشمل حفظ الأوراق
المالية المشتركة ومعالجة أي دخل من توزيعات الأرباح ومدفوعات الفوائد. يتم تحويل حصة العميل من هذه الخدمات بالتساوي
على مدى فترة الخدمة، ويتم الاعتراف بهذه الرسوم كإيرادات بالتساوي خلال هذه الفترة، بناءً على الوقت المنقضي.

الرسوم الدائنة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأدوات المالية مثل رسوم منح قروض ورسوم الالتزام بالقروض التي من المحتمل
أن يتم استغلالها والرسوم الائتمانية ذات الصلة الأخرى. نظراً لأنه يتم نقل منفعة الخدمات إلى العميل بالتساوي خلال فترة محددة،
فإن يتم الاعتراف بالرسوم كإيراد على أساس القسط الثابت.

الرسوم والعمولات من تقديم الخدمات التي يتم الاعتراف بها في وقت معين

يتم الاعتراف بالرسوم والعمولات من تقديم الخدمات التي يتم الاعتراف بها في وقت معين بمجرد وفاء البنك بالالتزامات الأداء
ونقل السيطرة من هذه الخدمات إلى العميل. يحدث هذا عادة عند الانتهاء من معاملة أو خدمة، أو مقابل رسوم مرتبطة بأداء معين،
بعد الوفاء بمعايير الأداء. تشمل هذه الرسوم والعمولات الناشئة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض لطرف ثالث، مثل السمسرة،
بحيث يلتزم البنك بإتمام الصفقة المحددة في العقد بنجاح.

رسوم السمسرة: يقوم البنك بشراء وبيع الأوراق المالية نيابة عن عملائه ويتقاضى عمولة ثابتة لكل معاملة. يكون التزام البنك
تنفيذ هذه الصفقات نيابة عن العميل ويتم الاعتراف بالإيرادات بمجرد تنفيذ كل صفقة (أي في تاريخ التداول) بحيث يكون دفع
العمولة عند تاريخ التداول. يدفع البنك عمولة مبيعات للوكلاء على كل صفقة مقابل بعض أعمال السمسرة التي يقوم بها.

اختار البنك تطبيق الوسيلة العملية الاختيارية والتي تسمح له حساب العمولة على الفور لأن فترة استهلاكها تكون سنة واحدة أو
أقل.

أرصدة العقود

يتم الاعتراف بما يلي في قائمة المركز المالي الموحد:

- الرسوم والعمولات المستحقة المدرجة ضمن "الموجودات الأخرى"، والتي تمثل حق البنك في مبلغ المقابل غير المشروط
(خاضعة فقط لمرور الوقت لاستحقاق تحصيلها) حيث يتم قياسها بالتكلفة المطفأة وتخضع لمخصص الخسائر الائتمانية
المتوقعة.

- الرسوم والعمولات المقبوضة مقدماً غير المستحقة" المدرجة ضمن "المطلوبات الأخرى"، والتي تمثل التزام البنك بتحويل
الخدمات إلى عميل والتي تم قبض المقابل لها مقدماً. يتم الاعتراف بالالتزام من الرسوم والعمولات المقبوضة غير المستحقة
عند قبضها أو استحقاق قبضها (أيها أسبق). يتم تحقق الإيراد من الرسوم والعمولات المقبوضة غير المستحقة عند تقديم
البنك للخدمات مقابلها.

صافي الدخل المتحقق من التداول

يشمل صافي دخل التداول جميع الأرباح والخسائر من التغيرات في القيمة العادلة وإيرادات الفوائد ذات الصلة أو المصروفات
وتوزيعات الأرباح للموجودات المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة.

إيرادات أرباح الأسهم

تتحقق أرباح أو خسائر تداول الإستثمارات في الموجودات المالية عند إتمام عملية التداول، ويتم الإعراف بأرباح توزيعات الأسهم من الشركات المستثمر بها عند نشوء حق لاستلامها.

صافي الخسارة من الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر

يمثل صافي الخسارة من الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر مشتقات غير تجارية محتفظ بها لإدارة المخاطر المستخدمة في علاقة التحوط الاقتصادي ولكنها غير مستخدمة لعلاقات التحوط المالية للموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وكذلك الموجودات غير التجارية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر، على النحو المطلوب من قبل معيار التقارير المالية الدولية (9). يشتمل البند على تغييرات في القيمة العادلة والفوائد والأرباح الموزعة وفروق أسعار الصرف.

صافي الخسارة من إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية بالكلفة المطفأة أو من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى

يتضمن صافي الخسارة أو الربح من استبعاد الأصول المالية بالكلفة المطفأة المعترف بها عند البيع أو إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية بالكلفة المطفأة المحسوبة على أساس الفرق بين القيمة الدفترية (بما في ذلك الانخفاض في القيمة) والعوائد المستلمة.

إيرادات الإيجارات والخدمات

يتم تصنيف عقود التأجير التي لا تنتقل فيها مخاطر ومنافع الملكية من المؤجر إلى المستأجر كعقود إيجار تشغيلية. يتم إضافة الكلفة التي يتم تكبدها في عقود الإيجار التشغيلي إلى القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها كإيرادات إيجار على فترة عقد الإيجار.

الإيرادات المؤجلة

تمثل الإيرادات المؤجلة الفرق بين التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة ومبلغ التسهيل المستغل، يتم إطفاء الإيرادات المؤجلة على فترة التسهيل في قائمة الدخل والدخل الشامل الموحدة.

الأدوات المالية - الاعتراف الأولي

تاريخ الاعتراف

يتم إثبات الموجودات والمطلوبات المالية، باستثناء القروض والسلف للعملاء والأرصدة المستحقة للعملاء في تاريخ المعاملة، أي التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأدوات المالية. ويشمل ذلك الصفقات الاعتيادية: مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المحدد عامة بموجب قوانين أو اتفاقيات في السوق. يتم إثبات القروض والسلف للعملاء عند تحويل الأموال إلى حسابات العملاء. ويعترف البنك بالأرصدة المستحقة للعملاء عند تحويل الأموال إلى البنك.

القياس الأولي للأدوات المالية

يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند الاعتراف الأولي على شروطها التعاقدية ونموذج الأعمال الخاص بإدارة الأدوات. يتم قياس الأدوات المالية مبدئياً بقيمتها العادلة، باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر، بحيث يتم إضافة أو خصم تكاليف المعاملات من المبلغ. يتم قياس الذمم المدينة التجارية بسعر الصفقة. عندما تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية عن سعر المعاملة عند الإثبات المبدئي، يقوم البنك باحتساب ربح أو خسارة "اليوم الأول" كما هو موضح أدناه.

اليوم الأول للربح أو الخسارة

عندما يختلف سعر المعاملة للأداة عن القيمة العادلة عند نشأتها، وتعتمد القيمة العادلة على أسلوب تقييم باستخدام مدخلات فقط يمكن ملاحظتها في معاملات السوق، يقوم البنك بتسجيل الفرق ما بين سعر المعاملة والقيمة العادلة في صافي الدخل للبنك. في الحالات التي تستند فيها القيمة العادلة إلى نماذج لا يمكن ملاحظة بعض مدخلاتها، يتم تأجيل إثبات الفرق ما بين سعر المعاملة والقيمة العادلة ويتم لاحقاً الاعتراف بها في قائمة الدخل الموحدة فقط عندما تصبح المدخلات قابلة للملاحظة، أو عند الغاء الاعتراف بالأداة المالية.

فئات القياس للموجودات والمطلوبات المالية

يقوم البنك بتصنيف الموجودات المالية على أساس نموذج الأعمال لإدارة الموجودات والشروط التعاقدية، ويتم قياسها:

- بالكلفة المطفأة
 - بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى
 - بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
- يقوم البنك بتصنيف وقياس محفظته التجارية ومشتقاته المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. ويتاح للبنك تصنيف الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، إذا أدى ذلك إلى الغاء أو التقليل بشكل جوهري من حالات عدم الثبات في القياس أو الاعتراف.

يتم قياس المطلوبات المالية، عدا عن التزامات القروض والضمانات المالية، بالكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل عندما يتم الاحتفاظ بها لغايات المتاجرة أو في حالة المشتقات المالية.

الموجودات والمطلوبات المالية

يقوم البنك فقط بقياس المبالغ المستحقة من البنوك والقروض والسلف للعملاء والاستثمارات المالية الأخرى بالكلفة المطفأة في حال تحقق الشرطين التاليين معاً:

- الاحتفاظ بالموجودات المالية ضمن نموذج الأعمال بهدف تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تحدد تواريخ التدفقات النقدية التي تعتبر مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة للمبلغ القائم.

فيما يلي تفاصيل هذه الشروط:

تقييم نموذج الأعمال

يقوم البنك بتحديد نموذج الأعمال على المستوى الذي يعكس على أفضل وجه كيفية إدارة الموجودات المالية لتحقيق أهدافها التجارية.

لا يتم تقييم نموذج العمل الخاص بالبنك على أساس كل أداة على حدة، ولكن يتم تقييمه على مستوى المحفظة المجمععة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال وإبلاغها للعاملين الرئيسيين في إدارة المنشأة
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال)، والطريقة التي يتم بها إدارة هذه المخاطر

- الطريقة التي يتم بها تعويض مديري الاعمال (على سبيل المثال، إذا كان التعويض بناء على القيمة العادلة للموجودات المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة)
 - التكرار المتوقع لتقييم البنك، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار قيمة وتوقيت البيع.
- يعتمد تقييم نموذج الاعمال على سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون وضع سيناريوهات "الحالة الأسوأ" أو "الحالة تحت الضغط" بعين الاعتبار.

في حال تم تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأساسية للبنك، لا يقوم البنك بتغيير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها في نموذج الاعمال، ولكنها تقوم بأخذ هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية التي تم شرائها حديثاً للفترات اللاحقة.

اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة فقط

كخطوة لاحقة بعد عملية التصنيف للأدوات المالية، يقوم البنك بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تجتاز اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة.

يعرّف "أصل الدين" لغرض هذا الاختبار بالقيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، تسديد دفعات لأصل الدين أو إطفاء علاوة / خصم).

إن أهم عناصر الفوائد في اتفاقيات القروض تتمثل في القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان. لغايات تقييم اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة، يقوم البنك بتطبيق أحكام واعتماد عوامل ذات صلة مثل العملات للموجودات المالية المحددة، والفترة التي يتم فيها تحديد سعر الفائدة.

من جانب آخر، لا تؤدي الشروط التعاقدية التي تزيد من الحد من التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة باتفاقيات الإقراض الأساسية إلى وجود تدفقات نقدية تعاقدية ضمن مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة على المبلغ المستحق. في مثل هذه الحالات، يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

مشتقات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر

المشتقات المالية هي أدوات مالية، أو عقود أخرى، تتوفر فيها الخصائص الثلاث التالية:

- تتغير قيمتها نتيجة التغير في سعر الفائدة المحدد، سعر الأداة المالية، سعر السلعة، سعر الصرف الأجنبي، مؤشر الأسعار، أو التصنيف الائتماني ومؤشر الائتمان، أو أي متغيرات أخرى، شريطة أن يكون ذلك في حالة وجود متغير غير مالي وغير محدد لطرف في العقد.
- لا تتطلب استثمار مبدئي، أو استثمار مبدئي بمبلغ أقل من المتوقع لأية عقود يتوقع أن يكون لها نفس الأثر لعناصر السوق.
- يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي لاحق.

يدخل البنك بمعاملات مشتقات مالية مع عدة أطراف، وتشمل عقود مقايضة لأسعار الفائدة، وعقود آجلة وعقود مقايضة العملات. يتم تسجيل المشتقات بالقيمة العادلة وتسجل كأصل عندما تكون قيمتها العادلة موجبة وتسجل كالتزام عندما تكون قيمتها العادلة سالبة. تدرج التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية في صافي الدخل ما لم يتم تطبيق محاسبة التحوط.

أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى

بعد الاعتراف الأولي، يتاح للبنك خيار تصنيف، في بعض الأحيان، بعض استثماراته في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى عندما تستوفي متطلبات حقوق الملكية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (32) الأدوات المالية: العرض والتي لا يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة. يتم تحديد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

لا يتم تدوير الأرباح والخسائر من أدوات حقوق الملكية هذه إلى قائمة الدخل الموحدة. يتم إثبات توزيعات الأرباح في قائمة الدخل الموحدة كإيرادات تشغيلية أخرى عند إثبات حق الدفع، ما لم يكن المتحصل من التوزيعات لاسترداد جزء من كلفة الأدوات، في هذه الحالة، يتم الاعتراف بالأرباح في الدخل الشامل الأخرى، ولا تخضع لتقييم انخفاض القيمة.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر

يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل في قائمة المركز المالي الموحدة بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالتغير بالقيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة باستثناء إذا كان التغير بالقيمة العادلة للمطلوبات المالية تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل نتيجة التغير بمخاطر الائتمان للبنك. يتم تسجيل هذه التغيرات في القيمة العادلة في الاحتياطي الائتماني الخاص من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى ولا يتم إعادة تدويرها إلى قائمة الدخل الموحدة.

يتم إثبات إيرادات الفوائد المتحققة أو المتكبدة من الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل في إيرادات أو مصروفات الفوائد، باستخدام سعر الفائدة الفعلي، مع الأخذ بعين الاعتبار أي علاوة/ خصم وتكاليف المعاملة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأدوات المالية. يجب قياس الفوائد المتحققة من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل باستخدام أسعار الفائدة التعاقدية. يتم الاعتراف بإيراد توزيعات الأرباح من أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل كإيرادات تشغيلية أخرى عند إثبات الحق في السداد.

موجودات مالية بالكلفة المطفأة

هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة البنك وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم.

يتم إثبات الموجودات المالية عند الشراء بالكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء، وتطفاً للعلاوة/ الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة، قديماً على أو لحساب الفائدة، وينزل أية مخصصات ناتجة عن التدني وفقاً لاحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، ويتم قيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في قائمة الدخل الموحدة.

يمثل مبلغ التدني في قيمة الموجودات المالية وفق التكلفة المطفأة الخسارة الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة.

لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من/ إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية (وفي حال بيع أي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاقها يتم تسجيل نتيجة البيع ضمن قائمة الدخل الموحدة في بند مستقل والإفصاح عن ذلك وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولي بالخصوص).

الضمانات المالية وخطابات الاعتماد وسقوف القروض غير المستغلة

يقوم البنك بإصدار ضمانات مالية وخطابات ائتمان وسقوف للقروض. ويتم إثبات الضمانات المالية (ومخصصاتها) مبدئياً في البيانات المالية الموحدة بالقيمة العادلة لاحقاً للاعتراف المبدئي بما فيها العلاوات المستلمة. يقوم البنك بإثبات التزامات الضمانات بالمبلغ الأعلى المعترف به ناقص الإطفاء المتراكم المعترف به في قائمة الدخل الموحدة ضمن مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يتم إثبات العلاوات المستلمة في قائمة الدخل الموحدة بصافي إيرادات الرسوم والعمولات على أساس القسط الثابت على مدة الضمان.

يلتزم البنك بتحديد شروط محددة للقروض بسقوف الغير المستغلة وخطابات الاعتماد على مدار فترة الالتزام للتعامل، وبفلس البنود المحددة لعقود الضمانات المالية. ويتم ادراج هذه العقود ضمن نطاق الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يقوم البنك بإصدار التزامات قروض بمسحوبات أقل من أسعار الفائدة للسوق، ويتم لاحقاً قياسها بمعدل مبلغ الخسارة الائتمانية المتوقعة مطروحاً منها إجمالي الإيرادات المترجمة المسجلة.

إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

إلغاء الاعتراف نتيجة للتعديل الجوهرى في الشروط والاحكام

يقوم البنك بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية، مثل قروض العملاء في حال إعادة التفاوض على الشروط والبنود للقروض بحد كبير وجدولتها باعتبارها قروض جديدة. مع الاعتراف بالفرق كأرباح وخسائر ما لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في القيمة. ويتم تصنف القروض الجديدة ضمن المرحلة (1) لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

في حال لم يؤثر التعديل بشكل جوهري على التدفقات النقدية، لا ينتج عنه إلغاء الاعتراف بالقروض.

يقوم البنك بتسجيل أرباح وخسائر نتيجة التغيير بالتدفقات النقدية المخصومة بسعر الفائدة الفعلي، ما لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في القيمة.

إلغاء الاعتراف لأسباب غير وجود تعديلات جوهرية.

أ. الموجودات المالية

يتم إلغاء الموجودات المالية (أو جزء من الموجودات المالية أو جزء من الموجودات المالية للبنك)، عند إلغاء حق البنك باستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية. ويقوم البنك أيضاً بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية إذا قامت بتحويل الموجودات المالية ويتم تحويل هذا الإلغاء لعدم التحقق.

يقوم البنك بتحويل الموجودات المالية فقط:

- إذا قام البنك بتحويل حقوقه التعاقدية لتحصيل التدفقات النقدية من الموجودات المالية

أو

- إذا احتفظ البنك بحقوقه في التدفقات النقدية، مع افتراض وجود التزام بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون أي تغيير جوهري إلى طرف ثالث بموجب اتفاقية التميرير المباشر.

إن اتفاقية التميرير المباشر تمثل المعاملات التي يحتفظ البنك بموجبها بالحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، ولكنها تفترض التزامها بدفع هذه التدفقات النقدية إلى طرف ثالث، عند تحقق جميع الشروط الثلاثة التالية:

- البنك غير ملزم بدفع مبالغ للطرف المستفيد، ما لم يكن قد حصل على نفس المبلغ من الموجودات المالية، باستثناء السلف قصيرة الأجل مع الحق في استرداد كامل للمبلغ المقرض بالإضافة إلى الفائدة المستحقة بأسعار السوق.

- لا يمكن للبنك بيع أو رهن الأصل بخلاف الأسهم الممنوحة للطرف المستلم.

- يلتزم البنك بتحويل التدفقات النقدية المستلمة بالنيابة عن الطرف المستفيد دون أي تأخير جوهري، باستثناء الاستثمارات في النقد أو النقد المعادل بما في ذلك إيرادات الفوائد المستلمة للفترة بين تاريخ التحصيل وتاريخ التحويل للطرف المستفيد.

يعتبر التحويل مؤهلاً لإلغاء الاعتراف إذا:

- قام البنك بتحويل جميع المزايا والمخاطر من الموجودات المالية

أو

- قام البنك بنقل السيطرة على الأصل، دون الاحتفاظ أو نقل كافة المزايا والمخاطر من الموجودات المالية

يعتبر البنك قد نقل الملكية فقط إذا كان للطرف المستفيد الحق في بيع الأصل بالكامل لطرف ثالث مستقل ويكون له الحق في ممارسة هذا الاجراء من طرفه دون فرض قيود إضافية على النقل.

في حال استمر البنك باحتفاظه بالسيطرة على الأصل دون الاحتفاظ بكافة المزايا والمخاطر بشكل جوهري، يتم إثبات الأصل فقط خلال فترة استثمار البنك، وفي هذه الحالة، يعترف البنك أيضاً بالالتزامات المرتبطة بها. يتم قياس الأصل المحول والالتزام المتعلق به على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي يحتفظ بها البنك. يقوم البنك بقياس الضمانات بالقيمة الدفترية للأصل والمبلغ الممكن دفعه من قبل البنك.

إذا استمر البنك باستثمار الأصل المحول المشتري أو خيار الشراء (أو كليهما)، يقوم البنك بقياس الاستثمار بالمبلغ المطلوب دفعه من قبل البنك عند إعادة الشراء. إذا كان خيار الشراء للأصل يقاس بالقيمة العادلة، يستمر البنك بالاعتراف بالقيمة العادلة للأصل المحول أو خيار الشراء (أيهما أقل).

ب. المطلوبات المالية

يتم إلغاء المطلوبات المالية عند إعفاء البنك من الالتزام. عند استبدال المطلوبات المالية من قبل نفس المقرض بشروط مختلفة أو تعديل شروط الالتزام الحالي بشكل جوهري، يتم التعامل مع مثل هذا التعديل كإلغاء الالتزام الأصلي والاعتراف بالالتزام جديد. يتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الأصلي والمبلغ المدفوع في قائمة الدخل الموحدة.

انخفاض قيمة الأصول المالية

نظرة عامة حول الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم البنك بتسجيل المخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع التسهيلات وموجودات الدين المالية غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة، إضافة إلى التزامات التسهيلات وعقود الضمان المالية، والمشار إليها جميعاً "الأدوات المالية".

لا تخضع أدوات الملكية لاختبار التدني بموجب معيار التقارير المالي الدولي رقم (9).

يستند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الخسائر الائتمانية المتوقع حدوثها على مدى عمر الأصل، وفي حال لم يكن هناك تغيير ملموس على مخاطر الائتمان من تاريخ الإقرار الأولي، يستند المخصص على الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً.

إن الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال 12 شهر هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل الناتجة عن أحداث تعثر بالأدوات المالية التي يمكن حدوثها خلال 12 شهر من تاريخ القوائم المالية الموحدة.

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني والخسائر الائتمانية المتوقعة خلال 12 شهراً بناءً على طبيعة الأدوات المالية.

قام البنك بوضع سياسة لإجراء تقييم، بشكل دوري، فيما إذا كانت مخاطر الائتمان للأداة المالية قد زادت بشكل ملموس من تاريخ الاعتراف الأولي، من خلال الأخذ بعين الاعتبار التغيير في مخاطر التعثر على مدى العمر المتبقي للأدوات المالية.

بناءً على ما ذكر أعلاه، يقوم البنك بتصنيف الموجودات المالية إلى المرحلة (الأولى) والمرحلة (الثانية) والمرحلة (الثالثة)، كما هو موضح أدناه:

المرحلة الأولى: تشمل الأدوات المالية التي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي والتي لم يحدث عليها تدني ائتماني منذ منحها. يقوم البنك بقيد مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً.

المرحلة الثانية: تشمل الأدوات المالية التي زادت مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي والتي لم يحدث عليها تدني ائتماني. يقوم البنك بقيد مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية.

المرحلة الثالثة: تشمل الأدوات المالية المتدنية ائتمانياً. يقوم البنك بقيد مخصص خسائر ائتمانية على مدى العمر المتوقع لتلك الأدوات المالية.

بالنسبة للموجودات المالية التي لا يتوفر لدى البنك توقعات معقولة لاسترداد إما كامل المبلغ القائم أو جزء منه فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية ويعتبر بمثابة إلغاء جزئي للموجودات المالية.

احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم البنك باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على المتوسط المرجح لثلاثة سيناريوهات لقياس العجز النقدي المتوقع، مخصومة بسعر تقريبي لأسعار الأرباح الفعلية. إن العجز النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك وفقاً للعقد والتدفقات النقدية المتوقع تحصيلها.

يتم توضيح آلية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والعناصر الرئيسية على النحو التالي:

احتمالية التعثر: احتمالية التعثر هي تقدير لاحتمال التخلف عن السداد خلال فترة زمنية معينة. التعثر من الممكن أن يحدث في فترة محددة خلال فترة التقييم.

التعرض الائتماني عند التعثر: ان التعرض الائتماني عند التعثر هو تقدير المبلغ القائم الخاضع للتعثر في تاريخ مستقبلي، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المتوقعة على المبلغ القائم بعد تاريخ التقرير، بما في ذلك دفعات سداد أصل الدين والربح، سواء كان جدول ضمن عقد، السحوبات المتوقعة من التسهيلات الملتمزم بها، الأرباح المستحقة عن تأخير الدفعات المستحقة.

الخسارة المفترضة عند التعثر: إن الخسارة المفترضة عند التعثر هي تقدير للخسارة الناشئة عند التعثر في وقت معين. وهي تمثل الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والمبلغ الذي يتوقع تحصيله مع الأخذ بعين الاعتبار الضمانات. عادة ما يتم التعبير عن الخسارة المفترضة عند التعثر كنسبة مئوية من التعرض الائتماني عند التعثر.

عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (السيناريو العادي، السيناريو الأفضل، والسيناريو الأسوأ). ويرتبط كل منها بأوزان مختلفة من احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر والخسارة المفترضة عند التعثر.

إن آلية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والعناصر الرئيسية هي على النحو التالي:

المرحلة الأولى: يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهر كجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة حياة الأصل وبالتالي يقوم البنك

باحتساب المخصص من احتمالية حدوث تعثر للأدوات المالية خلال 12 شهر بعد تاريخ القوائم المالية الموحدة. يتم تطبيق هذه الاحتمالات الافتراضية المتوقعة لمدة 12 شهراً على مبلغ التعرض الائتماني عند التعثر مضروبة بنسبة الخسارة بافتراض التعثر مخصومة بسعر الفائدة الفعلي. ويتم إجراء هذا الاحتساب لكل من السيناريوهات الثلاثة، كما هو موضح أعلاه.

المرحلة الثانية:

عند حدوث زيادة مؤثرة بالمخاطر الائتمانية من تاريخ الاعتراف الأولي، يقوم البنك باحتساب مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني، وتتماثل آلية احتساب المخصص بنفس الطريقة الموضحة أعلاه، بما في ذلك استخدام السيناريوهات المختلفة، ولكن يتم استخدام احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر لكامل عمر الأداة المالية، ويتم خصم مبلغ العجز النقدي المتوقع بمعدل الفائدة الفعلي.

المرحلة الثالثة:

بالنسبة للموجودات المالية التي ينطبق عليها مفهوم التدني (التعثر)، يقوم البنك باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني. وتتماثل آلية احتساب المخصص بالطريقة المتبعة بالمرحلة الثانية، ويتم تحديد احتمالية التعثر بنسبة 100٪ ونسبة خسارة بافتراض التعثر أكبر من تلك المطبقة في المرحلتين الأولى والثانية.

الالتزامات والارتباطات المحتملة: يقوم البنك بتقدير الجزء المتبقي من تلك الالتزامات والذي من المتوقع استغلاله على مدى العمر المتوقع. وتحتسب الخسائر الائتمانية المتوقعة بعد ذلك بناء على القيمة الحالية للعجز النقدي كما لو تم استغلال مبلغ التمويل كاملاً حسب المتوسط المرجح للثلاثة سيناريوهات المستخدمة في الاحتساب، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي.

بطاقات الائتمان والتسهيلات الائتمانية المتجددة

تتضمن منتجات البنك عدد من البطاقات والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والشركات، والتي يحق للبنك فيها إلغاء و / أو تخفيض التسهيلات بإشعار يوم واحد. لا يحد البنك من الخسائر الائتمانية المتعرض لها لفترة الإشعار التعاقدية، ولكنه تحسب بدلاً من ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى فترة تعكس توقعات البنك بسلوك العميل، واحتمال تخلفه عن السداد وإجراءات تخفيف المخاطر المستقبلية للبنك، والتي يمكن تشمل الحد من أو إلغاء التسهيلات.

إن التقييم المستمر حول وجود زيادة مؤثرة في المخاطر الائتمانية للتسهيلات الائتمانية المتجددة تشبه التقييمات المطبقة على القروض الأخرى. يعتمد هذا على التحولات في درجة الائتمان الداخلية للعميل.

إن سعر الفائدة المستخدم لخصم الخسائر الائتمانية المتوقعة لبطاقات الائتمان هو سعر الفائدة الفعلي.

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك تقدير الفترة المتوقعة للتعرض ومعدل الخصم، على أساس فردي.

النظرة المستقبلية للمعلومات

يعتمد البنك على مجموعة واسعة من المعلومات المستقبلية المستخدمة كمدخلات في نموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، وعلى سبيل المثال:

- الناتج المحلي الإجمالي.

- معدلات البطالة.

إن المدخلات والنماذج المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة قد لا تشمل على كافة خصائص السوق كما في تاريخ القوائم المالية الموحدة. نتيجة لذلك، يتم إجراء تعديلات نوعية في بعض الأحيان كتعديلات مؤقتة في حال وجود اختلافات كبيرة.

تقييم الضمانات

يقوم البنك لغايات التقليل من مخاطر الائتمان باستخدام الضمانات، حيثما أمكن. وهناك عدة أشكال للضمانات، مثل الضمانات النقدية والأوراق المالية وحوالات الحق والعقارات والمبالغ مستحقة القبض والمخزون وغيرها من الموجودات غير المالية. إن السياسة المحاسبية المتبعة من قبل البنك لمعالجة الضمانات حسب معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) هي نفسها كما هي بموجب معيار المحاسبي الدولي رقم (39) وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

لا يتم تسجيل الضمانات، ما لم يتم استردادها، في قائمة المركز المالي الموحد للبنك. ولكن تؤثر القيمة العادلة للضمانات على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنك. يتم تقييم الضمانات عند الاعتراف الأولي ويتم إعادة تقييمها بشكل دوري. ومع ذلك، بعض الضمانات، على سبيل المثال النقد أو الأوراق المالية يتم تقييمها بشكل يومي.

يستخدم البنك بيانات السوق النشط لتقييم الموجودات المالية المحتفظ بها كضمان. ويتم تقدير قيمة الموجودات المالية الأخرى التي ليس لديها سوق نشط باستخدام طرق تقييم مناسبة. يتم تقييم الضمانات غير المالية، مثل الضمان العقاري، بناءً على البيانات المقدمة من أطراف خارجية مثل مقيمي الرهن العقاري.

الضمانات المستردة

تتمثل سياسة البنك في تحديد ما إذا كان من الأفضل استخدام الأصل المسترد في نشاط البنك أو بيعه أخذاً بعين الاعتبار تعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالخصوص. يتم تحويل الموجودات المقرر استخدامها في نشاط البنك إلى فئة الموجودات الثابتة ويتم الاعتراف بها بالقيمة المستردة أو صافي القيمة الدفترية، أيهما أقل. بالنسبة للضمانات المقرر بيعها كخيار أفضل يتم تحويلها إلى فئة الموجودات المحتفظ بها للبيع بقيمتها العادلة، وبالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة البيع للموجودات غير المالية في تاريخ الاستحقاق حسب سياسة البنك.

حسب طبيعة نشاط البنك، لا يقوم البنك باسترداد الممتلكات أو الموجودات الأخرى في محفظته التجارية، ولكنه يعين وكلاء خارجيين لاسترداد قيمتها، بشكل عام من خلال المزادات، لتسوية الديون غير المسددة. ويتم إرجاع أي أموال فائضة من بيع الضمانات إلى العملاء أو المقترضين. نتيجة لذلك، لا يتم تسجيل العقارات السكنية للضمانات المستردة في قائمة المركز المالي الموحدة.

إعدام الدين

إن السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل البنك فيما يخص اعدام الدين متوافقة معيار التقارير المالي الدولي رقم (9) ولا تختلف مقارنة مع معيار المحاسبة الدولي رقم (39) وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية. يتم اعدام الموجودات المالية إما بشكل جزئي أو كلي فقط عند توقف البنك عن الاسترداد. في حال كان المبلغ المعدم أكبر من مخصص الخسائر المتراكمة، يتم معالجة الفرق كإضافة إلى المخصص. يتم تسجيل المبالغ المستردة لاحقاً ضمن الإيرادات الأخرى.

ديون معدومة لم يسبق التخصيص لها

يتم شطب التسهيلات التي توفي أصحابها ولا يوجد لديهم ضمانات كافية وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

التعديل على التسهيلات

يقوم البنك أحياناً بإجراء تعديلات على شروط العقد للتسهيلات كاستجابة لطلب العميل نتيجة الصعوبات المالية بدلاً من استرداد أو تحصيل الضمانات ويقوم البنك بتعديل شروط التمويل نتيجة لظهور أو وجود صعوبات مالية للعميل. قد تشمل الشروط تمديد دفعات السداد أو الاتفاق على شروط تمويل جديدة. تتمثل سياسة البنك في مراقبة التسهيلات المجدولة من أجل المساعدة على ضمان استمرار حدوث الدفعات المستقبلية. إن قرار البنك بتعديل التصنيف بين المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة يتم على أساس كل حالة على حدة.

عقود الإيجار

يقوم البنك بتقييم العقود المبرمة عند البدء بها لتحديد اذا كان العقد عقد إيجار أو يحتوي على إيجار. أي أنه إذا كان العقد ينقل الحق في التحكم في استخدام الأصل المحدد لقرته من الزمن مقابل المبالغ المدفوعة.

ويطبق البنك نهجاً موحداً للاعتراف والقياس فيما يتعلق بجميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار القصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة. ويعترف البنك بالتزامات الإيجار لدفعات الإيجار وأصول حق الاستخدام التي تمثل الحق في استخدام الأصول المستأجرة.

تقيد دفعات الإيجار التشغيلي كمصروف وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى عمر الإيجار لخمس عشرة سنة.

حق استخدام الموجودات

يقوم البنك بالاعتراف بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي يكون الأصل فيه قابل للاستخدام). يتم الاعتراف بحق استخدام الأصل بالتكلفة، بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وخسائر التدني في القيمة، ويتم تعديل القيمة عند إعادة تقييم مطلوبات عقود الإيجار.

تتضمن تكلفة حق استخدام الأصل قيمة مطلوبات عقود الإيجار المعترف بها، بالإضافة الى التكاليف الأولية المباشرة المتكبدة، ودفعات الإيجار التي تمت في أو قبل تاريخ بدء العقد، مطروحاً منها أي حوافز مستلمة متعلقة بعقد الإيجار. في حال لم يكن البنك متيقناً من الحصول على ملكية الأصل المستأجر في نهاية مدة العقد، يتم استهلاك قيمة حق استخدام الأصل المعترف به على أساس القسط الثابت على مدار العمر الإنتاجي للأصل أو مدة عقد الإيجار ايهما أقل. تخضع موجودات حق استخدام الأصل إلى اختبار التدني في القيمة.

مطلوبات عقود الإيجار

يقوم البنك في تاريخ بدء عقد الإيجار، بالاعتراف بمطلوبات عقود الإيجار بالقيمة الحالية المخصومة لدفعات الإيجار التي يتعين دفعها خلال مدة العقد. تتضمن دفعات الإيجار الدفعية الثابتة (والتي في مضمونها تعتبر دفعات إيجار ثابتة) مطروحاً منها حوافز الإيجار المستحقة ودفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشرات أو نسب متفق عليها وفقاً لشروط العقد، والمبالغ المتوقع تحصيلها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. تتضمن دفعات الإيجار أيضاً قيمة ممارسة خيار الشراء والذي من المؤكد أن يمارسه البنك بالإضافة الى قيمة غرامات إنهاء عقد الإيجار، إذا كان البنك ينيو أن يمارس خيار الإنهاء وفقاً لشروط العقد.

يتم الاعتراف بدفعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشرات أو معدلات متفق عليها وفقاً لشروط العقد كمصاريف في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي الى دفع تلك المبالغ.

عند احتساب القيمة الحالية لدفعات الإيجار، يستخدم البنك لغايات خصم دفعات الإيجار المستقبلية معدل الاقتراض عند بدء الإيجار إذا كان سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار غير قابل للتحديد. لاحقاً يتم زيادة مطلوبات الإيجار بقيمة الفائدة المستحقة ويتم تخفيضها بقيمة دفعات الإيجار الفعلية. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة الدفترية لمطلوبات الإيجار إذا كان هناك أي تعديل أو تغيير على مدة الإيجار أو عند حدوث أي تغيير على الدفعات التي في مضمونها تعتبر دفعات إيجار ثابتة أو عند تغيير التقييم المتعلق بشراء الأصل.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة

يقوم البنك بتطبيق الإعفاء المتعلق بالاعتراف بعقود الإيجار قصيرة الأجل على بعض عقود الإيجار قصيرة الأجل (عقود الإيجار التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ البدء ولا تتضمن خيار شراء الاصل). كما يقوم البنك أيضاً بتطبيق الإعفاء المتعلق بعقود الإيجار للأصول منخفضة القيمة على بعض عقود الإيجار للأصول التي تعتبر منخفضة القيمة. يتم الاعتراف بدفعات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة كمصروف إيجار على أساس القسط الثابت وعلى مدة الإيجار.

قياس القيمة العادلة

يتم قياس القيمة العادلة لبعض الأدوات المالية مثل المشتقات والموجودات غير المالية في تاريخ القوائم المالية الموحدة. القيمة العادلة هي المقابل المالي لبيع أصل أو سداد التزام وذلك من خلال عملية منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية بيع الموجودات أو سداد المطلوبات إما في:

- سوق رئيسي للموجودات أو المطلوبات.

- أو في حال غياب السوق الرئيسي، في سوق أكثر ملاءمة للموجودات والمطلوبات.

يجب أن يكون للبنك القدرة على الوصول للسوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة.

يتم قياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات باستخدام الفرضيات التي سيستخدمها المشاركون عند تسعير الموجودات والمطلوبات، على فرض أن المشاركين في السوق هدفهم تحقيق منافع اقتصادية.

يستخدم البنك أساليب التقييم المناسبة حسب الظروف التي توفر معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، وذلك من خلال زيادة استخدام معطيات ذات صلة يمكن ملاحظتها والتقليل من استخدام المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها.

جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس بالقيمة العادلة المصرح عنها في القوائم المالية الموحدة تصنف ضمن هرم القيمة العادلة، كما هو موضح أدناه:

المستوى الأول: باستخدام أسعار التداول لأدوات مالية مشابهة تماماً في أسواق مالية نشطة.

المستوى الثاني: باستخدام معطيات غير أسعار التداول ولكن يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: باستخدام معطيات لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها.

في نهاية كل فترة مالية يحدد البنك فيما إذا كانت هناك عمليات نقل بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (استناداً إلى أقل مستوى معطيات له أثر جوهري على قياس القيمة العادلة ككل) للموجودات والمطلوبات و يتم الاعتراف بها في القوائم المالية الموحدة على أساس متكرر.

يقوم مخمنين خارجيين معتمدين بالمشاركة في تقييم الموجودات الجوهرية. بعد النقاش مع هؤلاء المخمنين الخارجيين، يقوم البنك باختيار الأساليب والمدخلات والتي ستستخدم للتقييم في كل حالة.

لغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قام البنك بتحديد شرائح من الموجودات وفقاً لطبيعتها وخصائص ومخاطر ومستوى القيمة العادلة لهذه الموجودات والمطلوبات.

استثمار في شركات حليفة

يتم قيد الاستثمار في الشركات الحليفة باستخدام طريقة حقوق الملكية. الشركة الحليفة هي تلك التي يكون للبنك نفوذاً مؤثراً عليها وهو القدرة على المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر بها وليس التحكم بهذه السياسات.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يظهر الاستثمار في الشركات الحليفة في قائمة المركز المالي الموحدة بالكلفة، مضافاً إليه التغيرات اللاحقة في حصة البنك من صافي موجودات الشركات الحليفة. يتم قيد الشهرة الناتجة عن شراء الشركات الحليفة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمارات فيها، حيث لا يتم إطفاء هذه الشهرة أو دراسة التدني في قيمتها بشكل منفصل.

يتم إظهار حصة البنك من صافي نتائج أعمال الشركات الحليفة في قائمة الدخل الموحدة. يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين البنك والشركات الحليفة وفقاً لنسبة ملكية البنك في الشركات الحليفة.

إن السنة المالية للشركات الحليفة هي ذات السنة المالية للبنك. عند الضرورة يقوم البنك بإجراء تعديلات لتتوافق السياسات المتبعة في الشركات الحليفة مع السياسات المحاسبية للبنك.

لاحقاً لإستخدام طريقة حقوق الملكية يقرر البنك ما إذا كان هناك ضرورة لقيد خسائر تدن إضافية على استثماراته في الشركات الحليفة. يقوم البنك في تاريخ القوائم المالية الموحدة بتحديد ما إذا كان هناك وجود لأدلة موضوعية تشير إلى تدني في قيمة الاستثمار في الشركات الحليفة. في حال وجود هذه الأدلة، يقوم البنك باحتساب قيمة التدني والتي تمثل الفرق بين القيمة الدفترية للاستثمار والقيمة المتوقعة إستردادها ويتم قيد هذا الفرق في قائمة الدخل الموحدة.

العقارات والآلات والمعدات

تظهر العقارات والآلات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الإستهلاك المتراكم وخسائر التدني المتراكمة، إن وجدت. تشمل كلفة العقارات والآلات والمعدات الكلفة المتكبدة لإستبدال أي من مكونات العقارات والآلات والمعدات ومصاريف التمويل للمشاريع الإنشائية طويلة الأجل إذا تحققت شروط الإعراف. يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في قائمة الدخل الموحدة عند تحققها. لا يتم إستهلاك الأراضي. يتم إحتساب الإستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت وفقاً للعمر الإنتاجي المتوقع كما يلي:

العمر الإنتاجي
(سنوات)

10

5

7-6

10

أثاث ومعدات مكتبية

أجهزة وأنظمة المعلومات

سيارات

تحسينات مأجور

يتم شطب أي بند من بنود العقارات والآلات والمعدات وأي أجزاء جوهرية منها عند التخلص منها أو عند عدم وجود منفعة إقتصادية متوقعة من استخدام البند أو التخلص منه. يتم قيد أي ربح أو خسارة ناتجة عن شطب البند، والذي يمثل الفرق بين العائد من التخلص وصافي القيمة الدفترية للبند، في قائمة الدخل الموحدة.

تتم مراجعة القيم المتبقية لبنود العقارات والآلات والمعدات والأعمار الإنتاجية وطرق الإستهلاك في كل سنة مالية ويتم تعديلها لاحقاً، إن لزم الأمر.

توحيد الأعمال وشهرة الشراء

يتم قيد عمليات توحيد الأعمال باستخدام طريقة الإستحواذ. تمثل كلفة الإستحواذ مجموع القيمة العادلة للمقابل المالي المدفوع بتاريخ الإستحواذ وقيمة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركات المستحوذ عليها. عند أي توحيد للأعمال يقوم البنك بتقييم حصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة المستحوذ عليها بالقيمة العادلة أو بنسبة حصة الجهات غير المسيطرة إلى صافي موجودات الشركة المستحوذ عليها. يتم الإعراف بمصاريف الإستحواذ ضمن المصاريف الإدارية في قائمة الدخل الموحدة.

يقوم البنك عند الاستحواذ بتقدير وتصنيف الموجودات والمطلوبات المالية للشركة المستحوذ عليها وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية بتاريخ الاستحواذ.

في حال توحيد الأعمال نتيجة الإستحواذ التدريجي، يتم قياس الإستثمار المصنف سابقاً للشركة المستحوذ عليها بالقيمة العادلة في تاريخ الإستحواذ. يتم قيد الفرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية المصنف سابقاً في قائمة الدخل الموحدة.

يتم إثبات الشهرة الناتجة عن شراء الشركات التابعة بالكلفة والتي تمثل الزيادة في المقابل المالي الذي تم تحويله والمبلغ الذي تم قيده لحقوق الجهات غير المسيطرة عن حصة البنك في صافي الموجودات والمطلوبات التي تم الحصول عليها من الشركة التابعة. إذا كان المقابل المالي أقل من القيمة العادلة لصافي الموجودات للشركة التابعة، يتم تسجيل الفرق كربح في قائمة الدخل الموحدة.

لاحقاً للإثبات المبدئي، يتم إثبات الشهرة بالكلفة بعد تنزيل أية خسائر تدن متركمة في القيمة الدفترية. لغرض إجراء دراسة حول وجود تدني في القيمة الدفترية للشهرة، يتم توزيع قيمة الشهرة بتاريخ الشراء على الوحدات، أو مجموعة الوحدات المنتجة للنقد، والمتوقع أن تستفيد من عملية توحيد الأعمال، بغض النظر عن كون الموجودات والمطلوبات الأخرى للشركة المستحوذ عليها قد تم توزيعها على هذه الوحدات أم لا.

عند استبعاد أحد الأنشطة التشغيلية ضمن وحدة منتجة للنقد، يتم اعتبار الشهرة المرتبطة بالنشاط التشغيلي المستبعد كجزء من القيمة الدفترية لذلك النشاط لتحديد مبلغ الربح أو الخسارة. يتم تحديد مبلغ الشهرة المستبعد وفقاً لنسبة القيمة الدفترية للنشاط المستبعد إلى صافي القيمة المتبقية من الوحدة المنتجة للنقد.

تدني الموجودات غير المالية

يقوم البنك في تاريخ إعداد التقارير المالية بتقييم فيما إذا كان هناك دليل بأن الأصل قد انخفضت قيمته. إذا وجد أي دليل على ذلك، أو عندما يتطلب إجراء اختبار سنوي للانخفاض في القيمة، يقوم البنك بتقييم المبلغ الممكن تحصيله للأصل. إن مبلغ الأصل الممكن تحصيله هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة توليد النقد ناقصاً تكاليف البيع وقيمتها المستخدمة أيهما أعلى ويتم تحديده للأصل الفردي، إلا إذا كان الأصل لا يولد تدفقات نقدية داخلية مستقلة إلى حد كبير عن تلك الناتجة من الموجودات الأخرى أو موجودات الشركة. عندما يتجاوز المبلغ المدرج للأصل أو وحدة توليد النقد المبلغ الممكن تحصيله، يعتبر الأصل منخفضاً ويتم تخفيضه إلى المبلغ الممكن تحصيله. أثناء تقييم القيمة العادلة المستخدمة، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية للقيمة العادلة الحالية لها باستخدام سعر خصم ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل. أثناء تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، تؤخذ المعاملات الحديثة في السوق في الاعتبار إذا كانت متوفرة. وإذا لم يكن ممكناً تحديد مثل تلك المعاملات، يتم استخدام نموذج التقييم.

أ- الموجودات غير الملموسة

الموجودات غير الملموسة الأخرى

– الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة.

- يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في قائمة الدخل الموحدة. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحدة.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل الموحدة في نفس السنة. يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

تظهر الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد بالتكلفة بعد تنزيل الإطفاءات السنوية، تشمل الموجودات غير الملموسة أنظمة وبرامج الحاسب الآلي وتقوم إدارة البنك بتقدير العمر الزمني بحيث يتم إطفائها بطريقة القسط الثابت على العمر الإنتاجي المتوقع ويتراوح بين خمسة إلى عشرة سنوات.

المشتقات المالية

يتم إثبات مشتقات الأدوات المالية (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية، عقود المقايضة، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحدة بالقيمة العادلة.

المشتقات المالية المحتفظ بها لأغراض التحوط

التحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية: في حال انطباق شروط التحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة لأداة التحوط ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى، ويتم تحويله لقائمة الدخل الموحدة عند بيع الاستثمار في الوحدة الأجنبية المستثمر بها.

التحوط التي لا ينطبق عليها شروط التحوط الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة لأداة التحوط في قائمة الدخل الموحدة.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة، أيهما أقل.

يعاد تقييم هذه الموجودات في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة (مطروحاً منها تكاليف البيع) بشكل إفرادي حيث يتم تسجيل التدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل الموحدة.

المشاريع تحت التنفيذ

تمثل المشاريع تحت التنفيذ كافة تكاليف تجهيز الفروع والمكاتب والمشاريع الأخرى غير المنتهية حتى تاريخ القوائم المالية الموحدة. عند الانتهاء من تنفيذ كل مشروع يحول إلى حساب العقارات والآلات والمعدات أو الموجودات غير الملموسة.

يتم إجراء دراسة تدني في القيمة الدفترية للمشاريع تحت التنفيذ عند وجود أدلة تشير إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية لهذه المشاريع. في حال وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تخفيض القيمة الدفترية للمشاريع للقيمة المتوقعة استردادها.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحد فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تكاليف اصدار أو شراء أسهم البنك

يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن اصدار أو شراء أسهم البنك على الأرباح المدورة (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد). إذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف في قائمة الدخل الموحدة.

حسابات مداره لصالح العملاء

تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك. يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الدخل الموحدة. يتم إعداد مخصص مقابل انخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأس مالها.

المخصصات

تم احتساب مخصصات عندما يترتب على البنك التزامات (قانونية أو ضمنية) ناشئة عن أحداث سابقة على أن يكون من المرجح نشوء هذه الإلتزامات وتوافر إمكانية تحديد قيمتها بشكل موضوعي.

مخصص الضرائب

يقوم البنك باقتطاع مخصصات الضريبة وفقاً لمعيار محاسبي الدولي رقم (12) وبموجب النسب الضريبية المقررة وفقاً للقوانين السارية المفعول في فلسطين. يقضي معيار المحاسبة الدولي رقم (12) بالإعتراف بالفروقات الزمنية المؤقتة كما بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة، كضرائب مؤجلة، نتيجة لذلك قد يترتب على البنك قيد موجودات أو مطلوبات ضريبية مؤجلة. إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقعة دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحدة وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو خسائر مترakمة مقبولة ضريبياً أو بنوداً ليست خاضعة أو مقبولة للتنزيل لأغراض ضريبية.

مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم تخصيص تعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الساري المفعول في فلسطين ونظام شؤون الموظفين الخاص بالبنك.

العملات الأجنبية

تم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. يتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية السائدة إلى الدولار الأمريكي في تاريخ قائمة المركز المالي.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة إلى الدولار الأمريكي في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي في قائمة الدخل الموحدة.

الربح لكل سهم

يتم احتساب الحصة الأساسية للسهم في الأرباح من خلال قسمة ربح السنة العائد إلى حملة الأسهم العادية للبنك على المعدل المرجح لعدد الأسهم العادية خلال السنة.

يتم احتساب الحصة المخفضة للسهم من خلال قسمة ربح السنة العائد إلى حملة الأسهم العادية للبنك على المعدل المرجح لعدد الأسهم العادية خلال السنة مضافاً إليه المعدل المرجح لعدد الاسهم العادية التي كان يجب إصدارها فيما لو تم تحويل الأسهم القابلة للتحويل إلى أسهم عادية (بعد طرح أسهم الخزينة).

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر أو أقل. ويتضمن النقد والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة تتجاوز ثلاثة أشهر والأرصدة مقيدة السحب ومطلوبات الاحتياطي الإلزامي.

معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة إقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات إقتصادية أخرى.

استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية يتطلب استخدام عدة تقديرات وافتراسات محاسبية تؤثر على مبالغ الإيرادات والمصاريف والموجودات والمطلوبات والإفصاحات في القوائم المالية الموحدة. نظراً لاستخدام هذه التقديرات والإفتراسات، قد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات، وقد يستدعي ذلك تعديل القيم الدفترية للموجودات أو المطلوبات في المستقبل. إن الإدارة مسؤولة عن وضع وتطبيق وتقييم هذه التقديرات والافتراسات.

تشمل الإفصاحات الأخرى والتي تبين مدى تعرض البنك للمخاطر الإفصاحات التالية:

- إدارة المخاطر (إيضاح 45)

- إدارة رأس المال (إيضاح 48)

في اعتقاد إدارة البنك بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة وهي كما يلي:

الأعمار الإنتاجية للأصول الملموسة وغير الملموسة

تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات إحتساب الاستهلاكات والإطفاءات السنوية إعتماًداً على الحالة العامة لتلك الموجودات وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل، ويتم تسجيل خسارة التذني (إن وجدت) في قائمة الدخل الموحدة.

مخصص القضايا

يتم التخصيص للقضايا المرفوعة على البنك لمواجهة أية إلتزامات قضائية إستناداً لرأي المستشار القانوني للبنك.

مخصصات منافع الموظفين

تستخدم إدارة البنك تقديرات معينة لتحديد مبلغ مخصصات منافع الموظفين. تعتقد إدارة البنك بأن هذه التقديرات والإفتراضات معقولة. وتم تحميل السنة المالية بما يخصها من مصروف مخصص تعويض نهاية الخدمة وفقاً لقانون العمل الفلسطيني والنظام الداخلي وبما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

مخصص ضريبة الدخل

تستخدم إدارة البنك تقديرات معينة لتحديد مبلغ مخصص ضريبة الدخل. تعتقد إدارة البنك بأن هذه التقديرات والإفتراسات معقولة. ويتم تحميل السنة المالية بما يخصها من مصروف الضرائب وفقاً للأنظمة والقوانين في المناطق التي يعمل بها البنك والمعايير المحاسبية.

القيمة العادلة للأدوات المالية

يتطلب تحديد مخصص الخسائر الائتمانية للتسهيلات الائتمانية من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، بالإضافة إلى تقدير أي زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأصول المالية بعد الاعتراف المبدئي بها، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار معلومات القياس المستقبلية للخسائر الائتمانية المتوقعة.

تدني الموجودات غير المالية

يتحقق التدني عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل أو وحدة إنتاج النقد عن القيمة المتوقعة استردادها، تمثل القيمة المتوقعة استردادها القيمة العادلة بعد تنزيل مصاريف البيع أو القيمة في الاستخدام أيهما أعلى.

تحديد مدة الإيجار للعقود مع خيارات التجديد والإنهاء

تحدد الشركة مدة الإيجار على أنها فترة الإيجار غير القابلة للإلغاء، إلى جانب أية فترات يغطيها خيار لتمديد عقد الإيجار إذا كان من المؤكد بشكل معقول أن يمارس، أو أية فترات يغطيها خيار إنهاء عقد الإيجار، إذا كان من المؤكد بشكل معقول عدم ممارسته.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتم مراجعة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن الأسس الموضوعية من قبل سلطة النقد الفلسطينية ومعايير التقارير المالية الدولية رقم (9). يتطلب تحديد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، بالإضافة إلى تقدير أي زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للموجودات المالية بعد الاعتراف المبدئي بها، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار معلومات القياس المستقبلية للخسائر الائتمانية المتوقعة.

قام البنك باحتساب قيمة مخصص الخسائر الائتمانية للموجودات المالية وفقاً لمعايير التقارير الدولية.

إن سياسة البنك في تحديد العناصر (المواصفات) المشتركة لقياس مخاطر الائتمان والخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس إفرادي تتم بناءً على ما يلي:

- التسهيلات الائتمانية الفردية: إفرادي على مستوى نوع التسهيل والبلد (جاري مدين، مكشوفين بالطلب، قروض)
- التسهيلات الائتمانية للشركات: إفرادي على مستوى التسهيل/العميل.
- الودائع لدى سلطة النقد والبنوك: إفرادي على مستوى التسهيل/البنك
- أدوات الدين بالكلفة المطفأة (السندات): إفرادي على مستوى أداة الدين.

مبدأ الاستمرارية

على الرغم من الأحداث والظروف المبيّنة في إيضاح (51)، فقد تم إعداد هذه القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية. يعتقد مجلس الإدارة أنه يتم اتخاذ جميع التدابير المتاحة للحفاظ على استمرارية المصرف ومواصلة عملياته في بيئة الأعمال والظروف الاقتصادية الحالية، علماً بأن غالبية أعمال البنك وإيراداته وتدفقاته النقدية تتحقق في مناطق الضفة الغربية.

منهجية تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) (الأدوات المالية): المدخلات، الآليات والافتراضات المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن المفاهيم الرئيسية ذات الأثر الجوهري والتي تتطلب قدر عالي من اجتهادات الإدارة والتي تم أخذها بعين الاعتبار من قبل البنك عند تطبيق المعيار تتضمن ما يلي:

• **تقييم الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية:**

يتم تقييم فيما إذا كان هنالك زيادة جوهرية للمخاطر الائتمانية منذ تاريخ نشأتها، حيث يقوم البنك بمقارنة مخاطر التعثر للعمر المتوقع للأداة المالية في نهاية كل فترة مالية مع مخاطر التعثر عند نشوء الأداة المالية باستخدام المفاهيم الرئيسية لعمليات إدارة المخاطر المتوفرة لدى البنك.

يتم تقييم الزيادة الجوهرية للمخاطر الائتمانية مرة واحدة كل ثلاثة أشهر وبشكل منفصل لكل من التعرضات لمخاطر الائتمان وبناء على ثلاثة عوامل. إذا أشار أحد هذه العوامل إلى وجود زيادة جوهرية للمخاطر الائتمانية فإنه يتم إعادة تصنيف الأداة المالية من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية:

- يتم القيام بتحديد حدود لقياس الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية بناء على التغيير في مخاطر حدوث التعثر للأداة المالية مقارنة مع تاريخ نشأتها.
 - يتضمن معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) (الأدوات المالية) افتراضاً بوجود زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأدوات المالية التي تعثرت واستحقت لأكثر من 30 يوم. بهذا الخصوص قام البنك باعتماد فترة 30 يوم.
 - يقوم البنك بافتراض زيادة جوهرية للأدوات المالية تعثرت واستحقت ل30 يوم خلال فترة القياس السابقة.
 - يقوم البنك بتصنيف العملاء الذين ترتأي الإدارة وضعهم تحت المراقبة ضمن المرحلة الثانية كمؤشر للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.
 - يتم الأخذ بعين الاعتبار اية جدوليات أو تعديلات تتم على حسابات العملاء أثناء فترة التقييم كمؤشر للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.
 - يقوم البنك بافتراض زيادة جوهرية للعملاء الذين ترتأي الإدارة أن قطاعاتهم الإقتصادية ذات مخاطر عالية.
 - يقوم البنك بافتراض زيادة جوهرية للعملاء الذين يتم تبليغ البنك بهم من قبل الجهات الرقابية والحكومية بأنهم ذوي مخاطر عالية.
 - يقوم البنك بافتراض زيادة جوهرية للعملاء ممن يخالفون شروط منح الدين.
 - عملاء قطاعات الشركات الذين حدث تدني جوهري في تدفقاتهم النقدية لدى لبنك وانخفاض نجاعة مشاريعهم القائمة.
 - انخفاض درجتين في التصنيف الائتماني للموجودات المالية.
 - يقوم البنك بدحض مفهوم الزيادة الجوهرية المتعلقة بفترة ال30 يوم المفترضة في حال كان للبنك معلومات معقولة ومدعمة دون تحمل تكلفة أو جهود غير ضرورية توضح أن مخاطر الائتمان لم تزداد بشكل ملحوظ منذ الاعتراف المبدئي.
 - التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة لموظفي الحكومة في قطاع غزة والضفة الغربية.
- يعتمد التغيير بين المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة على ما إذا كانت الأدوات المالية متعثرة كما في نهاية الفترة المالية. إن طريقة تحديد تعثر الأدوات المالية وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي (9) هي مشابهة لطريقة تحديد حدوث التعثر للموجودات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) (الأدوات المالية : الاعتراف والقياس). كما هو موضح في تعريف التعثر أدناه.

• عوامل الاقتصاد الكلي، الأحداث المستقبلية المتوقعة:

يجب الأخذ بعين الاعتبار المعلومات التاريخية والأوضاع الحالية بالإضافة للأحداث المستقبلية المتوقعة وفقاً لمعلومات موثوقة عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة ان قياس وتطبيق المعلومات المستقبلية المتوقعة يتطلب من إدارة البنك القيام باجتهادات جوهرية مبنية على التعاون مع جهات دولية ذو خبرة في هذا المجال.

احتمالية حدوث التعثر وخسارة التعثر المفترضة والأثر عند التعثر والمدخلات المستخدمة في المرحلة الأولى والمرحلة الثانية والمرحلة الثالثة لمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مصممة بناءً على عوامل اقتصادية متغيرة (أو التغير في عوامل الاقتصاد الكلي) والمرتبطة بشكل مباشر بالمخاطر الائتمانية المتعلقة بالمحفظه.

يتم ربط كل سيناريو من حالات الاقتصاد الكلي المستخدمة في حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة بعوامل الاقتصاد الكلي المتغيرة. تم استخدام التقديرات في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة الأولى والمرحلة الثانية باستخدام السيناريوهات المرجحة المخصصة والتي تتضمن المعلومات المستقبلية للاقتصاد الكلي لأعوام لاحقة.

يعتمد السيناريو الأساسي على تنبؤات الاقتصاد الكلي (مثل: الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة). إن تغيرات الصعود والهبوط في العوامل الاقتصادية يتم إعداها على أساس الأوضاع الاقتصادية البديلة الممكنة.

• تعريف التعثر:

ان تعريف التعثر المستخدم في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والمستخدم في تقييم التغير بين المراحل يتمشى ويتفق مع تعريف التعثر المستخدم من قبل إدارة المخاطر الائتمانية الداخلية لدى البنك. إن التعثر غير معرف من قبل المعيار، وهناك افتراض قابل للنقض بانه التوقف عن الدفع لمدة 90 يوم فأكثر، بالإضافة الى بعض العوامل النوعية الأخرى كمواجهة العميل للصعوبات المالية والإفلاس والوفاء وغيرها.

• العمر المتوقع:

عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، يقوم البنك بالأخذ بعين الاعتبار أقصى مدى للتدفقات النقدية المتوقعة والتي يعتبرها البنك معرضة لمخاطر التمدد. يتم الأخذ بعين الاعتبار جميع الالتزامات التعاقدية للعمر المتوقع، وبما فيها خيارات الدفع المقدم، وخيارات التمديد. يتم قياس العمر المتوقع لبعض التسهيلات الائتمانية المتجددة والتي لا يوجد لها تاريخ سداد محدد بناء على الفترة المعرض بها البنك لمخاطر الائتمان التي لا يمكن للإدارة تجنبها.

حوكمة تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)

لضمان الالتزام بمتطلبات تطبيق المعيار والتأكد من سير التطبيق فقد تم انشاء لجنة توجيه خاصة تتكون من قبل السادة مدير إدارة المخاطر، مدير إدارة الائتمان، المدير المالي للبنك علاوة على مدير إدارة أنظمة المعلومات. حيث تقوم اللجنة باتخاذ القرارات اللازمة بخصوص آليات التطبيق، التأكد من تحديث السياسات العامة واجراءات العمل الأنظمة بما يتلائم مع متطلبات المعيار، كما تقوم بعرض نتائج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى المعيار إلى الإدارة العليا وإلى مجلس الإدارة عن طريق اللجان المنبثقة عنه.

ححص مؤثرة في شركة تابعة

فيما يلي معلومات مالية عن شركة صادرة للاستثمارات المالية (صدارة) غير المملوكة بالكامل من البنك فيها حصص جوهريّة لجهات غير مسيطرة:

2022	2023	اسم الشركة
%	%	بلد المنشأ
40	40	فلسطين
دولار أمريكي	دولار أمريكي	شركة صادرة للاستثمارات المالية
2,283,228	2,522,885	أرصدة حصص الجهات غير المسيطرة
587,410	219,198	الأرباح العائدة لجهات غير مسيطرة
100,532	20,459	حصة جهات غير مسيطرة من بنود الدخل الشامل الأخرى

فيما يلي ملخص لمعلومات مالية عن صادرة قبل استبعاد الأرصدة والمعاملات مع البنك:

ملخص بيانات قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2023:

2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
1,161,981	696,802	أرصدة وودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
2,265,867	2,515,434	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
2,386,827	3,233,373	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى
5,814,675	6,445,609	مجموع الموجودات
5,708,070	6,307,213	مجموع حقوق الملكية
2,283,228	2,522,885	العائد لجهات غير مسيطرة

ملخص بيانات قائمة الدخل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023:

2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
9,495	49,269	إيرادات فوائد
1,441,505	638,541	صافي أرباح محفظة موجودات مالية
1,451,000	687,810	فروقات تحويل عملات أجنبية
314	(2,307)	مصاريف إدارية وعامة
(68,045)	(40,802)	ربح الفترة قبل الضريبة
1,383,269	644,701	(مصروف) استرداد ضريبة الدخل
85,257	(96,705)	صافي الربح
1,468,526	547,996	العائد لمساهمي البنك
881,116	328,798	العائد لجهات غير مسيطرة
587,410	219,198	

ملخص بيانات قائمة الدخل الشامل الأخرى للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023:

2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
1,468,526	547,996	ربح السنة
251,330	51,147	بنود الدخل الشامل الأخرى
1,719,856	599,143	إجمالي الدخل الشامل
1,031,914	359,486	العائد لمساهمي البنك
687,942	239,657	العائد لجهات غير مسيطرة

ملخص بيانات قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023:

2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
396	(58,754)	أنشطة التشغيل
(101,204)	(643,794)	أنشطة الاستثمار
278,874	237,369	أنشطة التمويل
178,066	(465,179)	(النقص) الزيادة في النقد والنقد المعادل

4. نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
108,846,736	127,852,869	نقد في الخزينة *
2,232,375	1,343,012	أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية:
107,135,979	109,772,528	حسابات جارية وتحت الطلب
218,215,090	238,968,409	متطلبات الاحتياطي الإلزامي النقدي

- يتعين على البنك وفقاً لتعليمات سلطة النقد رقم (10) لسنة 2022 بشأن الاحتياطي النقدي الإلزامي، الاحتفاظ برصيد احتياطي الزامي مقيّد السحب لدى سلطة النقد بنسبة 9% من الودائع المدرجة ضمن وعاء الاحتياطي الإلزامي، بالإضافة إلى ما نسبته 100% من الأرصدة الراكدة. يخصص ما نسبته 20% من هذا الاحتياطي لمقابلة نتائج المقاصة والتسويات تحت مسمى "احتياطي التسوية". لا يجوز للبنك التصرف بالاحتياطي الإلزامي لدى سلطة النقد باستثناء احتياطي التسوية والذي يسمح للمصرف باستغلاله وفقاً للتعليمات النافذة. لا تدفع سلطة النقد الفلسطينية أية فوائد على أرصدة الاحتياطي الإلزامي.
- لا تدفع سلطة النقد الفلسطينية للبنوك أية فوائد على أرصدة الحسابات الجارية.

* يشمل هذا البند مبالغ مودعة لدى شركة أمان لنقل الأموال بمبلغ 6,951,228 دولار أمريكي و5,379,898 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2023 و2022، على التوالي وذلك لتغطية مصاريف نقل الأموال وتغذية بعض الصرافات الآلية للبنك. كما يشمل هذا البند مبلغ 23,603,941 دولار أمريكي في قطاع غزة كما في 31 كانون الأول 2023.

5. أرصدة وودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
532,100	1,001,165	بنوك ومؤسسات مصرفية داخل فلسطين:
532,100	1,001,165	ودائع تبادلية تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر
46,132,394	52,058,907	بنوك ومؤسسات مصرفية خارج فلسطين:
109,370,130	32,944,850	حسابات جارية وتحت الطلب
283,527	14,562,159	ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر
155,786,051	99,565,916	ودائع تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر
156,318,151	100,567,081	
(1,847)	(15,693)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
156,316,304	100,551,388	

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد كما في 31 كانون الأول 2023 و 2022 مبلغ 53,060,072 دولار أمريكي و 46,664,494 دولار أمريكي، على التوالي.
 - بلغت الأرصدة مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية كما في 31 كانون الأول 2023 و 2022 مبلغ 15,693,841 دولار أمريكي و 14,272,758 دولار أمريكي، على التوالي.
- فيما يلي ملخص الحركة على إجمالي الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية كما في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

2023				
المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)	المرحلة (1)	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
156,318,151	-	-	156,318,151	الرصيد في بداية السنة
(55,751,070)	-	-	(55,751,070)	صافي التغير خلال السنة
100,567,081	-	-	100,567,081	رصيد نهاية السنة
2022				
المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)	المرحلة (1)	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
146,782,908	-	-	146,782,908	الرصيد في بداية السنة
9,535,243	-	-	9,535,243	صافي التغير خلال السنة
156,318,151	-	-	156,318,151	رصيد نهاية السنة

إن الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية هي كما يلي:

2023			
المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)	المرحلة (1)
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
1,847	-	-	1,847
13,846	-	-	13,846
15,693	-	-	15,693

كما في 1 كانون الثاني 2023
صافي إعادة القياس لمخصص الخسائر الإئتمانية
المتوقعة خلال السنة
كما في 31 كانون الأول 2023

2022			
المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)	المرحلة (1)
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
152,802	-	-	152,802
(150,955)	-	-	(150,955)
1,847	-	-	1,847

كما في 1 كانون الثاني 2022
صافي إعادة القياس لمخصص الخسائر الإئتمانية
المتوقعة خلال السنة
كما في 31 كانون الأول 2022

6. تسهيلات ائتمانية مباشرة

2022	2023
دولار أمريكي	دولار أمريكي
288,034,481	276,445,498
7,983,021	10,466,993
4,127,376	4,833,756
106,221	1,275,083
187,039,708	178,035,402
34,322,380	34,599,506
909,874	918,153
706,776	1,857,047
274,566,438	314,898,707
40,101,545	59,693,187
84,628	143,102
647,822	37,452
147,862,135	189,679,267
986,492,405	1,072,883,153
(6,081,536)	(8,432,848)
(48,887,906)	(72,422,390)
931,522,963	992,027,915

الأفراد
قروض*
حسابات جارية مدينة
بطاقات ائتمان
حسابات المكشوفين بالطلب
الشركات الصغيرة والمتوسطة
قروض*
حسابات جارية مدينة
بطاقات ائتمان
حسابات المكشوفين بالطلب
الشركات الكبرى
قروض*
حسابات جارية مدينة
بطاقات ائتمان
حسابات المكشوفين بالطلب
القطاع العام
قروض*
فوائد وعمولات معلقة
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة

* تظهر القروض والكمبيالات بالصافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً بمبلغ 2,074,428 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2023 مقابل 1,054,023 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2022.

- بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية غير العاملة والمصنفة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2023 و2022 مبلغ 134,514,898 دولار أمريكي ومبلغ 122,670,752 دولار أمريكي دولار أمريكي أي ما نسبته 9,17% و12,51% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة، على التوالي.

- بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المتعثرة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في 31 كانون الأول 2023 و2022 مبلغ 57,046,287 دولار أمريكي ومبلغ 59,478,082 دولار أمريكي أي ما نسبته 5,36% و6,07% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة، على التوالي.

- بناءً على تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2008/1) تم إستبعاد التسهيلات الائتمانية المباشرة المتعثرة والتي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات من القوائم المالية الموحدة للبنك. بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة المستبعدة من القوائم

المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2023 و 2022 مبلغ 29,325,950 دولار أمريكي و 24,094,155 دولار أمريكي، على التوالي. تضمنت هذه الأرصدة فوائد وعمولات معلقة للحسابات المتعثرة بمبلغ 10,770,476 دولار أمريكي و 9,500,303 دولار أمريكي، على التوالي.

- بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للسلطة الوطنية الفلسطينية 189,679,267 دولار أمريكي أي ما نسبته 17,68% من إجمالي رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2023 مقابل 147,862,135 دولار أمريكي أي ما نسبته 14,99% من إجمالي رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2022.
- بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لموظفي القطاع العام 197,345,437 دولار أمريكي و 207,072,954 دولار أمريكي، أي ما نسبته 19,89% و 22,23% من صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة وما نسبته 117,98% و 140,05% من قاعدة رأسمال البنك كما في 31 كانون الأول 2023 و 2022، على التوالي.
- بلغت التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لعمال الداخل الفلسطيني 13,648,753 دولار أمريكي و 6,708,148 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2023 و 31 كانون الأول 2022، على التوالي أي ما نسبته 1,27% و 0,68% من إجمالي رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة، على التوالي.
- بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لغير المقيمين كما في 31 كانون الأول 2023 و 2022 مبلغ 5,931,888 دولار أمريكي ومبلغ 4,577,857 دولار أمريكي، على التوالي.
- بلغت القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2023 و 2022 مبلغ 305,126,511 دولار أمريكي ومبلغ 377,381,560 دولار أمريكي، على التوالي.
- بلغت التسهيلات الائتمانية المعدومة كما في 31 كانون الأول 2023 و 2022 مبلغ 475,805 دولار أمريكي ومبلغ 34,857 دولار أمريكي، على التوالي.

الفوائد والعمولات المعلقة

فيما يلي ملخص الحركة على الفوائد والعمولات المعلقة:

2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
5,699,693	6,081,536	الرصيد في بداية السنة
2,036,997	4,036,507	فوائد و عمولات معلقة خلال السنة
(820,012)	(1,911,176)	فوائد و عمولات معلقة حولت للإيرادات خلال السنة
(610,806)	(214,389)	استبعاد فوائد و عمولات معلقة على تسهيلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات
(411,305)	(146,946)	فوائد مشطوبة خلال السنة
186,969	587,316	فروقات عملة
6,081,536	8,432,848	الرصيد في نهاية السنة

فيما يلي ملخص الحركة على إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة:

2023				
المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)	المرحلة (1)	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
986,492,405	65,559,619	138,051,948	782,880,838	رصيد بداية السنة
91,554,492	(2,308,728)	(7,858,654)	101,721,874	صافي التغير خلال السنة
-	(17,963)	(35,296,610)	35,314,573	المحول للمرحلة (1)
-	(1,869,299)	220,577,710	(218,708,411)	المحول للمرحلة (2)
-	9,279,250	(5,902,672)	(3,376,578)	المحول للمرحلة (3)
(5,163,744)	(5,163,744)	-	-	استبعاد تسهيلات مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات
1,072,883,153	65,479,135	309,571,722	697,832,296	رصيد نهاية السنة
2022				
المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)	المرحلة (1)	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
1,002,436,989	46,855,451	259,711,509	695,870,029	رصيد بداية السنة
(11,241,816)	(14,048,669)	(37,457,636)	40,264,489	صافي التغير خلال السنة
-	(251,663)	(119,038,140)	119,289,803	المحول للمرحلة (1)
-	(1,301,483)	68,887,370	(67,585,887)	المحول للمرحلة (2)
-	39,008,751	(34,051,155)	(4,957,596)	المحول للمرحلة (3)
(4,702,768)	(4,702,768)	-	-	استبعاد تسهيلات مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات
986,492,405	65,559,619	138,051,948	782,880,838	رصيد نهاية السنة

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة:

2023				
المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)	المرحلة (1)	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
48,887,906	36,480,198	3,511,715	8,895,993	كما في 1 كانون الثاني 2023
33,079,291	15,372,629	17,629,327	77,835	مخصص خلال السنة
(3,856,207)	(3,856,207)	-	-	استردادات خلال السنة
-	(5,663)	(314,341)	320,004	المحول للمرحلة (1)
-	(296,074)	4,585,670	(4,289,596)	المحول للمرحلة (2)
-	155,373	(123,142)	(32,231)	المحول للمرحلة (3)
-	146,320	(751,947)	605,627	صافي إعادة القياس للخسائر
(226,577)	(226,577)	-	-	الائتمانية خلال السنة
(4,949,355)	(4,949,355)	-	-	ديون معدومة
(512,668)	(512,668)	-	-	استبعاد مخصص تسهيلات مضي
72,422,390	42,307,476	24,537,282	5,577,632	على تعثرها أكثر من 6 سنوات
				فروقات عملة
				كما في 31 كانون الأول 2023
2022				
المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)	المرحلة (1)	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
43,624,795	28,101,656	10,691,972	4,831,167	كما في 1 كانون الثاني 2022
16,126,984	11,886,981	3,640,000	600,003	مخصص خلال السنة
(4,869,842)	(4,869,842)	-	-	استردادات خلال السنة
-	(37,211)	(4,006,201)	4,043,412	المحول للمرحلة (1)
-	(679,808)	847,543	(167,735)	المحول للمرحلة (2)
-	7,115,916	(7,100,176)	(15,740)	المحول للمرحلة (3)
(255,258)	701,279	(561,423)	(395,114)	صافي إعادة القياس للخسائر
(22,499)	(22,499)	-	-	الائتمانية خلال السنة
(4,091,962)	(4,091,962)	-	-	ديون معدومة
(1,624,312)	(1,624,312)	-	-	استبعاد مخصص تسهيلات مضي
48,887,906	36,480,198	3,511,715	8,895,993	على تعثرها أكثر من 6 سنوات
				فروقات عملة
				كما في 31 كانون الأول 2022

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة التي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات:

2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
11,479,879	14,593,852	رصيد بداية السنة
4,091,962	4,949,355	محول من داخل الميزانية
(335,284)	(694,136)	إستردادات خلال السنة
83,538	68,005	إضافات خلال السنة
(12,358)	(249,228)	ديون معدومة
(713,885)	(112,374)	فروقات عملة
14,593,852	18,555,474	رصيد نهاية السنة

فيما يلي ملخص الحركة على الفوائد والعمولات المتعلقة للتسهيلات الائتمانية المباشرة التي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات:

2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
9,511,556	9,500,303	رصيد بداية السنة
610,806	214,389	محول من داخل الميزانية
204,689	520,346	إضافات خلال السنة
11,189	37,899	فوائد وعمولات معلقة حولت للإيرادات خلال السنة
(19,029)	-	فوائد مشطوبة خلال السنة
(818,908)	497,539	فروقات عملة
9,500,303	10,770,476	رصيد نهاية السنة

فيما يلي توزيع التسهيلات الائتمانية بعد تنزيل الفوائد المعلقة حسب النشاط الإقتصادي للعملاء:

2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
147,862,135	189,679,267	القطاع العام
219,775,522	226,777,190	القروض العقارية
9,831,537	5,502,389	الأراضي
240,191,424	261,177,329	تمويل الصناعة والتجارة
30,627,533	30,166,268	قطاع الزراعة
5,857,481	10,010,019	قطاع السياحة
1,765,512	1,682,611	النقل والمواصلات
98,164,858	105,081,400	قطاع الخدمات العامة
61,415,021	75,134,748	قطاع الخدمات المالية
157,325,634	147,143,263	قروض استهلاكية
7,594,212	12,095,821	تمويل شراء سيارات
980,410,869	1,064,450,305	

يقوم البنك بمنح تسهيلات ائتمانية مضمونة من قبل مؤسسات ضمان القروض، فيما يلي توزيع هذه التسهيلات الائتمانية:

31 كانون الأول 2023

نوع التسهيلات	المبلغ الممنوح	الرصيد القائم	تغطية الجهة الضامنة	الديون المتعثرة منها
مشاريع صغيرة ومتوسطة	دولار أمريكي	دولار أمريكي	%	دولار أمريكي
	27,120,460	16,942,559	70-50	620,564

31 كانون الأول 2022

نوع التسهيلات	المبلغ الممنوح	الرصيد القائم	تغطية الجهة الضامنة	الديون المتعثرة منها
مشاريع صغيرة ومتوسطة	دولار أمريكي	دولار أمريكي	%	دولار أمريكي
	22,354,292	12,340,749	70-30	375,251

7. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يمثل هذا البند ما يلي:

2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	أسهم مدرجة في بورصة فلسطين
16,925	324,448	أسهم مدرجة في أسواق مالية أجنبية
2,265,867	2,207,032	
2,282,792	2,531,480	

8. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى

2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	أسهم مدرجة في بورصة فلسطين
2,179,899	1,725,802	أسهم مدرجة في أسواق مالية أجنبية
27,263,174	22,072,109	أسهم غير مدرجة
739,750	998,282	
30,182,823	24,796,193	

لقد كانت الحركة على حساب احتياطي القيمة العادلة كما يلي:

2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	رصيد بداية السنة
1,026,733	4,525,721	التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى
5,153,039	(1,814,591)	حصة البنك من بنود الدخل الشامل الأخرى للشركة الحليفة
(30,000)	(25,215)	أرباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى
(1,624,051)	(1,445,262)	متبنة مباشرة في الأرباح المدورة
4,525,721	1,240,653	رصيد نهاية السنة

9. موجودات مالية بالكلفة المطفأة

تشمل الموجودات المالية بالكلفة المطفأة ما يلي:

2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	أذونات خزينة أجنبية مدرجة*
-	27,127,621	سندات مالية أجنبية غير مدرجة**
26,272,211	19,213,178	سندات مالية محلية غير مدرجة***
7,821,000	8,018,500	سندات مالية أجنبية مدرجة****
-	1,512,290	أذونات خزينة حكومية محلية
6,915,545	-	
41,008,756	55,871,589	
(634,494)	(631,173)	
40,374,262	55,240,416	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

- * يمثل هذا البند إستثمار البنك في أدوات خزينة أجنبية مدرجة، تتراوح أسعار الفائدة على هذه السندات بين 4,95% إلى 7,15% وتستحق خلال فترة تتراوح بين سنة ونصف إلى أربع سنوات ونصف.
- ** يمثل هذا البند إستثمار البنك في سندات مالية أجنبية غير مدرجة، تتراوح أسعار الفائدة على هذه السندات بين 7% إلى 7,75% وتستحق خلال فترة تتراوح بين سنة إلى ست سنوات.
- *** يمثل هذا البند إستثمار البنك في سندات مالية محلية غير مدرجة، تتراوح أسعار الفائدة على هذه السندات بين 4,75% إلى 5% وتستحق خلال فترة تتراوح بين سنة ونصف إلى ثلاثة سنوات.
- **** يمثل هذا البند إستثمار البنك في سندات مالية أجنبية مدرجة، بلغ سعر الفائدة على هذه السندات 6,45% وتستحق خلال فترة ثلاث سنوات.
- فيما يلي ملخص الحركة على إجمالي الموجودات المالية بالكلفة المطفأة:

2023

المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)	المرحلة (1)	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
41,008,756	-	-	41,008,756	الرصيد في بداية السنة
39,175,559	-	-	39,175,559	إضافات خلال السنة
(24,354,867)	-	-	(24,354,867)	إستحقاق خلال السنة
42,141	-	-	42,141	إطفاءات خلال السنة
55,871,589	-	-	55,871,589	رصيد في نهاية السنة

2022

المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)	المرحلة (1)	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
48,264,001	-	-	48,264,001	الرصيد في بداية السنة
16,220,028	-	-	16,220,028	إضافات خلال السنة
(23,475,273)	-	-	(23,475,273)	إستحقاق خلال السنة
41,008,756	-	-	41,008,756	رصيد في نهاية السنة

إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة هي كما يلي:

2023			
المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)	المرحلة (1)
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
634,494	-	-	634,494
(3,321)	-	-	(3,321)
631,173	-	-	631,173

كما في 1 كانون الثاني 2023
صافي إعادة القياس لمخصص الخسائر
الإئتمانية المتوقعة خلال السنة
كما في 31 كانون الأول 2023

2022			
المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)	المرحلة (1)
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
149,641	-	-	149,641
484,853	-	-	484,853
634,494	-	-	634,494

كما في 1 كانون الثاني 2022
صافي إعادة القياس لمخصص الخسائر
الإئتمانية المتوقعة خلال السنة
كما في 31 كانون الأول 2022

10. استثمار في شركة حليفة

القيمة الدفترية		نسبة الملكية	
2022	2023	2022	2023
دولار أمريكي	دولار أمريكي	%	%
1,941,691	2,073,275	32,4	32,4
1,941,691	2,073,275		

شركة إكسبريس للحلول المتكاملة*

* تعتبر شركة إكسبريس للحلول المتكاملة شركة متقدمة تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات، وتركز الشركة استراتيجيتها على تقديم حلول تكنولوجية ذات جودة وموثوقية عالية للعملاء لمساعدتهم على الحفاظ على الاستمرارية، والإنتاجية، والأمن، وسلامة البيانات وأنظمتها.

شركة إكسبريس للحلول المتكاملة المساهمة الخصوصية مسجلة لدى وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني بتاريخ 28 كانون الأول 2010 تحت تسجيل رقم (562508416) وبرأسمال قدره 1,369,231 دولار أمريكي.

يوضح الجدول التالي ملخص المعلومات المالية المتعلقة باستثمار البنك في الشركة الحليفة:

2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	المركز المالي للشركة الحليفة
8,491,800	9,064,939	إجمالي الموجودات
4,376,099	4,785,245	إجمالي المطلوبات
4,064,953	4,228,946	صافي حقوق الملكية
1,317,045	1,370,179	القيمة الدفترية قبل التعديل
624,646	703,096	تعديلات
1,941,691	2,073,275	القيمة الدفترية بعد التعديل
		الإيرادات ونتائج الأعمال
2,847,754	3,136,159	مجموع الإيرادات
694,154	783,353	صافي الربح
(93,700)	(77,719)	بنود الدخل الشامل الأخرى
600,454	705,634	إجمالي الدخل الشامل
223,345	254,130	حصة البنك من نتائج أعمال الشركة الحليفة
(30,000)	(25,215)	حصة البنك من بنود الدخل الشامل الأخرى

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على قيمة الإستثمار في الشركة الحليفة:

2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	الرصيد في بداية السنة
1,748,346	1,941,691	حصة البنك من نتائج أعمال الشركة الحليفة
223,345	254,130	حصة البنك من بنود الدخل الشامل الأخرى للشركة الحليفة
(30,000)	(25,215)	حصة البنك من توزيعات أرباح الشركة الحليفة
-	(97,331)	الرصيد في نهاية السنة
1,941,691	2,073,275	

11. عقارات وآلات ومعدات
فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على حساب العقارات والآلات والمعدات كما في 31 كانون الأول 2023:

المجموع	تحسينات مأجور	سيارات	أجهزة و أنظمة المعلومات	اثاث ومعدات مكتبية	أراضي	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
40,890,525	16,309,432	570,922	12,480,518	3,950,093	7,579,560	الرصيد في بداية السنة
2,123,898	618,023	41,500	625,533	838,842	-	الإضافات خلال السنة
7,841	7,841	-	-	-	-	المحول من مشاريع تحت التنفيذ (إيضاح 13)
(1,964,695)	(1,010,838)	(91,292)	(706,360)	(156,205)	-	الاستبعادات خلال السنة
-	(578,147)	-	838,685	(260,538)	-	تعديلات
41,057,569	15,346,311	521,130	13,238,376	4,372,192	7,579,560	الرصيد في نهاية السنة
23,374,343	12,428,250	321,701	7,117,709	3,506,683	-	الاستهلاك المتراكم:
2,529,079	864,698	78,554	1,363,565	222,262	-	الرصيد في بداية السنة
500,000	121,433	-	292,636	85,931	-	الاستهلاك للسنة
(1,724,093)	(829,311)	(72,281)	(667,488)	(155,013)	-	خسائر تنزي (إيضاح 51)
-	(258,125)	-	494,363	(236,238)	-	الاستبعادات خلال السنة
24,679,329	12,326,945	327,974	8,600,785	3,423,625	-	تعديلات
16,378,240	3,019,366	193,156	4,637,591	948,567	7,579,560	الرصيد في نهاية السنة
17,516,182	3,881,182	249,221	5,362,809	443,410	7,579,560	صافي القيمة الدفترية

كما في 31 كانون الأول 2023
كما في 31 كانون الأول 2022

بلغت قيمة العقارات والآلات والمعدات المستهلكة بالكامل والتي مازالت مستخدمة في أنشطة البنك مبلغ 13,481,747 دولار أمريكي و13,111,295 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2023 و2022، على التوالي.

12. حق استخدام الموجودات

فيما يلي تفاصيل الحركة التي تمت على حق استخدام الموجودات كما في 31 كانون الأول 2023 و2022:

2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
14,428,720	13,219,074	رصيد بداية السنة
297,670	-	إضافات خلال السنة
(39,299)	(36,971)	استبعادات خلال السنة
(1,468,017)	(1,253,708)	الاستهلاك للسنة
<u>13,219,074</u>	<u>11,928,395</u>	رصيد نهاية السنة

13. مشاريع تحت التنفيذ

يشمل هذا البند أعمال إنشاء وتشطيب مقر البنك الجديد وبعض المشاريع الأخرى. فيما يلي الحركة على المشاريع تحت التنفيذ خلال السنة:

2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
10,160,274	14,960,562	الرصيد في بداية السنة
5,230,714	9,000,339	الإضافات خلال السنة
(430,426)	(21,096)	المحول إلى عقارات وآلات ومعدات وموجودات غير ملموسة (إيضاح 11 و14)
<u>14,960,562</u>	<u>23,939,805</u>	الرصيد في نهاية السنة

إن الكلفة المتوقعة لاستكمال المشاريع تحت التنفيذ كما في 31 كانون الأول 2023 تقدر بمبلغ 7,837,100 دولار أمريكي، ويتوقع الانتهاء من هذه المشاريع خلال عام 2024.

14. موجودات غير ملموسة

يشمل هذا البند ما يلي:

2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
2,649,760	2,429,407	برامج الحاسب الآلي وأخرى
788,931	395,491	موجودات غير ملموسة ناتجة عن إستحواذ*
<u>3,438,691</u>	<u>2,824,898</u>	

* يمثل هذا البند القيمة العادلة لودائع عملاء أساسية كأصل غير ملموس والناتج من عملية توزيع مبلغ شراء الإستحواذ على البنك الأردني الكويتي فرع فلسطين خلال عام 2018.

فيما يلي تفاصيل الحركة التي تمت على موجودات غير ملموسة:

2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
3,545,294	3,438,691	الرصيد في بداية السنة
1,125,099	676,500	الإضافات خلال السنة
-	13,255	المحول من مشاريع تحت التنفيذ (إيضاح 13)
(75,595)	-	الاستبعادات خلال السنة
(1,156,107)	(1,303,548)	الإطفاء للسنة
3,438,691	2,824,898	الرصيد في نهاية السنة

15. موجودات ضريبية مؤجلة

يتم احتساب الموجودات الضريبية المؤجلة على الخسائر الإئتمانية المتوقعة المتعلقة بالتسهيلات الإئتمانية المباشرة للمرحلتين الأولى والثانية والأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية والموجودات المالية بالكلفة المطفأة بالإضافة إلى مخصصات تعويض نهاية الخدمة والقضايا. فيما يلي تفاصيل الحركة على حساب الموجودات الضريبية المؤجلة:

2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
4,550,157	3,936,122	رصيد بداية السنة
439,003	5,653,787	الإضافات خلال السنة
(1,053,038)	(933,675)	الإطفاءات للسنة
3,936,122	8,656,234	رصيد نهاية السنة

بلغ معدل ضريبة الدخل على الموجودات الضريبية المؤجلة ما نسبته 26,7% وفقاً لقوانين ضريبة الدخل السارية في فلسطين.

16. موجودات أخرى

يشمل هذا البند ما يلي:

2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
797,436	12,552,898	شيكات مقاصة
5,111,440	7,105,006	فوائد مستحقة وغير مقبوضة
3,080,528	3,219,487	ذمم مدينة
666,717	2,820,051	أدوات مالية مشتقة موجبة - عملاء
1,902,253	2,141,974	مصاريف مدفوعة مقدماً
249,256	291,928	قرطاسية ومطبوعات
4,938,010	-	مشتقات مالية موجبة - بنوك
1,277,758	-	دفعات على حساب استثمارات*
626,487	653,495	أخرى
18,649,885	28,784,839	
(485,312)	-	ينزل: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة
18,164,573	28,784,839	

* لقد قام البنك خلال العام برسمة المبلغ المتبقي من صافي القرض الممنوح مع الفوائد المستحقة للشركة العربية للفنادق، حيث حصل البنك على 882,470 سهماً بقيمة اسمية دينار أردني للسهم الواحد.

17. ودائع سلطة النقد الفلسطينية

2022	2023
دولار أمريكي	دولار أمريكي
-	16,643,507
56,705,400	-
56,705,400	16,643,507

ودائع لأجل تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر
ودائع لأجل تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر

18. ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

2022	2023
دولار أمريكي	دولار أمريكي
985,806	403,635
-	8,002,625
522,500	1,000,000
1,508,306	9,406,260
2,143,942	-
-	-
3,652,248	9,406,260

بنوك ومؤسسات مصرفية داخل فلسطين:
حسابات جارية وتحت الطلب
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر
ودائع تبادلية تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر

بنوك ومؤسسات مصرفية خارج فلسطين:
حسابات جارية وتحت الطلب
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر

19. ودائع العملاء

2022	2023
دولار أمريكي	دولار أمريكي
363,435,721	425,029,188
320,263,427	345,255,052
381,838,894	366,297,585
1,065,538,042	1,136,581,825

حسابات جارية وتحت الطلب
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
ودائع التوفير

- بلغت ودايع القطاع العام مبلغ 10,591,760 دولار أمريكي و11,406,435 دولار أمريكي أي ما نسبته 0,93% و1,07% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2023 و2022، على التوالي.
- بلغت الودائع التي لا تتقاضى فوائد مبلغ 425,361,238 دولار أمريكي و364,595,104 دولار أمريكي أي ما نسبته 37,42% و34,22% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2023 و2022، على التوالي.
- بلغت الودائع الجامدة مبلغ 29,723,960 دولار أمريكي و31,169,473 دولار أمريكي أي ما نسبته 2,62% و2,93% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2023 و2022، على التوالي.
- بلغت الودائع لغير المقيمين مبلغ 29,954,139 دولار أمريكي و28,688,131 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2023 و2022، على التوالي.

20. تأمينات نقدية

يشمل هذا البند تأمينات نقدية مقابل:

2022	2023
دولار أمريكي	دولار أمريكي
54,443,774	68,049,631
8,992,653	7,008,843
37,228,757	32,097,015
100,665,184	107,155,489

تسهيلات ائتمانية مباشرة
تسهيلات ائتمانية غير مباشرة
أخرى

21. قروض مساندة

حصل البنك خلال عام 2019 على قروض مساندة بموجب اتفاقيات تم توقيعها بمجموع 15,000,000 دولار أمريكي بنسبة فائدة سنوية 5%، تسدد على أساس 5 أقساط سنوية بعد فترة سماح تتراوح بين أربعة وخمسة أشهر. بلغ الرصيد القائم لهذه القروض 3,000,000 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2023.

كما حصل البنك خلال عام 2020 على قرض مساند بموجب اتفاقية تم توقيعها بمبلغ 1,000,000 دولار أمريكي بنسبة فائدة سنوية 5%، يسدد على أساس 5 أقساط سنوية بعد فترة سماح 12 شهر. بلغ الرصيد القائم لهذا القرض 400,000 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2023

كذلك حصل البنك خلال عام 2023 على قروض مساندة بموجب اتفاقيات تم توقيعها بمجموع 8,300,000 دولار أمريكي بنسبة فائدة سنوية 5,5%، على أن يسدد كل قرض بموجب دفعة واحدة بعد سبع سنوات. بلغ الرصيد القائم لهذه القروض 8,300,000 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2023.

يقوم البنك ولأغراض احتساب كفاية رأس المال باحتساب القروض كجزء من الشريحة الثانية لرأس المال البنك وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية. بلغ رصيد جميع القروض المساندة 11,700,000 دولار أمريكي و6,600,000 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2023 و2022، على التوالي.

22. قروض الاستدانة من سلطة النقد الفلسطينية

يمثل هذا البند قيمة ودائع سلطة النقد الفلسطينية وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2020/22) بهدف تخفيف الآثار الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا (كوفيد 19) على الأنشطة والمشاريع الاقتصادية خاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بحيث تستوفي سلطة النقد فائدة بنسبة 0,5% على التمويل الممنوح من قبلها ويلتزم البنك باستيفاء فائدة متناقصة بحد أقصى بنسبة 3% من المقترضين. بلغ رصيد قروض الاستدانة مبلغ 11,819,673 دولار أمريكي و13,326,096 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2023 و2022، على التوالي.

23. أموال مقترضة

فيما يلي تفاصيل هذا البند:

2022	2023
دولار أمريكي	دولار أمريكي
-	3,311,100
1,666,667	-
1,666,667	3,311,100

وزارة المالية*
البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية**

* حصل البنك خلال عام 2023 على قرض بمبلغ 3,000,000 يورو من وزارة المالية، حيث يأتي هذا القرض ضمن إطار الاتفاقية المبرمة بتاريخ 11 تشرين الثاني 2010 مع وزارة المالية والتي تهدف إلى تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة وشركات القطاع الخاص. يسدد هذا القرض بموجب 18 قسط نصف سنوي ولمدة 10 سنوات، يبدأ السداد بعد فترة سماح مدتها 12 شهر، كما لا يستحق على هذا القرض أي فوائد.

بلغ رصيد القرض مضافاً إليه رصيد الفوائد المؤجلة مبلغ 3,311,100 دولار أمريكي كما 31 كانون الأول 2023، يمثل هذا المبلغ رصيد القرض بالكلفة المطفأة والتي تمثل التدفقات النقدية المتوقعة المخصصة للمبلغ الأصلي للقرض فيما يلي تفاصيل هذا البند:

2023
دولار أمريكي
2,795,793
515,307
3,311,100

رصيد القرض
إيرادات فوائد مؤجلة***

*** يمثل الفرق بين مبلغ القرض والقيمة العادلة للقرض. يتم إطفاء الإيرادات المؤجلة على فترة القرض. يتم احتساب مصاريف الفوائد على القرض باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ويتم فيدها في قائمة الدخل الموحدة.

كانت الحركة على رصيد القرض بالكلفة المطفأة وإيرادات الفوائد المؤجلة كما يلي:

رصيد بداية السنة	إضافات	إيرادات فوائد مؤجلة متحققة	فوائد على أموال مقترضة	رصيد نهاية السنة
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
-	2,688,070	-	107,723	2,795,793
-	623,030	(107,723)	-	515,307
-	3,311,100	(107,723)	107,723	3,311,100

31 كانون الأول 2023
رصيد القرض بالكلفة
المطفأة

إيرادات فوائد مؤجلة

** قام البنك خلال عام 2021 بتوقيع اتفاقية قرض مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بمبلغ 5 مليون دولار أمريكي بهدف تمويل تسهيلات ائتمانية لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسط. يسدد هذا القرض بموجب ثلاثة أقساط نصف سنوية، يبدأ السداد بعد فترة سماح ستة أشهر، حيث استحق القسط الأول بتاريخ 31 كانون الثاني 2022 وانتهى السداد بتاريخ 31 كانون الثاني 2023. استحق على القرض فائدة سنوية بمعدل 3,5% + سوفر.

24. مطلوبات متعلقة بعقود الإيجار

فيما يلي تفاصيل الحركة التي تمت على مطلوبات عقود الإيجار:

2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
14,659,176	13,533,801	رصيد بداية السنة
297,670	-	إضافات خلال السنة
(82,694)	(77,798)	استيعادات للسنة
443,817	415,834	تكاليف التمويل للسنة
(1,784,168)	(1,383,619)	الإيجارات المدفوعة خلال السنة
13,533,801	12,488,218	رصيد نهاية السنة

منها:

2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
1,383,619	1,333,619	مطلوبات عقود الإيجار قصيرة الأجل
12,150,182	11,154,599	مطلوبات عقود الإيجار طويلة الأجل
13,533,801	12,488,218	

تم خصم مطلوبات العقود المستأجرة باستخدام نسبة عائد 3,25%.

إن قيمة مصروف الإيجار للعقود قصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة والتي تم الاعتراف بها في قائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022 بلغت 342,125 دولار أمريكي و 147,363 دولار أمريكي، على التوالي (إيضاح 37).

25. مخصصات الضرائب

2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
5,617,862	2,617,917	الرصيد بداية السنة
6,627,327	9,447,600	تخصيص السنة
(247,380)	(241,888)	خصم تشجيعي
(2,960,035)	-	فائض مخصص سنوات سابقة
(6,912,497)	(4,169,639)	سلفيات وضرائب مدفوعة
492,640	371,393	فروقات عملة
2,617,917	8,025,383	رصيد نهاية السنة

توصل البنك إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة عن نتائج أعماله حتى عام 2021. قام البنك بتقديم الإقرار الضريبي عن نتائج أعماله لعام 2022 في موعده ويتابع المستشار الضريبي إجراء المخالصات النهائية.

بلغت النسبة القانونية لضريبة الدخل 15%، كما بلغت النسبة القانونية لضريبة القيمة المضافة 16% وذلك كما في 31 كانون الأول 2023. استناداً لأحكام القرار بقانون رقم (4) لسنة 2014 بشأن تعديل القرار بقانون رقم (8) لعام 2011 بشأن ضريبة الدخل، فإن ضريبة الدخل على الأرباح الناجمة عن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تستوفى بنسبة 10% من تلك الأرباح.

وفقاً لرأي إدارة البنك والمستشار الضريبي للبنك، فإن المخصصات المكونة لمواجهة الالتزامات الضريبية كافية.

تمثل الضرائب الظاهرة في قائمة الدخل الموحدة ما يلي:

2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
6,627,327	9,447,600	التخصيص للسنة الحالية
614,035	(4,720,112)	موجودات ضريبية مؤجلة (إيضاح 15)
(2,960,035)	-	فائض مخصص سنوات سابقة
(247,380)	(241,888)	خصم على السلفيات مدفوعة
4,033,947	4,485,600	مصروف الضرائب للسنة

فيما يلي ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي لبنك القدس:

2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
24,934,508	13,665,516	الربح المحاسبي
20,042,033	19,246,962	صافي الربح الخاضع لضريبة القيمة المضافة
2,764,418	2,565,829	ضريبة القيمة المضافة
9,683,286	5,971,304	الدخل الخاضع لضريبة الدخل
1,973,223	1,695,696	ضريبة الدخل
4,737,641	4,261,525	الضرائب المستحقة عن السنة
6,627,327	9,447,600	الضرائب المخصص لها خلال السنة
%27	%69	نسبة الضريبة الفعلية

26. مخصصات متنوعة

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على حساب مخصصات متنوعة خلال السنة:

رصيد نهاية السنة	المدفوع خلال السنة	المخصص خلال السنة	رصيد بداية السنة
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
8,086,847	(3,493,770)	3,239,231	8,341,386
653,698	-	-	653,698
8,740,545	(3,493,770)	3,239,231	8,995,084
8,341,386	(1,630,334)	1,875,209	8,096,511
653,698	(12,396)	330,000	336,094
8,995,084	(1,642,730)	2,205,209	8,432,605

31 كانون الأول 2023

تعويض نهاية الخدمة

مخصص قضايا

31 كانون الأول 2022

تعويض نهاية الخدمة

مخصص قضايا

يتم التخصيص لتعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الساري المفعول في فلسطين ونظام شؤون الموظفين الخاص بالبنك.

27. مطلوبات أخرى

2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
-	10,139,612	أدوات مالية مشتقة سالبة - بنوك
8,878,267	3,443,433	شيكات مصدقة وحوالات واردة
4,900,685	3,435,363	فوائد مستحقة غير مدفوعة
623,932	2,434,357	ذمم دائنة
2,736,899	2,322,186	عمولات مقبوضة غير مستحقة
1,844,999	1,648,195	مكافآت وحوافز ومصاريف مستحقة
614,800	614,800	مكافآت مستحقة لأعضاء مجلس الإدارة

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية غير المباشرة

251,875	451,196	(إيضاح 49)
244,716	335,812	توزيعات أرباح نقدية غير مدفوعة
244,721	68,245	أمانات مؤقتة
802,534	2,948,457	أخرى
<u>21,143,428</u>	<u>27,841,656</u>	

28. توزيعات أرباح نقدية وأسهم

أقرت الهيئة العامة للبنك في جلستها العادية التي إنعقدت بتاريخ 19 آذار 2023 توزيع أرباح بمبلغ 10,000,000 دولار أمريكي كأرباح نقدية على مساهمي البنك كلٌ بنسبة ما يملكه من أسهم البنك.

كما وأقرت الهيئة العامة للبنك في جلستها العادية التي إنعقدت بتاريخ 26 نيسان 2022 توزيع أرباح بمبلغ 9,834,400 دولار أمريكي وذلك بواقع 3,566,204 دولار أمريكي كتوزيعات أسهم و6,268,196 دولار أمريكي كأرباح نقدية على مساهمي البنك كلٌ بنسبة ما يملكه من أسهم البنك.

29. احتياطات

- احتياطي إجباري

وفقاً لقانون المصارف يقتطع ما نسبته 10% من الأرباح الصافية سنوياً تخصص لحساب الاحتياطي الإجباري. لا يجوز وقف هذا الاقتطاع قبل أن يبلغ مجموع المبالغ المتجمعة لهذا الحساب ما يعادل رأسمال البنك. لا يجوز توزيع الاحتياطي الإجباري على المساهمين إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

- احتياطي مخاطر مصرفية عامة

يمثل هذا البند قيمة احتياطي المخاطر الذي تم اقتطاعه وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2015/6) بنسبة 1,5% من التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد طرح مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية والفوائد والعمولات المتعلقة و0,5% من التسهيلات الائتمانية غير المباشرة. وفقاً لتعميم سلطة النقد الفلسطينية رقم (2013/53)، لا يتم تكوين احتياطي مخاطر مصرفية عامة مقابل التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حال انطبقت عليها الشروط الواردة في التعميم. قام البنك خلال عام 2018 بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) وتسجيل أثر المعيار من حساب هذا الاحتياطي بما يتعلق بالخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بالمرحلتين الأولى والثانية وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/2). لا يجوز التصرف بهذا الاحتياطي أو توزيعه إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية وبناءً على قرار الهيئة العامة للبنك.

- احتياطي التقلبات الدورية

يمثل بند احتياطي التقلبات الدورية قيمة الاقتطاعات التي تمت وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2015/6) وبنسبة 15% من صافي الارباح بعد الضرائب، حيث توقف المصرف عن اقتطاع هذه النسبة و اضافتها على بند الاحتياطي بموجب تعليمات رقم (2018/01) والتي حددت ما نسبته 0,57% من الاصول المرجحة بالمخاطر كمصد رأس المال المضاد للتقلبات الدورية، وقد سمحت التعليمات للمصارف استغلال المبالغ المكونة في بند احتياطي التقلبات الدورية لأغراض هذا المصد، وبموجب التعليمات رقم (2019/13) تم احتساب ما نسبته 0,66% من الاصول المرجحة بالمخاطر كمصد رأس المال المضاد للتقلبات الدورية للعام 2019. وقد أصدرت سلطة النقد الفلسطينية خلال عام 2022 تعليمات رقم (2022/8) بشأن مصد رأس المال المضاد للتقلبات الدورية بحيث تكون النسبة 0,5% من الأصول المرجحة بالمخاطر والالتزام بتكوين المصد خلال مدة أقصاها 31 آذار 2023 والافصاح ضمن البيانات المالية المرحلية والختامية اعتباراً من شهر حزيران 2023. كما يحظر على المصرف التصرف بالمبالغ المرصدة في بند احتياطي التقلبات الدورية باستثناء الرسالة وذلك بعد الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

30. الفوائد الدائنة

يشمل هذا البند الفوائد الدائنة على الحسابات التالية:

2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
59,354,960	64,880,354	قروض
6,521,924	7,152,752	حسابات جارية مدينة وحسابات طلب مكشوفة
2,726,225	4,000,399	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
1,283,147	3,499,148	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
1,266,803	1,407,362	بطاقات الائتمان
-	107,723	إيرادات فوائد مؤجلة متحققة
553,495	60,317	كمبيالات مخصصة
71,706,554	81,108,055	

31. الفوائد المدينة

يشمل هذا البند ما يلي:

2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
8,651,836	9,807,352	فوائد على ودائع العملاء:
181,020	202,962	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
1,211	147,511	حسابات جارية وتحت الطلب
8,834,067	10,157,825	ودائع التوفير
1,389,681	978,330	تأمينات نقدية
388,000	588,893	فوائد على القروض المساندة
1,338,448	354,300	فوائد على ودائع سلطة النقد الفلسطينية
82,247	149,983	فوائد على ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
584,821	133,719	فوائد على أموال المقترضة
12,617,264	12,363,050	

32. صافي إيرادات العمولات

2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
		عمولات دائنة
4,875,300	4,396,428	تسهيلات ائتمانية مباشرة
1,760,764	1,706,717	عمولة إدارة حساب
1,844,313	1,569,865	حوالات بنكية
974,386	1,330,887	شيكات
1,531,566	1,236,190	خدمات بنكية مختلفة
947,777	1,081,153	تسهيلات ائتمانية غير مباشرة
11,934,106	11,321,240	
		عمولات مدينة
3,444,291	3,376,285	مصارييف عمولات أخرى
667,748	544,198	بنوك ومؤسسات خارجية
112,499	110,287	بنوك ومؤسسات محلية
4,224,538	4,030,770	
7,709,568	7,290,470	

33. إيرادات أخرى، بالصافي

2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
250,435	258,803	إيرادات دفاتر شيكات
27,876	23,163	إيرادات فاكس وبرقيات وهاتف
75,130	12,781	أيجار الصناديق الحديدية
659,870	633,128	إيرادات أخرى متفرقة
1,013,311	927,875	

34. صافي أرباح محفظة موجودات مالية

2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
-	1,763,434	توزيعات أرباح من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى
1,127,221	544,513	توزيعات أرباح من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
516,932	101,724	أرباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
1,780,249	(144,221)	(خسائر) أرباح تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
3,424,402	2,265,450	

35. صافي إعادة قياس مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة

يشمل هذا البند صافي إعادة القياس لمخصص الخسائر الائتمانية:

2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
18,987,157	15,372,129	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:
		خسائر ائتمانية على تسهيلات ائتمانية مباشرة من المرحلة الثالثة
(3,115,431)	17,707,162	صافي إضافات والتناقلات بين مخصصات الخسائر الائتمانية للتسهيلات المباشرة من المرحلتين الأولى والثانية
83,538	68,005	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على تسهيلات ائتمانية مباشرة مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات
484,853	(3,321)	(استرداد) مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على موجودات مالية بالكلفة المطفأة
(150,955)	13,846	مخصص (استرداد) خسائر ائتمانية متوقعة على أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
(78,647)	199,321	مخصص (استرداد) خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة
16,210,515	33,357,142	المسترد من مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:

استرداد خسائر ائتمانية على تسهيلات ائتمانية مباشرة من المرحلة الثالثة
استرداد خسائر ائتمانية متوقعة على تسهيلات ائتمانية مباشرة مضى على تعثرها
أكثر من 6 سنوات

(4,869,842)	(3,856,207)
(335,284)	(694,136)
(5,205,126)	(4,550,343)
11,005,389	28,806,799

36. نفقات الموظفين

2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
15,301,196	16,147,622	رواتب وأجر ومنافع
2,501,026	2,709,829	ضريبة القيمة المضافة على الرواتب
1,875,209	3,239,231	مكافأة نهاية الخدمة
878,045	887,962	مصاريف طبية
660,344	701,025	مساهمة البنك في صندوق الإيداع*
331,052	322,764	سفر وانتقال
293,334	265,339	مصاريف تدريب
110,670	108,755	ملابس
58,568	46,744	مصاريف التأمين على حياة الموظفين
53,269	156,456	بدل إجازات موظفين
5,705	4,891	أخرى
22,068,418	24,590,618	

* يمثل هذا البند مساهمة البنك في صندوق إيداع الموظفين حيث تبلغ نسبة مساهمة البنك 10% من راتب الموظفين الأساسي، أما مساهمة الموظفين فهي 5% من الراتب الأساسي وتقطع بشكل شهري ويجوز زيادة هذه المساهمة لتصل إلى 10%.

37. مصاريف تشغيلية أخرى

2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
1,939,923	2,073,276	صندوق ضمان الودائع*
1,759,440	2,023,013	برمجيات
1,927,589	1,876,189	بريد وهاتف وسويقت
1,060,810	1,111,954	صيانة
836,904	973,788	نفقات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة
913,652	886,993	أتعاب استشارية ومصاريف قضائية
810,518	733,542	مياه وكهرباء وتدفئة
556,912	715,099	تبرعات ورعايات**
1,689,795	701,437	خسائر تدني واستبعاد عقارات وآلات ومعدات
378,103	597,167	مصاريف دعائية وإعلان
541,199	526,601	رسوم ورخص واشتراقات
463,804	418,170	تنظيفات
443,817	415,834	الفائدة على مطلوبات الإيجار (إيضاح 24)
342,802	369,321	مصاريف مقاصة
407,149	350,719	قرطاسية ومطبوعات ودفاتر شيكات
147,363	342,125	إيجارات (إيضاح 24)
342,084	304,037	مصاريف تأمين
		مصاريف اجتماعات
271,654	278,592	
224,137	226,763	رسوم وضرائب
390,518	215,136	خدمات
197,476	194,695	مواصلات ومصاريف سيارات
140,916	121,023	ضيافة
330,000	-	مخصص قضايا
566,338	446,400	أخرى
16,682,903	15,901,874	

* قامت مؤسسة ضمان الودائع بتاريخ 9 تشرين الثاني 2021 إصدار تعميم رقم (2021/2) بخصوص رفع نسبة رسوم الاشتراك الثابتة لتصبح 0,2% من متوسط اجمالي الودائع الخاضعة وذلك اعتباراً من مطلع عام 2022.

** يقوم البنك بتقديم التبرعات والرعايات في المجالات الاجتماعية والرياضية وغيرها من المجالات وذلك ضمن سياسة البنك لبناء أواصر الثقة بين لبنات المجتمع المختلفة. بلغت نسبة التبرعات من صافي ربح السنة 7,79% لعام 2023 مقابل 2,66% لعام 2022.

38. غرامات سلطة النقد الفلسطينية

يمثل هذا البند غرامات مفروضة من سلطة النقد الفلسطينية على البنك خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 لمخالفة البنك لبعض تعليمات سلطة النقد الفلسطينية والقوانين ذات العلاقة.

39. الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	ربح السنة العائد لمساهمي البنك
20,313,151	8,960,718	
سهم	سهم	المعدل المرجح لعدد الأسهم المكتتب بها
100,000,000	100,000,000	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة
0,20	0,09	

40. النقد وما في حكمه

2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
218,215,090	238,968,409	يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
156,318,151	100,567,081	ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية وسلطة النقد التي تستحق خلال ثلاثة أشهر
(3,652,248)	(26,049,767)	ينزل: ودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر
(283,527)	(14,562,159)	ينزل: نقد مقيد السحب
(14,272,758)	(15,693,841)	ينزل: متطلبات الاحتياطي الإلزامي النقدي
(107,135,979)	(109,772,528)	
249,188,729	173,457,195	

41. المعاملات مع الجهات ذات العلاقة

يعتبر البنك المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وأية شركات يسيطرون عليها أو لهم القدرة على التأثير بها كجهات ذات علاقة. تتم المعاملات مع الجهات ذات علاقة ضمن النشاط الطبيعي للبنك وبشروط معادلة لتلك السائدة في المعاملات البنكية مع الأطراف الأخرى. فيما يلي الأرصدة والمعاملات التي تمت مع هذه الجهات ذات العلاقة:

2022	2023	طبيعة العلاقة	بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة:
دولار أمريكي	دولار أمريكي		
5,128,361	5,407,307	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مساهمون واطراف ذوي صلة للمساهمين	تسهيلات ائتمانية مباشرة
6,303,480	5,912,731	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مساهمون واطراف ذوي صلة للمساهمين	تسهيلات ائتمانية مباشرة ودائع العملاء
2,461,721	1,774,607	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مساهمون واطراف ذوي صلة للمساهمين	ودائع العملاء
2,754,161	3,906,332	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المستحقة
614,800	614,800	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	تسهيلات ائتمانية غير مباشرة
14,905	2,781	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مساهمون واطراف ذوي صلة للمساهمين	تسهيلات ائتمانية غير مباشرة
2,689,090	2,504,016	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مساهمون واطراف ذوي صلة للمساهمين	السقوف غير المستغلة
347,183	418,877	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مساهمون واطراف ذوي صلة للمساهمين	السقوف غير المستغلة
4,087,795	4,169,658	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مساهمون واطراف ذوي صلة للمساهمين	بنود قائمة الدخل الموحدة:
298,731	215,556	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مساهمون واطراف ذوي صلة للمساهمين	فوائد وعمولات دائنة
82,225	455,711	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مساهمون واطراف ذوي صلة للمساهمين	فوائد وعمولات دائنة
6,100	16,062	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مساهمون واطراف ذوي صلة للمساهمين	فوائد وعمولات مدينة
8,509	10,002	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	فوائد وعمولات مدينة
836,904	973,788	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	مكافآت وأتعاب أعضاء مجلس الإدارة*
1,981,412	1,626,042	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	الرواتب والمصاريف المتعلقة بها

تشكل التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لجهات ذات علاقة كما في 31 كانون الأول 2023 و 2022 ما نسبته 1,14% و 1,23% على التوالي من صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة. علماً بأن تسهيلات جهات ذات علاقة تمثل تسهيلات ممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية أو بكفالتهم ومساهمون واطراف ذوي صلة للمساهمين.

تشكل التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لجهات ذات علاقة كما في 31 كانون الأول 2023 و 2022 ما نسبته 6,64% و 7,49% على التوالي من قاعدة رأسمال البنك.

تتراوح أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لجهات ذات علاقة بالدولار الأمريكي بين 3% إلى 7,5%.

تتراوح أسعار الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكي بين 1,5% إلى 4,05%.

تتراوح أسعار الفائدة على الودائع باليورو بين 0,5% إلى 2%.

* يتضمن هذا البند مكافآت أعضاء مجلس إدارة بنك القدس بمبلغ 607,067 دولار أمريكي ومبلغ 614,800 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2023 و 2022.

فيما يلي تفاصيل مكافآت أعضاء مجلس إدارة البنك لعامي 2022 و2023:

2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
80,000	80,000	أكرم عبد اللطيف جراب
50,000	50,000	دريد عبد اللطيف جراب
40,000	40,000	هيئة التقاعد الفلسطينية (ممثلةً بالدكتور عدنان أبو الحمص)
40,000	40,000	وليد نجيب الأحمد
40,000	40,000	عاهد فايق بسيسو
40,000	40,000	شركة الشروق (ممثلةً بالسيد إبراهيم عبد الفتاح أبو دية)
40,000	40,000	البنك الأردني الكويتي (ممثلاً بالسيد هيثم البطيخي)
40,000	40,000	ربي مسروجي العلمي
40,000	40,000	صالح جبر احميد
-	26,667	زيد وليد الجلال
40,000	6,667	د. حامد عبد الغني جبر
40,000	40,000	منتصر عزت أبو دواس
40,000	40,000	د. ماجد عوني أبو رمضان
530,000	523,334	
84,800	83,733	ضريبة القيمة المضافة
614,800	607,067	

42. قياس القيمة العادلة

يمثل الجدول التالي التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة لموجودات البنك. فيما يلي الإفصاحات الكمية لقياس القيمة العادلة والتسلسل الهرمي للموجودات كما في 31 كانون الأول 2023 و2022:

قياس القيمة العادلة باستخدام			31 كانون الأول 2023		تاريخ القياس
معطيات جوهريّة لا يمكن ملاحظتها (المستوى الثالث)	معطيات جوهريّة يمكن ملاحظتها (المستوى الثاني)	أسعار التداول في أسواق مالية نشطة (المستوى الأول)	المجموع	دولار أمريكي	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
-	-	324,448	324,448	324,448	31 كانون الأول 2023
-	-	2,207,032	2,207,032	2,207,032	31 كانون الأول 2023
-	-	1,725,802	1,725,802	1,725,802	31 كانون الأول 2023
-	-	22,072,109	22,072,109	22,072,109	31 كانون الأول 2023
998,282	-	-	998,282	998,282	31 كانون الأول 2023
-	2,820,051	-	2,820,051	2,820,051	31 كانون الأول 2023
-	20,068,772	7,187,150	27,255,922	27,255,922	31 كانون الأول 2023
-	-	1,523,565	1,523,565	1,523,565	31 كانون الأول 2023
18,935,798	-	-	18,935,798	18,935,798	31 كانون الأول 2023
8,002,292	-	-	8,002,292	8,002,292	31 كانون الأول 2023
-	10,139,612	-	10,139,612	10,139,612	31 كانون الأول 2023

موجودات مالية:

موجودات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة:

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر (إيضاح 7):

مدرجة - بورصة فلسطين
مدرجة - أسواق مالية أجنبية

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى (إيضاح 8):

مدرجة - بورصة فلسطين
مدرجة - أسواق مالية أجنبية
غير مدرجة

الأدوات المالية المشتقة (إيضاح 44):

مشتقات مالية موجبة - عملاء
موجودات مالية تم الإفصاح عن قيمتها العادلة:

موجودات مالية بالكلفة المطفأة (إيضاح 9):

أدوات خزينة أجنبية -
مدرجة

سندات مالية أجنبية - مدرجة
سندات مالية أجنبية - غير

مدرجة
سندات مالية محلية - غير
مدرجة

مطلوبات مالية:

مطلوبات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة:

الأدوات المالية المشتقة (إيضاح 44):

مشتقات مالية سالبة - بنوك

قياس القيمة العادلة باستخدام					31 كانون الأول 2022
معطيات جوهريّة لا يمكن ملاحظتها (المستوى الثالث) دولار أمريكي	معطيات جوهريّة يمكن ملاحظتها (المستوى الثاني) دولار أمريكي	أسعار التداول في اسواق مالية نشطة (المستوى الأول) دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي	تاريخ القياس	
-	-	16,925	16,925	31 كانون الأول 2022	موجودات مالية: موجودات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة: موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر (إيضاح 7): مدرجة - بورصة فلسطين
-	-	2,265,867	2,265,867	31 كانون الأول 2022	مدرجة - أسواق مالية أجنبية
-	-	2,179,899	2,179,899	31 كانون الأول 2022	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى (إيضاح 8): مدرجة - بورصة فلسطين
-	-	27,263,174	27,263,174	31 كانون الأول 2022	مدرجة - أسواق مالية أجنبية
739,750	-	-	739,750	31 كانون الأول 2022	غير مدرجة الأدوات المالية المشتقة (إيضاح 44): مشتقات مالية موجبة - عملاء مشتقات مالية موجبة - بنوك
-	666,717	-	666,717	31 كانون الأول 2022	موجودات مالية تم الإفصاح عن قيمتها العادلة: موجودات مالية بالكلفة المطفأة (إيضاح 9): أنونات خزينة حكومية محلية
-	4,938,010	-	4,938,010	31 كانون الأول 2022	سندات مالية أجنبية - غير مدرجة سندات مالية محلية - غير مدرجة
6,762,357	-	-	6,762,357	31 كانون الأول 2022	
25,909,603	-	-	25,909,603	31 كانون الأول 2022	
7,702,302	-	-	7,702,302	31 كانون الأول 2022	

تم خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 إجراء تحويل لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى من المستوى الثالث إلى المستوى الأول. كما لم يتم إجراء تحويلات لأدوات مالية بين المستويين الأول والثالث.

لم يتم خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 إجراء تحويلات لأدوات مالية بين المستويين الأول والثاني كما لم يتم إجراء أية تحويلات من وإلى المستوى الثالث.

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

يمثل الجدول التالي مقارنة للقيم الدفترية والقيم العادلة للأدوات المالية كما في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

القيمة العادلة		القيمة الدفترية		
2022	2023	2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
218,215,090	238,968,409	218,215,090	238,968,409	موجودات مالية
156,316,304	100,551,388	156,316,304	100,551,388	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
931,522,963	992,027,915	931,522,963	992,027,915	أرصدة وودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	-	-	-	تسهيلات ائتمانية مباشرة
2,282,792	2,531,480	2,282,792	2,531,480	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر:
-	-	-	-	أسهم مدرجة
29,443,073	23,797,911	29,443,073	23,797,911	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى:
739,750	998,282	739,750	998,282	أسهم مدرجة
-	-	-	-	أسهم غير مدرجة
6,762,357	-	6,762,357	-	موجودات مالية بالكلفة المطفأة:
-	27,255,922	-	26,800,337	أذونات خزينة حكومية محلية
-	1,523,565	-	1,501,989	أذونات خزينة أجنبية - مدرجة
25,909,603	18,935,798	25,909,603	18,935,798	سندات مالية أجنبية - مدرجة
7,702,302	8,002,292	7,702,302	8,002,292	سندات مالية أجنبية - غير مدرجة
15,220,618	26,350,937	15,220,618	26,350,937	سندات مالية محلية - غير مدرجة
1,394,114,852	1,440,943,899	1,394,114,852	1,440,466,738	موجودات مالية أخرى
				مجموع الموجودات
56,705,400	16,643,507	56,705,400	16,643,507	مطلوبات مالية
3,652,248	9,406,260	3,652,248	9,406,260	ودائع سلطة النقد الفلسطينية
1,065,538,042	1,136,581,825	1,065,538,042	1,136,581,825	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
100,665,184	107,155,489	100,665,184	107,155,489	ودائع العملاء
6,600,000	11,700,000	6,600,000	11,700,000	تأمينات نقدية
13,326,096	11,819,673	13,326,096	11,819,673	قروض مساندة
1,666,667	2,795,793	1,666,667	3,311,100	قروض الاستدامة من سلطة النقد الفلسطينية
13,533,801	12,488,218	13,533,801	12,488,218	أموال مقرضة
18,154,654	25,068,274	18,154,654	25,068,274	مطلوبات متعلقة ب عقود الإيجار
1,279,842,092	1,333,659,039	1,279,842,092	1,334,174,346	مطلوبات مالية أخرى
				مجموع المطلوبات

- تم إظهار القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية وفقاً للقيم التي يمكن أن تتم بها عمليات التبادل بين جهات معنية بذلك، باستثناء عمليات البيع الإجبارية أو التصفية.
- إن القيم العادلة للنقد والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية والموجودات المالية الأخرى وودائع سلطة النقد الفلسطينية والبنوك والمؤسسات المصرفية وودائع العملاء والتأمينات النقدية والمطلوبات المالية الأخرى هي مقارنة بشكل كبير لقيمتها الدفترية وذلك لكون تلك الأدوات ذات فترات سداد أو تحصيل قصيرة الأجل.
- تم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى المدرجة في الأسواق المالية وفقاً لأسعار تداولها في تاريخ القوائم المالية الموحدة.
- تم إظهار الأموال المقرضة والقروض المساندة وقروض الاستدامة والمطلوبات المتعلقة بعقود الإيجار والموجودات المالية بالكلفة المطفأة بطريقة خصم التدفقات النقدية المتوقعة باستخدام أسعار الفوائد السائدة في الأسواق المالية.
- تم تحديد القيمة العادلة للتسهيلات الائتمانية من خلال دراسة المتغيرات المختلفة مثل أسعار الفوائد وعوامل المخاطر وقدرة المدين. لا تختلف القيمة الدفترية للتسهيلات الائتمانية عن قيمتها العادلة كما في 31 كانون الأول 2023.

4.3 التركيز في الموجودات والمطلوبات

2023					
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	الأردن	داخل فلسطين
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
238,968,409	-	-	-	-	238,968,409
100,551,388	809,044	15,632,722	36,454,321	18,112,197	29,543,104
992,027,915	37,287,919	-	-	5,527,243	949,212,753
2,531,480	1,839,794	-	367,238	-	324,448
24,796,193	391,781	-	-	21,821,389	2,583,023
55,240,416	9,563,395	-	-	37,674,729	8,002,292
2,073,275	-	-	-	-	2,073,275
16,378,240	-	-	-	-	16,378,240
11,928,395	-	-	-	-	11,928,395
23,939,805	-	-	-	-	23,939,805
2,824,898	-	-	-	-	2,824,898
8,656,234	-	-	-	-	8,656,234
28,784,839	-	-	-	-	28,784,839
1,508,701,487	49,891,933	15,632,722	36,821,559	83,135,558	1,323,219,715

16,643,507	-	-	-	-	16,643,507	ودائع سلطة النقد الفلسطينية
9,406,260	-	-	-	-	9,406,260	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
1,136,581,825	-	-	-	29,954,139	1,106,627,686	ودائع العملاء
107,155,489	-	-	-	-	107,155,489	تأمينات نقدية
11,700,000	-	-	-	-	11,700,000	قروض مساندة
11,819,673	-	-	-	-	11,819,673	قروض الاستدامة من سلطة النقد
3,311,100	-	-	-	-	3,311,100	أموال مقترضة
12,488,218	-	-	-	-	12,488,218	مطلوبات عقود الايجار
8,025,383	-	-	-	-	8,025,383	مخصصات الضرائب
8,740,545	-	-	-	-	8,740,545	مخصصات متنوعة
27,841,656	-	-	-	-	27,841,656	مطلوبات أخرى
<u>1,353,713,656</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>29,954,139</u>	<u>1,323,759,517</u>	مجموع المطلوبات
100,000,000	-	-	-	-	100,000,000	رأس المال المدفوع
13,801,460	-	-	-	-	13,801,460	احتياطي إيجاري
1,863,517	-	-	-	-	1,863,517	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
4,757,269	-	-	-	-	4,757,269	احتياطي التقلبات الدورية
1,240,653	-	-	-	-	1,240,653	احتياطي القيمة العادلة
30,802,047	-	-	-	-	30,802,047	أرباح مدورة
152,464,946	-	-	-	-	152,464,946	صافي حقوق ملكية مساهمي البنك
2,522,885	-	-	-	-	2,522,885	حقوق جهات غير مسيطرة
154,987,831	-	-	-	-	154,987,831	صافي حقوق الملكية
<u>1,508,701,487</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>29,954,139</u>	<u>1,478,747,348</u>	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
						بنود خارج قائمة المركز المالي
						الموحدة:
45,049,280	-	-	-	-	45,049,280	كفالات
16,016,135	-	-	-	-	16,016,135	اعتمادات مستندية
1,586,412	-	-	-	-	1,586,412	قبولات
88,635,477	-	-	-	-	88,635,477	سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة
<u>151,287,304</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>151,287,304</u>	غير مستغلة

المجموع	اخرى	امريكا	اوروپا	الأردن	داخل فلسطين	
دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	
218,215,090	-	-	-	-	218,215,090	نقد وارصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
156,316,304	38,255,728	37,576,072	31,352,842	48,599,562	532,100	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
2,282,792	-	-	-	2,265,867	16,925	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
931,522,963	41,397,051	-	-	7,501,071	882,624,841	تسهيلات ائتمانية مباشرة موجودة مالي بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى
30,182,823	1,554,503	-	-	26,448,421	2,179,899	موجودات مالية بالكلفة المطفاة
40,374,262	637,393	-	-	25,272,211	14,464,658	استثمار في شركات حليفة
1,941,691	-	-	-	-	1,941,691	عقارات والآلات ومعدات
17,516,182	-	-	-	-	17,516,182	حق استخدام الموجودات
13,219,074	-	-	-	-	13,219,074	مشاريع تحت التنفيذ
14,960,562	-	-	-	-	14,960,562	موجودات غير ملموسة
3,438,691	-	-	-	-	3,438,691	موجودات ضريبية مؤجلة
3,936,122	-	-	-	-	3,936,122	موجودات اخرى
18,164,573	-	-	-	-	18,164,573	مجموع الموجودات
<u>1,452,071,129</u>	<u>81,844,675</u>	<u>37,576,072</u>	<u>31,352,842</u>	<u>110,087,132</u>	<u>1,191,210,408</u>	
56,705,400	-	-	-	-	56,705,400	ودائع سلطة النقد الفلسطينية
3,652,248	2,143,942	-	-	-	1,508,306	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
1,065,538,042	-	-	-	28,688,131	1,036,849,911	ودائع العملاء
100,665,184	-	-	-	-	100,665,184	تأمينات نقدية
6,600,000	-	-	-	-	6,600,000	قروض مساندة
13,326,096	-	-	-	-	13,326,096	قروض الاستدانة من سلطة النقد
1,666,667	-	-	-	-	1,666,667	اموال مقترضة
13,533,801	-	-	-	-	13,533,801	مطلوبات عقود الايجار
2,617,917	-	-	-	-	2,617,917	مخصصات الضرائب
8,995,084	-	-	-	-	8,995,084	مخصصات متنوعة
21,143,428	-	-	-	-	21,143,428	مطلوبات اخرى
<u>1,294,443,867</u>	<u>2,143,942</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>28,688,131</u>	<u>1,263,611,794</u>	مجموع المطلوبات
100,000,000	-	-	-	-	100,000,000	راس المال المدفوع
12,905,387	-	-	-	-	12,905,387	احتياطي اجباري
1,863,517	-	-	-	-	1,863,517	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
4,757,269	-	-	-	-	4,757,269	احتياطي التقلبات الدورية
4,525,721	-	-	-	-	4,525,721	احتياطي القيمة العادلة
31,292,140	-	-	-	-	31,292,140	أرباح مدورة
155,344,034	-	-	-	-	155,344,034	صافي حقوق ملكية مساهمي البنك
2,283,228	-	-	-	-	2,283,228	حقوق جهات غير مسيطرة
157,627,262	-	-	-	-	157,627,262	صافي حقوق الملكية
<u>1,452,071,129</u>	<u>2,143,942</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>28,688,131</u>	<u>1,421,239,056</u>	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
						بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:
46,944,812	-	-	-	-	46,944,812	كفالات
6,775,953	-	-	-	-	6,775,953	اعتمادات مستندية
854,442	-	-	-	-	854,442	قبولات
93,654,554	-	-	-	-	93,654,554	سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة
<u>148,229,761</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>148,229,761</u>	

44. الأدوات المالية المشتقة

يوضح الجدول التالي تفاصيل الأدوات المالية المشتقة في نهاية السنة:

31 كانون الأول 2023		
القيمة الاسمية للاستحقاق	القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
296,576,884	-	2,820,051
306,716,496	10,139,612	-

مشتقات مالية موجبة- عملاء
مشتقات مالية سالبة- بنوك

31 كانون الأول 2022		
القيمة الاسمية للاستحقاق	القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
215,970,457	-	666,717
220,908,467	-	4,938,010

مشتقات مالية موجبة- عملاء
مشتقات مالية موجبة- بنوك

45. إدارة المخاطر

يقوم البنك بالإفصاح عن معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية الموحدة في تقييم طبيعة ودرجة المخاطر التي يتعرض لها البنك والناشئة عن الأدوات المالية كما بتاريخ القوائم المالية الموحدة وهي كما يلي:

إطار إدارة المخاطر

تتم إدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك وقياسها ومراقبتها بشكل مستمر لتبقى في إطار الحدود المسموح بها، ونظراً لأهمية عملية إدارة المخاطر على أرباح البنك، يتم توزيع المهام والمسؤوليات الرقابية المرتبطة بهذه المخاطر على الموظفين.

عملية إدارة المخاطر

يعتبر مجلس إدارة البنك ولجنة إدارة المخاطر مسؤولين عن تحديد ومراقبة المخاطر بالإضافة إلى وجود عدة جهات مسؤولة عن عملية إدارة مخاطر البنك في كافة مناطق تواجده.

لجنة إدارة المخاطر

تقع مسؤولية تطوير إستراتيجية المخاطر وتطبيق المبادئ والأطر العامة والحدود المسموح بها على لجنة إدارة المخاطر.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها من خلال مراقبة الحدود المسموح بها لكل نوع من أنواع المخاطر. تعكس هذه الحدود استراتيجية عمل البنك وعوامل السوق المختلفة المحيطة بالإضافة إلى مستوى المخاطر المقبول. يتم جمع المعلومات من الدوائر المختلفة وتحليلها للتعرف المبكر على المخاطر المتوقعة التي قد تنجم عنها. تعرض هذه المعلومات على مجلس إدارة البنك ولجنة إدارة المخاطر والدوائر التنفيذية لإدارة المخاطر.

المخاطر

يتبع البنك سياسات لإدارة المخاطر المختلفة ضمن إستراتيجية محددة وتتولى دوائر المخاطر رقابة وضبط المخاطر وإجراء التوزيع الاستراتيجي الأمثل لكل من الموجودات المالية والمطلوبات المالية، وتشمل هذه المخاطر مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق (مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات ومخاطر التغيير بأسعار الأسهم) ومخاطر السيولة.

تتلخص المخاطر بما يلي:

أولاً: مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك مما يؤدي إلى حدوث خسائر. يعمل البنك على إدارة مخاطر الائتمان من خلال وضع سقف لمبالغ التسهيلات الائتمانية المباشرة (فرد أو مؤسسة) ومجموع القروض والديون الممنوحة لكل قطاع وكل منطقة جغرافية. كذلك يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل باستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء، إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء.

1. التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر)

2022	2023
دولار أمريكي	دولار أمريكي
	بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة
109,368,354	111,115,540
156,316,304	100,551,388
931,522,963	992,027,915
40,374,262	55,240,416
11,513,603	26,350,937
<u>1,249,095,486</u>	<u>1,285,286,196</u>
	بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة
46,692,937	44,914,926
6,775,953	15,968,369
854,442	1,581,681
93,654,554	88,371,132
<u>147,977,886</u>	<u>150,836,108</u>

2. تتوزع التعرضات الائتمانية للتسهيلات الائتمانية المباشرة حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

31 كانون الأول 2023				
الأفراد	الشركات	الحكومة والقطاع العام	المجموع	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
73,795,003	434,358,026	189,679,267	697,832,296	متدنية المخاطر
195,701,334	36,401,777	-	232,103,111	مقبولة المخاطر
12,989,290	64,479,321	-	77,468,611	تحت المراقبة غير عاملة:
845,726	109,684	-	955,410	دون المستوى
750,420	3,100,268	-	3,850,688	مشكوك فيها
8,939,557	51,733,480	-	60,673,037	هالكة
293,021,330	590,182,556	189,679,267	1,072,883,153	المجموع
(1,170,855)	(7,261,993)	-	(8,432,848)	فوائد معلقة
(30,694,885)	(38,737,122)	(2,990,383)	(72,422,390)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
261,155,590	544,183,441	186,688,884	992,027,915	

31 كانون الأول 2022				
الأفراد	الشركات	الحكومة والقطاع العام	المجموع	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
245,015,809	390,002,894	147,862,135	782,880,838	متدنية المخاطر
38,363,008	36,496,270	-	74,859,278	مقبولة المخاطر
5,754,242	57,438,428	-	63,192,670	تحت المراقبة غير عاملة:
700,298	2,256,083	-	2,956,381	دون المستوى
404,866	591,452	-	996,318	مشكوك فيها
10,012,876	51,594,044	-	61,606,920	هالكة
300,251,099	538,379,171	147,862,135	986,492,405	المجموع
(1,484,647)	(4,596,889)	-	(6,081,536)	فوائد معلقة
(15,033,545)	(31,218,308)	(2,636,053)	(48,887,906)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
283,732,907	502,563,974	145,226,082	931,522,963	

3. فيما يلي القيمة العادلة للضمانات إجمالي التعرضات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2023 و2022:

		القيمة العادلة للضمانات									
	الخسارة الائتمانية المتوقعة	صافي التعرض بعد الضمانات	إجمالي قيمة الضمانات	أخرى	سيارات والآلات	أسهم متداولة	عقارات	تأمينات نقدية	إجمالي قيمة التعرض		
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
2023	15,693	100,567,081	-	-	-	-	-	-	100,567,081	التعرض الائتماني المرتبط لتبؤد داخل قائمة المركز المالي؛ أرصدة لاني بنوك ومؤسسات مصرفية؛ التسهيلات الائتمانية؛ الأفراد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ الشركات الكبرى للحكومة والقطاع العام موجودات مالية بالكافئة المحافاة موجودات مالية أخرى	
	30,694,885	231,829,615	61,191,715	24,181	11,297,497	481,814	37,362,814	12,025,409	293,021,330		
	15,065,934	84,445,964	130,964,144	11,452,951	6,533,062	1,754,720	97,570,027	13,653,384	215,410,108		
	23,671,188	261,801,796	112,970,652	774,965	17,124,906	32,363,215	37,447,021	25,260,545	374,772,448		
	2,990,383	189,679,267	-	-	-	-	-	-	189,679,267		
	631,173	55,871,589	-	-	-	-	-	-	55,871,589		
	-	26,350,937	-	-	-	-	-	-	26,350,937		
	73,069,256	950,546,249	305,126,511	12,252,097	34,955,465	34,599,749	172,379,862	50,939,338	1,255,672,760		
	451,196	144,667,486	6,619,818	-	-	-	-	6,619,818	151,287,304	التعرض الائتماني المرتبط لتبؤد خارج قائمة المركز المالي؛	

القيمة العادلة للخصومات									
الخصم: الائتمانية المؤقتة	صافي التعرض بعد الخصومات	إجمالي قيمة الخصومات	أخرى	سيارات وآلات	أسهم متداولة	عقارات	تأمينات تفدية	إجمالي قيمة التعرض	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
1,847	156,318,151	-	-	-	-	-	-	156,318,151	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية التسييلات الائتمانية: الأفراد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الشركات الكبرى للحكومة و القطاع العام موجودات مالية بالكلية المطافاة موجودات مالية أخرى
15,033,545	234,465,066	65,786,033	81,813	8,877,922	1,027,947	40,610,651	15,187,700	300,251,099	
19,537,997	57,172,655	165,806,083	12,431,809	5,848,259	10,176,086	117,788,358	19,561,571	222,978,738	
11,680,311	169,610,989	145,789,444	4,736,648	9,245,627	60,573,520	39,106,343	32,127,306	315,400,433	
2,636,053	147,862,135	-	-	-	-	-	-	147,862,135	
634,494	41,008,756	-	-	-	-	-	-	41,008,756	
485,312	11,513,603	-	-	-	-	-	-	11,513,603	
50,009,559	817,951,355	377,381,560	17,250,270	23,971,808	71,777,553	197,505,352	66,876,577	1,195,332,915	
251,875	139,237,108	8,992,653	-	-	-	-	8,992,653	148,229,761	التعرض الائتماني المرتبط لبنود خارج قائمة المركز المالي:

2022

التعرض الائتماني المرتبط
لبنود داخل قائمة المركز
المالي:

أرصدة لدى بنوك ومؤسسات
مصرفية
التسييلات الائتمانية:

الأفراد
المؤسسات الصغيرة
و المتوسطة
الشركات الكبرى
للحكومة و القطاع العام
موجودات مالية بالكلية
المطافاة
موجودات مالية أخرى

المجموع

التعرض الائتماني المرتبط
لبنود خارج قائمة المركز
المالي:

4. فيما يلي القيمة العادلة للضمانات المدرجة ضمن المرحلة الثالثة كما في 31 كانون الأول 2023 و2022:

القيمة العادلة للضمانات		القيمة العادلة للضمانات	
2023	2022	2023	2022
التعرض الائتماني المرتبط لبند داخل قائمة المركز المالي: التسهيلات الائتمانية:		التعرض الائتماني المرتبط لبند داخل قائمة المركز المالي: التسهيلات الائتمانية:	
الأفراد		الأفراد	
شركات ومؤسسات		شركات ومؤسسات	
المجموع		المجموع	
إجمالي قيمة التعرض	10,535,703	إجمالي قيمة التعرض	11,118,040
دولار أمريكي	54,943,432	دولار أمريكي	54,441,579
تأمينات تقنية	118,168	تأمينات تقنية	304,780
دولار أمريكي	111,386	دولار أمريكي	182,994
سيارات وآلات وأخرى	11,400	سيارات والآلات وأخرى	25,658
دولار أمريكي	67,759	دولار أمريكي	307,987
عقارية	878,737	عقارية	944,738
دولار أمريكي	12,342,041	دولار أمريكي	19,974,561
إجمالي قيمة الضمانات	1,008,305	إجمالي قيمة الضمانات	1,275,176
دولار أمريكي	12,521,186	دولار أمريكي	20,465,542
صافي التعرض بعد الضمانات	9,527,398	صافي التعرض بعد الضمانات	9,842,864
دولار أمريكي	42,422,246	دولار أمريكي	33,976,037
الخسارة الائتمانية المتوقعة	7,551,429	الخسارة الائتمانية المتوقعة	7,834,658
دولار أمريكي	42,307,476	دولار أمريكي	28,645,540
			36,480,198

5. فيما يلي التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي:
يتوزع صافي التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي كما يلي:

	صافي دولار أمريكي	أخرى دولار أمريكي	إسرائيل دولار أمريكي	الأردن دولار أمريكي	داخل فلسطين دولار أمريكي
	111,115,540	-	-	-	111,115,540
	100,551,388	52,896,087	28,541,939	18,112,197	1,001,165
	992,027,915	37,287,919	-	5,527,243	949,212,753
	55,240,416	9,563,395	-	37,674,729	8,002,292
	26,350,937	-	-	-	26,350,937
	1,285,286,196	99,747,401	28,541,939	61,314,169	1,095,682,687
	1,252,802,501	149,219,086	-	81,372,844	1,022,210,571
	45,049,280	-	-	-	45,049,280
	16,016,135	-	-	-	16,016,135
	1,586,412	-	-	-	1,586,412
	88,635,477	-	-	-	88,635,477
	151,287,304	-	-	-	151,287,304
	148,229,761	-	-	-	148,229,761

2023
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
تسهيلات ائتمانية مباشرة
موجودات مالية بالكافّة المطفأة
موجودات مالية أخرى
كما في 31 كانون الأول 2023
كما في 31 كانون الأول 2022

بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:
كفالات
اعتمادات مستندية
قبولات
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة
المجموع كما في 31 كانون الأول 2023
المجموع كما في 31 كانون الأول 2022

6. فيما يلي توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما في 31 كانون الأول 2022 و 2023:

2023	المرحلة (3)	المرحلة (2)	المرحلة (1)	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
1,095,682,687	23,171,659	248,170,115	824,340,913	داخل فلسطين
61,314,169	-	-	61,314,169	الأردن
28,541,939	-	-	28,541,939	إسرائيل
99,747,401	-	36,864,325	62,883,076	أخرى
<u>1,285,286,196</u>	<u>23,171,659</u>	<u>285,034,440</u>	<u>977,080,097</u>	المجموع
2022	المرحلة (3)	المرحلة (2)	المرحلة (1)	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
1,022,210,571	28,286,975	101,692,950	892,230,646	داخل فلسطين
81,372,844	-	-	81,372,844	الأردن
-	-	-	-	إسرائيل
149,219,086	-	32,847,283	116,371,803	أخرى
<u>1,252,802,501</u>	<u>28,286,975</u>	<u>134,540,233</u>	<u>1,089,975,293</u>	المجموع

7. فيما يلي التركيز في صافي التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي:

إجمالي	أخرى	استثمارات	أوراق مالية	صناعة	عقاري	تجاري	مالي	الحكومة والقطاع العام	2023
111,115,540	-	-	-	-	-	-	111,115,540	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
100,551,388	-	-	-	-	-	-	100,551,388	-	مصرفية
992,027,915	241,152,781	5,502,389	-	80,783,607	218,687,903	181,382,917	77,829,434	186,688,884	تسهيلات ائتمانية مباشرة
55,240,416	-	-	-	-	1,000,000	-	27,119,605	27,120,811	موجودات مالية بالكافة المطفأة
26,350,937	-	-	-	-	-	-	26,350,937	-	موجودات مالية أخرى
1,285,286,196	241,152,781	5,502,389	-	80,783,607	219,687,903	181,382,917	342,966,904	213,809,695	كما في 31 كانون الأول 2023
إجمالي	أخرى	استثمارات	أوراق مالية	صناعة	عقاري	تجاري	مالي	الحكومة والقطاع العام	2022
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
109,368,354	-	-	-	-	-	-	109,368,354	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
156,316,304	-	-	-	-	-	-	156,316,304	-	مصرفية
931,522,963	293,770,713	6,042,449	-	69,482,476	202,161,901	177,517,911	37,321,431	145,226,082	تسهيلات ائتمانية مباشرة
40,374,262	-	-	-	-	1,000,000	-	32,458,716	6,915,546	موجودات مالية بالكافة المطفأة
11,513,603	-	-	-	-	-	-	11,513,603	-	موجودات مالية أخرى
1,249,095,486	293,770,713	6,042,449	-	69,482,476	203,161,901	177,517,911	346,978,408	152,141,628	كما في 31 كانون الأول 2022

8. **عوامل الاقتصاد الكلي، الأحداث المستقبلية المتوقعة واستخدام أكثر من سيارتيو:**
 عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة سيارتيو هات (السيارتيو العادي، السيارتيو الأفضل، والسيارتيو الأسوأ). ويرتبط كل منها بأوزان مختلفة من احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر والخسارة المقترضة عند التعثر.

فيما يلي أثر عوامل الاقتصاد الكلي على الأحداث المستقبلية المتوقعة باستخدام أكثر من سيارتيو كما في 31 كانون الأول 2023:

نسبة التغير في عوامل الاقتصاد الكلي (%)	الوزن المرجح لكل سيارتيو للتطاع غرة	الوزن المرجح لكل سيارتيو للضفة الغربية	السيارتيو المستخدم						
								(%)	(%)
2028	2027	2026	2025	2024	2023				
3.01	4.09	4.25	0.40	(6.80)	(3.70)	-	40	السيارتيو العادي	نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي
9.99	11.08	11.24	7.38	0.18	3.28	-	-	السيارتيو الأفضل	
(3.98)	(2.89)	(2.73)	(6.59)	(13.78)	(10.68)	100	60	السيارتيو الأسوأ	نسبة معدلات البطالة
0,15	0,15	0,94	1,65	2,32	3,43	-	40	السيارتيو العادي	
(0,31)	(0,31)	0,49	1,20	1,87	2,98	-	-	السيارتيو الأفضل	
0,60	0,60	1,39	2,11	2,78	3,89	100	60	السيارتيو الأسوأ	

فيما يلي أثر عوامل الاقتصاد الكلي على الأحداث المستقبلية المتوقعة باستخدام أكثر من سياربو كما في 31 كانون الأول 2022:

نسبة التغيير في عوامل الاقتصاد الكلي (%)	الوزن المرجح لكل سياربو (%)	السياربو المستخدم	عوامل الاقتصاد الكلي					
(0,08)	(0,13)	(0,18)	0,12	1,16	1,61	65	السياربو العادي	نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي
6,54	6,49	6,44	6,74	7,78	9,96	10	السياربو الأفضل	
(6,7)	(6,75)	(6,8)	(6,5)	(5,46)	(4,27)	25	السياربو الأسوأ	نسبة معدلات البطالة
1,95	2,29	2,17	2,49	3,8	5,69	65	السياربو العادي	
2,59	2,93	2,81	3,13	4,44	7,58	10	السياربو الأفضل	
1,3	1,64	1,52	1,84	3,15	4,27	25	السياربو الأسوأ	

9. تصنيف سندات الدين حسب درجة المخاطر

الجدول التالي يبين تصنيف سندات الدين حسب درجة المخاطر باستخدام التصنيف الائتماني لوكالات التصنيف الائتمانية العالمية:

2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
-	1,512,290	القطاع الخاص:
-	27,127,621	من AAA+ إلى A-
-	-	من BBB+ إلى B-
41,008,756	27,231,678	من CCC إلى C
41,008,756	55,871,589	غير مصنف
		المجموع

ثانياً: مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق عن التقلبات في أسعار الفوائد وأسعار الأسهم وأسعار صرف العملات. يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لقيمة المخاطر المقبولة ويتم مراقبة ذلك من قبل إدارة البنك بشكل دوري.

1. مخاطر أسعار الفائدة

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الأدوات المالية، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الأجل الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجية إدارة المخاطر.

يتم مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات بشكل دوري كما يتم متابعة كلفة الأموال الفعلية واتخاذ القرارات المناسبة بخصوص التسعير استناداً للأسعار السائدة.

إن أثر النقص المتوقع في أسعار الفائدة مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة الميينة أدناه:

2022		2023		العملة
حساسية إيراد الفائدة (قائمة الدخل الموحدة)	الزيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (قائمة الدخل الموحدة)	الزيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	
1,206,522	10	163,793	10	دولار أمريكي
1,343,630	10	1,594,001	10	شيفل إسرايلي
34,411	10	43,776	10	دينار أردني
(1,036)	10	12,477	10	عملات أخرى

فجوة إعادة تسعير الفائدة

31 كانون الأول 2023

فجوة إعادة تسعير الفائدة

المجموع	عناصر بدون فائدة	أكثر من 3 سنوات	من سنة حتى 3 سنوات	من 6 أشهر حتى سنة	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من شهر إلى 3 أشهر	أقل من شهر
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات							
							نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
238,968,409	109,772,528	-	-	-	-	-	129,195,881
							أرصدة وودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
100,551,388	-	-	273,149	-	16,388,965	-	83,889,274
							موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
992,027,915	-	202,984,221	130,825,322	47,987,388	25,295,290	18,343,425	566,592,269
2,531,480	2,531,480	-	-	-	-	-	-
							تسهيلات ائتمانية مباشرة
							موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل
24,796,193	24,796,193	-	-	-	-	-	-
							الشامل الأخرى
55,240,416	-	41,512,642	13,727,774	-	-	-	-
2,073,275	2,073,275	-	-	-	-	-	-
16,378,240	16,378,240	-	-	-	-	-	-
11,928,395	11,928,395	-	-	-	-	-	-
23,939,805	23,939,805	-	-	-	-	-	-
2,824,898	2,824,898	-	-	-	-	-	-
8,656,234	8,656,234	-	-	-	-	-	-
28,784,839	435,656	-	-	-	-	-	-
1,508,701,487	203,336,704	244,496,863	144,826,245	47,987,388	41,684,255	18,343,425	808,026,607
مجموع الموجودات							
مطلوبات							
							ودائع سلطة النقد الفلسطينية
16,643,507	-	-	-	-	-	-	16,643,507
							ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
9,406,260	-	-	-	-	-	-	9,406,260
1,136,581,825	425,361,238	9,255,929	237,967,284	47,651,672	66,471,384	45,182,723	304,691,595
107,155,489	-	3,859,554	16,554,224	22,201,112	20,585,410	23,658,994	20,296,195
11,700,000	-	5,050,000	6,650,000	-	-	-	-
							قرروض مساندة
							قرروض الاستدامة من سلطة النقد
11,819,673	-	-	11,819,673	-	-	-	-
3,311,100	3,311,100	-	-	-	-	-	-
12,488,218	-	7,753,943	3,400,656	666,949	333,365	222,250	111,055
8,025,383	8,025,383	-	-	-	-	-	-
8,740,545	8,740,545	-	-	-	-	-	-
27,841,656	17,702,044	-	-	-	-	-	-
1,353,713,656	463,140,310	25,919,426	276,391,837	70,519,733	87,390,159	69,063,967	361,288,224
مجموع المطلوبات							
حقوق الملكية							
							رأس المال المدفوع
100,000,000	100,000,000	-	-	-	-	-	-
13,801,460	13,801,460	-	-	-	-	-	-
							احتياطي إجباري
							احتياطي مخاطر مصرفية عامة
1,863,517	1,863,517	-	-	-	-	-	-
4,757,269	4,757,269	-	-	-	-	-	-
1,240,653	1,240,653	-	-	-	-	-	-
30,802,047	30,802,047	-	-	-	-	-	-
							أرباح مدورة
152,464,946	152,464,946	-	-	-	-	-	-
2,522,885	2,522,885	-	-	-	-	-	-
							صافي حقوق ملكية مساهمي البنك
							حقوق جهات غير مسيطرة
1,508,701,487	618,128,141	25,919,426	276,391,837	70,519,733	87,390,159	69,063,967	361,288,224
-	(414,791,437)	218,577,437	(131,565,592)	(22,532,345)	(45,705,904)	(50,720,542)	446,738,383
-	-	414,791,437	196,214,000	327,779,592	350,311,937	396,017,841	446,738,383

فجوة إعادة تسعير الفائدة
الفجوة التراكمية

المجموع	عناصر بدون فائدة	أكثر من 3 سنوات	من سنة حتى 3 سنوات	من 6 شهور حتى سنة	من 3 شهور إلى 6 شهور	من شهر إلى 3 شهور	أقل من شهر	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
موجودات								
218,215,090	107,135,979	-	-	-	-	-	111,079,111	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
156,316,304	-	-	-	-	-	669,124	155,647,180	أرصدة وودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
931,522,963	-	299,011,381	203,686,542	139,206,803	118,775,997	79,413,872	91,428,368	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
2,282,792	2,282,792	-	-	-	-	-	-	تسهيلات ائتمانية مباشرة
30,182,823	30,182,823	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى
40,374,262	-	10,141,748	1,000,000	22,951,462	-	-	6,281,052	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
1,941,691	1,941,691	-	-	-	-	-	-	استثمار في شركات حليفة
17,516,182	17,516,182	-	-	-	-	-	-	عقارات وآلات ومعدات
13,219,074	13,219,074	-	-	-	-	-	-	حق استخدام الموجودات
14,960,562	14,960,562	-	-	-	-	-	-	مشاريع تحت التنفيذ
3,438,691	3,438,691	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
3,936,122	3,936,122	-	-	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة
18,164,573	7,905,772	-	-	-	-	-	10,258,801	موجودات أخرى
1,452,071,129	202,519,688	309,153,129	204,686,542	162,158,265	118,775,997	80,082,996	374,694,512	مجموع الموجودات
مطلوبات								
56,705,400	-	-	-	42,529,050	14,176,350	-	-	ودائع سلطة النقد الفلسطينية
3,652,248	-	-	-	-	-	522,500	3,129,748	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
1,065,538,042	364,595,104	14,193,122	39,484,476	146,832,681	73,653,998	257,215,467	169,563,194	ودائع العملاء
100,665,184	-	2,859,668	15,448,552	19,854,222	20,585,410	20,331,636	21,585,696	تأمينات نقدية
6,600,000	-	-	6,600,000	-	-	-	-	قروض مساندة
13,326,096	-	-	-	-	-	-	13,326,096	قروض الاستدامة من سلطة النقد
1,666,667	-	-	-	-	-	-	1,666,667	أموال مقترضة
13,533,801	-	6,766,901	5,383,281	627,817	191,894	375,939	187,969	مطلوبات عقود الإيجار
2,617,917	2,617,917	-	-	-	-	-	-	مخصصات الضرائب
8,995,084	8,995,084	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
21,143,428	6,126,585	-	-	-	-	-	15,016,843	مطلوبات أخرى
1,294,443,867	382,334,690	23,819,691	66,916,309	209,843,770	108,607,652	278,445,542	224,476,213	مجموع المطلوبات
حقوق الملكية								
100,000,000	100,000,000	-	-	-	-	-	-	رأس المال المدفوع
12,905,387	12,905,387	-	-	-	-	-	-	احتياطي إجباري
1,863,517	1,863,517	-	-	-	-	-	-	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
4,757,269	4,757,269	-	-	-	-	-	-	احتياطي التقلبات الدورية
4,525,721	4,525,721	-	-	-	-	-	-	احتياطي القيمة العادلة
31,292,140	31,292,140	-	-	-	-	-	-	أرباح مدورة
155,344,034	155,344,034	-	-	-	-	-	-	صافي حقوق ملكية مساهمي البنك
2,283,228	2,283,228	-	-	-	-	-	-	حقوق جهات غير مسيطرة
1,452,071,129	539,961,952	23,819,691	66,916,309	209,843,770	108,607,652	278,445,542	224,476,213	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
-	(337,442,264)	285,333,438	137,770,233	(47,685,505)	10,168,345	(198,362,546)	150,218,299	فجوة إعادة تسعير الفائدة
-	-	337,442,264	52,108,826	(85,661,407)	(37,975,902)	(48,144,247)	150,218,299	الفجوة التراكمية

2. مخاطر التغير في أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم. إن أثر النقص المتوقع في أسعار الأسهم مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه.

2022			2023			المؤشر
الأثر على حقوق الملكية الموحدة	الأثر على قائمة الدخل الموحدة	الزيادة في المؤشر (%)	الأثر على حقوق الملكية الموحدة	الأثر على قائمة الدخل الموحدة	الزيادة في المؤشر (%)	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	(%)	دولار أمريكي	دولار أمريكي	(%)	
-	114,140	5	-	126,574	5	موجودات مالية من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
1,472,154	-	5	1,239,810	-	5	موجودات مالية من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى

3. مخاطر العملات

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية. يعتبر الدولار الأمريكي عملة الأساس للبنك. يقوم مجلس الإدارة بتحديد العملات المقبولة أخذ مراكز بها ووضع حدود للمركز المالي لكل عملة لدى البنك سنوياً. يتم مراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي بحيث يتم التحقق من عدم وجود أية تجاوزات في هذه المراكز قد تؤدي إلى تحمل البنك لمخاطر أعلى من المستوى المقبول، كما يتم إتباع استراتيجيات للتحوط وللتأكد من الاحتفاظ بمركز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة.

إن سعر صرف الدينار الأردني مربوط بسعر ثابت مع الدولار الأمريكي وبالتالي فإن أثر مخاطر التغير في سعر الدينار الأردني غير جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

إن أثر النقص المتوقع في أسعار الصرف مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

2022		2023		العملة
الأثر على قائمة الدخل الموحدة	الزيادة في سعر صرف العملة (%)	الأثر على قائمة الدخل الموحدة	الزيادة في سعر صرف العملة (%)	
دولار أمريكي	(%)	دولار أمريكي	(%)	
(53,711)	10	(849,167)	10	شيفل إسرائيلي
144,664	10	359,965	10	عملات أخرى

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية لدى البنك:

31 كانون الأول 2023	دولار أمريكي	دينار أردني	شيفل اسرائيلي	يورو	عملات أخرى	إجمالي
تقف وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	56,711,169	-	152,454,092	3,489,266	45,450	238,668,409
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	28,680,857	-	32,644,220	17,023,963	5,018,812	100,551,388
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر	2,515,435	16,045	-	-	-	2,531,480
تسهيلات ائتمانية مباشرة	301,746,647	48,674,213	627,582,663	14,024,392	-	992,027,915
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى	1,154,990	23,249,422	-	-	391,781	24,796,193
موجودات مالية بالقيمة المطلقة	16,567,853	33,154,063	-	5,518,500	-	55,240,416
استثمارات في شركات محلية	2,073,275	-	-	-	-	2,073,275
عقارات والآلات ومعدات	16,197,680	-	-	-	-	16,378,240
حق الاستخدام الموجودات	8,367,798	-	-	-	-	11,928,395
مشروع تحت التنفيذ	14,195,921	-	7,943,454	1,429,860	-	23,939,805
موجودات غير ملموسة	2,799,039	25,859	-	-	-	2,824,898
موجودات صريحية مؤجلة	8,656,234	-	-	-	-	8,656,234
موجودات أخرى	4,187,584	-	22,759,100	131,320	2,918	28,784,839
مجموع الموجودات	463,854,482	1,703,917	843,388,869	41,617,301	5,458,961	1,508,701,487
المطلوبات	-	-	16,643,507	-	-	16,643,507
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	9,005,401	-	400,195	656	8	9,406,260
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	401,703,473	-	573,467,131	19,476,756	4,985,309	1,136,581,825
ودائع العملاء	45,178,934	136,949,156	51,822,679	1,097,659	484,310	107,155,489
تأمينات نقدية	11,700,000	8,571,907	-	-	-	11,700,000
قروض الاستقامة من سلطة النقد	11,819,673	-	-	-	-	11,819,673
أموال مقرضة	3,311,100	-	-	-	-	3,311,100
مطلوبات عقود الأيجار	8,745,719	-	-	-	-	12,488,218
مخصصات الضرائب	8,025,383	3,742,499	-	-	-	8,025,383
مخصصات متروكة	8,733,051	7,494	-	-	-	8,740,545
مطلوبات أخرى	21,613,942	927,153	4,969,575	318,313	12,673	27,841,656
مجموع المطلوبات	529,836,676	150,198,209	647,303,087	20,893,384	5,482,300	1,353,713,656
مجموع حقوق الملكية	153,504,254	1,483,577	-	-	-	154,987,831
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي الموحدة	(219,486,448)	2,700,088	196,085,782	20,723,917	(23,339)	-
التزامات محتلة خارج قائمة المركز المالي الموحدة	221,678,382	-	(204,577,450)	(17,515,719)	414,787	-

اصلي	صلاات اخرى	يورو	شيفل اسرائيلي	دينار اردني	دولار امريكي	دولار امريكي
دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي
218,215,090	42,937	3,338,064	113,168,865	33,560,733	68,104,491	تقف و ارضدة لذي سلطة النقد الفلسطينية
156,316,304	11,459,215	17,674,904	40,825,682	46,341,478	40,015,025	ارضدة لذي بنوك ومؤسسات مصرفية
2,282,792	-	-	-	2,265,867	16,925	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الارباح أو الخسائر
931,522,963	-	9,202,516	591,554,458	56,232,307	274,533,682	تسهيلات ائتمانية متأخرة
30,182,823	-	-	-	26,855,435	1,381,580	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى
40,374,262	1,945,808	5,321,000	6,915,546	23,272,211	4,865,505	موجودات مالية بالكلفة المطلقة
1,941,691	-	-	-	-	1,941,691	استثمارات في شركات حليفة
17,516,182	-	-	-	180,560	17,335,622	عقارات و الآت ومعاداة
13,219,074	-	-	6,007	3,986,861	9,226,206	حق استخدام الموجودات
14,960,562	-	361,485	4,553,374	347,337	9,698,366	مشتريغ تحت التنفيذ
3,438,691	-	-	-	25,859	3,412,832	موجودات غير ملموسة
3,936,122	-	-	-	-	3,936,122	موجودات ضريبية مؤجلة
18,164,573	-	32,583	7,254,727	9,458,164	1,419,099	موجودات اخرى
1,452,071,129	13,447,960	35,930,552	764,278,659	202,526,812	435,887,146	مجموع الموجودات
56,705,400	-	-	56,705,400	-	-	المطلوبات
3,652,248	8	633	982,389	-	2,669,218	ودائع سلطة النقد الفلسطينية
1,065,538,042	10,329,259	19,208,763	490,405,261	163,913,657	381,681,102	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
100,665,184	1,326,496	669,548	33,539,663	15,043,970	50,085,507	ودائع العملاء
6,600,000	-	-	-	-	6,600,000	كاسبيات نقدية
13,326,096	-	-	-	-	13,326,096	قروض مستأجرة
1,666,667	-	-	-	-	1,666,667	قروض الائتمانية من سلطة النقد
13,533,801	-	-	-	4,097,614	9,436,187	اموال مقرضة
2,617,917	-	-	-	-	2,617,917	مطلوبات عقود الاجار
8,995,084	-	-	-	7,494	8,987,590	مخصصات الضرائب
21,143,428	391,584	-	-	3,982,041	7,864,043	مخصصات متفرعة
1,294,443,867	12,047,347	454,496	8,451,264	187,044,776	484,934,327	مطلوبات اخرى
157,627,262	135,043	20,333,440	590,083,977	4,531,706	152,960,260	مجموع المطوبات
-	1,265,570	86	167	10,950,330	(202,007,441)	مجموع حقوق الملكية
-	157,551	15,597,026	174,194,515	-	190,147,575	صافي التزك داخل قائمة المركز المالي الموحدة
-	-	(15,573,503)	(174,731,623)	-	-	التزامات مختلة خارج قائمة المركز المالي الموحدة

31 كانون الأول 2022

الموجودات

تقف و ارضدة لذي سلطة النقد الفلسطينية
ارضدة لذي بنوك ومؤسسات مصرفية
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الارباح أو الخسائر
تسهيلات ائتمانية متأخرة
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى
موجودات مالية بالكلفة المطلقة
استثمارات في شركات حليفة
عقارات و الآت ومعاداة
حق استخدام الموجودات
مشتريغ تحت التنفيذ
موجودات غير ملموسة
موجودات ضريبية مؤجلة
موجودات اخرى

المطلوبات

ودائع سلطة النقد الفلسطينية
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
ودائع العملاء
كاسبيات نقدية
قروض مستأجرة
قروض الائتمانية من سلطة النقد
اموال مقرضة
مطلوبات عقود الاجار
مخصصات الضرائب
مخصصات متفرعة

مجموع المطوبات

مجموع حقوق الملكية

صافي التزك داخل قائمة المركز المالي الموحدة
التزامات مختلة خارج قائمة المركز المالي الموحدة

ثالثاً: مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها، ولتجنب هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنوع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات وموائمة آجالها والاحتفاظ برصيد كاف من النقد وما في حكمه والأوراق المالية القابلة للتداول.

تهدف سياسة إدارة السيولة في البنك إلى تعظيم إمكانية الحصول على السيولة بأقل التكاليف الممكنة. ومن خلال إدارة السيولة يسعى البنك إلى الحفاظ على مصادر تمويل مستقرة يمكن الاعتماد عليها وبمعدل تكلفة مناسب.

يتم قياس ورقابة وإدارة السيولة على أساس الظروف الطبيعية والطارئة. ويشمل ذلك استخدام تحليل آجال الاستحقاق للموجودات والمطلوبات والنسب المالية المختلفة.

يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير المخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية بتاريخ القوائم المالية الموحدة:

المجموع	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	من سنة حتى 3 سنوات	من 6 شهور حتى سنة	من 3 شهور إلى 6 شهور	من شهر إلى 3 شهور	أقل من شهر	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	31 كانون الأول 2023
المطلوبات:								
16,648,295	-	-	-	-	-	-	16,648,295	ودائع سلطة النقد
9,414,670	-	-	-	-	-	-	9,414,670	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
1,144,199,768	-	9,641,994	243,922,662	48,049,183	66,748,636	45,276,952	730,560,341	ودائع العملاء
108,491,353	-	4,095,929	17,162,535	22,473,050	20,711,484	23,731,443	20,316,912	تأمينات نقدية
12,860,362	-	5,861,237	6,999,125	-	-	-	-	قروض مساندة
11,903,000	-	-	11,903,000	-	-	-	-	قروض الاستدامة من سلطة النقد
3,311,100	-	3,311,100	-	-	-	-	-	أموال مقترضة
13,954,320	-	7,258,778	4,568,606	1,074,507	528,798	349,713	173,918	مطلوبات عقود الايجار
8,025,383	8,025,383	-	-	-	-	-	-	مخصصات الضرائب
8,740,545	8,740,545	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
25,068,274	2,948,457	-	-	-	-	6,759,741	15,360,076	مطلوبات أخرى
1,362,617,070	19,714,385	30,169,038	284,555,928	71,596,740	87,988,918	76,117,849	792,474,212	مجموع المطلوبات
المجموع	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	من سنة حتى 3 سنوات	من 6 شهور حتى سنة	من 3 شهور إلى 6 شهور	من شهر إلى 3 شهور	أقل من شهر	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	31 كانون الأول 2022
المطلوبات:								
58,442,003	-	-	-	44,017,567	14,424,436	-	-	ودائع سلطة النقد
3,656,467	-	-	-	-	-	523,921	3,132,546	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
1,069,558,021	-	14,785,118	40,472,616	148,057,561	73,961,209	257,751,890	534,529,627	ودائع العملاء
101,861,561	-	3,034,806	16,016,233	20,097,413	20,711,484	20,393,896	21,607,729	تأمينات نقدية
7,590,000	-	-	7,590,000	-	-	-	-	قروض مساندة
15,547,112	-	-	-	-	-	-	15,547,112	قروض الاستدامة من سلطة النقد
1,673,611	-	-	-	-	-	-	1,673,611	أموال مقترضة
15,122,653	-	7,866,523	4,951,115	1,164,471	573,072	378,993	188,479	مطلوبات عقود الايجار
2,617,917	2,617,917	-	-	-	-	-	-	مخصصات الضرائب
8,995,084	8,995,084	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
21,143,428	-	6,126,585	-	-	-	-	15,016,843	مطلوبات أخرى
1,306,207,857	11,613,001	31,813,032	69,029,964	213,337,012	109,670,201	279,048,700	591,695,947	مجموع المطلوبات

نسبة تغطية السيولة

تم خلال عام 2018 إصدار تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/4) بشأن تطبيق نسبة تغطية السيولة، والتي تعتبر أداة من أدوات الإصلاحات الكمية المقررة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، بحيث يجب ألا تقل هذه النسبة في جميع الأحوال عن 100%، حيث تهدف نسبة تغطية السيولة إلى تعزيز قدرة البنك على مواجهة مخاطر السيولة على المدى القصير من خلال ضمان توافر مخزون كاف من الأصول السائلة عالية الجودة لتلبية احتياجات السيولة التي قد تطرأ وفقاً لسيناريو الاجتهاد ولمدة 30 يوماً، وبغرض استمرار البنك بتقديم خدماته خلال الفترة المذكورة منذ بداية تاريخ الاجتهاد ولحين اتخاذ البنك الإجراءات لحل المشكلة بطريقة منظمة.

يبين الجدول أدناه احتساب نسبة تغطية السيولة كما في 31 كانون الأول 2023:

القيمة قبل تطبيق نسب الخصم / التدفقات (المتوسط)	القيمة بعد تطبيق نسب الخصم / التدفقات (المتوسط)
دولار أمريكي	دولار أمريكي

255,496,622	270,642,956	مجموع الأصول عالية الجودة
4,186,669	108,472,019	ودائع التجزئة بما فيها ودائع مؤسسات صغيرة الحجم:
80,187,630	1,029,110,307	أ- الودائع المستقرة
		ب- الودائع الأقل استقراراً
1,473,326	7,366,630	الودائع وأشكال التمويل غير المضمونة للأشخاص الاعتباريين من غير عملاء التجزئة ومؤسسات صغيرة الحجم:
37,019,994	140,634,120	أ- الودائع التشغيلية
122,867,619	1,285,583,076	ب- الودائع غير التشغيلية
116,858,679	-	الودائع والتمويل المضمون
		خطوط الائتمان والسيولة الملزمة غير القابلة للإلغاء وعلى الخطوط القابلة للإلغاء خلال فترة 30 يوم
3,053,271	61,065,415	أي تدفقات نقدية تعاقدية خارجة أخرى
242,779,569	1,346,648,491	إجمالي التدفقات النقدية الخارجة
		الإقراض المضمون
39,052,044	86,369,890	التدفقات النقدية الداخلة من القروض المنتظمة
39,052,044	86,369,890	تدفقات داخلة أخرى حسب الطرف المقابل
203,727,525		إجمالي التدفقات النقدية الداخلة
		صافي التدفقات النقدية الخارجة بعد التعديلات
255,496,622		مجموع الأصول عالية الجودة بعد التعديلات
203,727,525		صافي التدفقات النقدية الخارجة بعد التعديلات
%125		نسبة تغطية السيولة (%) كما في 31 كانون الأول 2023

يبين الجدول أدناه احتساب نسبة تغطية السيولة كما في 31 كانون الأول 2022:

القيمة قبل تطبيق نسب الخصم / التدفقات (المتوسط) دولار أمريكي	القيمة بعد تطبيق نسب الخصم / التدفقات (المتوسط) دولار أمريكي	
229,903,146	229,903,146	مجموع الأصول عالية الجودة
15,412,179	308,243,578	ودائع التجزئة بما فيها ودائع مؤسسات صغيرة الحجم:
36,681,574	486,908,299	أ- الودائع المستقرة
		ب- الودائع الأقل استقراراً
132,304,044	372,213,327	الودائع وأشكال التمويل غير المضمونة للأشخاص الاعتباريين من غير
184,397,797	1,167,365,204	عملاء التجزئة ومؤسسات صغيرة الحجم:
		أ- الودائع التشغيلية
		ب- الودائع غير التشغيلية
94,454,282		الودائع والتمويل المضمون
2,728,760	54,575,208	خطوط الائتمان والسيولة الملزمة غير القابلة للإلغاء وعلى الخطوط
281,580,839	1,221,940,412	القابلة للإلغاء خلال فترة 30 يوم
		أي تدفقات نقدية تعاقدية خارجة أخرى
		إجمالي التدفقات النقدية الخارجة
		الإقراض المضمون
		التدفقات النقدية الداخلة من القروض المنتظمة
145,186,026	194,624,361	تدفقات داخلة أخرى حسب الطرف المقابل
145,186,026	194,624,361	إجمالي التدفقات النقدية الداخلة
136,394,813		صافي التدفقات النقدية الخارجة بعد التعديلات
229,903,146		مجموع الاصول عالية الجودة بعد التعديلات
136,394,813		صافي التدفقات النقدية الخارجة بعد التعديلات
%169		نسبة تغطية السيولة (%) كما في 31 كانون الأول 2022

نسبة صافي التمويل المستقر

تم إصدار تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/5) بشأن تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر، حيث تهدف نسبة صافي التمويل المستقر إلى تعزيز إدارة مخاطر السيولة لدى البنك من خلال الاحتفاظ بمصادر تمويل أكثر استقراراً لمواءمة استحقاقات الأصول داخل وخارج الميزانية، والحد من اعتماد البنك على مصادر تمويل قصيرة الأجل وغير مستقرة في تمويل أصولها.

يبين الجدول أدناه احتساب نسبة صافي التمويل المستقر كما في 31 كانون الأول 2023:

لأقرب ألف دولار أمريكي	
170,426	رأس المال الرقابي
332,721	ودائع التجزئة والمؤسسات صغيرة الحجم (المستقرة)
695,436	ودائع التجزئة والمؤسسات صغيرة الحجم (لأقل استقراراً)
56,149	التمويل (الودائع) المضمون وغير المضمون
3,311	تمويل وودائع أخرى
1,258,043	إجمالي التمويل المستقر المتاح
225	الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الثاني/الفئة (أ) غير المرهونة
4,959	الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الثاني/الفئة (ب) غير المرهونة
19,626	القروض والودائع غير المرهونة المقدمة للمؤسسات المالية للقروض المضمونة بأصول عالية الجودة
779,890	القروض
34,787	أدوات الدين المصدرة أو المضمونة من المؤسسات المالية والبنوك
17,401	الاستثمارات غير المدرجة بخلاف ما ذكر أعلاه
11,616	الاستثمارات المدرجة بخلاف ما ذكر أعلاه
33,458	القروض غير المنتظمة
98,948	جميع الأصول الأخرى
5,843	تسهيلات الائتمان والسيولة غير القابلة للإلغاء والقابلة للإلغاء المشروطة
3,053	الالتزامات المتعلقة بعمليات تمويل التجارة
1,009,806	إجمالي التمويل المستقر المطلوب
%125	نسبة صافي التمويل المستقر كما في 31 كانون الأول 2023

يبين الجدول أدناه احتساب نسبة صافي التمويل المستقر كما في 31 كانون الأول 2022:

لأقرب ألف دولار أمريكي	
152,632	رأس المال الرقابي
736,906	ودائع التجزئة والمؤسسات صغيرة الحجم (لأقل استقراراً)
187,503	التمويل (الودائع) المضمون وغير المضمون
56,705	تمويل وودائع أخرى
1,133,746	إجمالي التمويل المستقر المتاح
23,948	الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الثاني/ الفئة (ب) غير المرهونة
870,241	القروض
143,384	الودائع لدى مؤسسات مالية أخرى (المصرح لها بقبول الودائع) لأسباب تشغيلية
5,489	التعرضات خارج بيان المركز المالي
2,686	التزامات التمويل المستقبلية المحتملة الأخرى:
1,045,748	إجمالي التمويل المستقر المطلوب
108%	نسبة صافي التمويل المستقر كما في 31 كانون الأول 2022

أصدرت سلطة النقد الفلسطينية التعليمات رقم (2021/24) بشأن تطبيق نسبة الرفع المالي، حيث تهدف هذه التعليمات الى الحد من تراكم الرفع المالي لدى المصارف وذلك من أجل الحد من أية ضغوطات على النظام المالي وعلى الاقتصاد بشكل عام، وتعزيز متطلبات رأس المال، وتجدر الإشارة الى أنه يجب أن لا تقل نسبة الرفع المالي في جميع الاحوال عن 4%.

يبين الجدول أدناه احتساب نسبة الرفع المالي للسنة المنتهية كما في 31 كانون الأول 2023:

نسبة الرفع المالي	
دولار أمريكي	
1,992,214,161	إجمالي مقياس التعرضات (التعرضات داخل بيان المركز المالي+ تعرضات المشتقات+ تعرضات عمليات تمويل الأوراق المالية+ تعرضات خارج بيان المركز المالي)
6,966,207	التعديلات الرقابية ذات العلاقة بالاستثمارات في المصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين والكيانات التجارية المجمعة للأغراض المحاسبية، لكنها خارج نطاق التجميع الرقابي. (ما يتم خصمه من الشريحة الأولى لرأس المال)
293,611,115	التعديلات ذات العلاقة بتعرضات المشتقات
115,986,583	التعديلات ذات العلاقة ببنود خارج بيان المركز المالي
1,575,650,256	إجمالي مقياس التعرضات لغايات نسبة الرفع المالي
146,158,108	صافي الشريحة الأولى من رأس المال
9,28%	نسبة الرفع المالي

46. معلومات عن قطاعات أعمال البنك

أ. معلومات عن أنشطة البنك:

لأغراض إدارية تم توزيع أنشطة البنك إلى ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية:

- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
- حسابات الشركات والمؤسسات والحكومة: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من الشركات والمؤسسات والحكومة.
- الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخبزينة وإدارة أموال البنك والاستثمارات.

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال موزعة حسب الأنشطة:

المجموع		شركات ومؤسسات وحكومة				أفراد	
2022	2023	أخرى	الخبزينة	شركات ومؤسسات وحكومة	أفراد		
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي		
97,144,314	100,975,814	927,875	15,118,191	55,749,308	29,180,440	إجمالي الإيرادات	
(11,005,389)	(28,806,799)	-	(10,525)	(12,918,415)	(15,877,859)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	
86,138,925	72,169,015	927,875	15,107,666	42,830,893	13,302,581	نتائج قطاع الأعمال	
(61,204,417)	(58,503,499)					مصاريف غير موزعة	
24,934,508	13,665,516					ربح السنة قبل الضرائب	
(4,033,947)	(4,485,600)					مصروف الضرائب	
20,900,561	9,179,916					ربح السنة	
						معلومات أخرى	
1,452,071,129	1,508,701,487	92,512,411	424,161,161	730,872,325	261,155,590	إجمالي موجودات القطاع	
1,294,443,867	1,353,713,656	57,095,802	52,880,540	484,459,611	759,277,703	إجمالي مطلوبات القطاع	
7,691,073	11,800,737					مصاريف رأسمالية	
5,611,288	5,086,335					استهلاكات وإطفاءات	

ب. معلومات التوزيع الجغرافي

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

المجموع		دولي		محلي		
2022	2023	2022	2023	2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
97,144,314	100,975,814	1,383,270	7,042,477	95,761,044	93,933,337	إجمالي الإيرادات
1,452,071,129	1,508,701,487	228,665,145	210,514,379	1,223,405,984	1,298,187,108	مجموع الموجودات
7,693,095	11,800,737	-	-	7,693,095	11,800,737	المصروفات الرأسمالية

47. تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

المجموع	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	من سنة حتى 3 سنوات	من 6 شهور حتى سنة	من 3 شهور إلى 6 شهور	من شهر إلى 3 شهور	أقل من شهر	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
								31 كانون الأول 2023
								موجودات
								نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
238,968,409	109,772,528	-	-	-	-	-	129,195,881	أرصدة وودائع لدى بنوك
								ومؤسسات مصرفية
100,551,388	-	-	273,149	-	16,388,965	-	83,889,274	موجودات مالية بالقيمة العادلة من
								خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
992,027,915	-	383,045,848	293,962,989	147,718,764	87,471,986	62,013,233	17,815,095	تسهيلات ائتمانية مباشرة
2,531,480	2,531,480	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من
								خلال بنود الدخل الشامل الأخرى
24,796,193	24,796,193	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالكلفة المطفاة
55,240,416	-	41,512,642	13,727,774	-	-	-	-	استثمار في شركات حليفة
2,073,275	2,073,275	-	-	-	-	-	-	عقارات والآلات ومعدات
16,378,240	16,378,240	-	-	-	-	-	-	حق استخدام الموجودات
11,928,395	11,928,395	-	-	-	-	-	-	مشاريع تحت التنفيذ
23,939,805	23,939,805	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
2,824,898	2,824,898	-	-	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة
8,656,234	8,656,234	-	-	-	-	-	-	موجودات أخرى
28,784,839	435,656	-	-	-	-	-	28,349,183	
<u>1,508,701,487</u>	<u>203,336,704</u>	<u>424,558,490</u>	<u>307,963,912</u>	<u>147,718,764</u>	<u>103,860,951</u>	<u>62,013,233</u>	<u>259,249,433</u>	مجموع الموجودات
								مطلوبات
								ودائع سلطة النقد الفلسطينية
16,643,507	-	-	-	-	-	-	16,643,507	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
9,406,260	-	-	-	-	-	-	9,406,260	ودائع العملاء
1,136,581,825	-	9,255,929	237,967,284	47,651,672	66,471,384	45,182,723	730,052,833	تأمينات نقدية
107,155,489	-	3,859,554	16,554,224	22,201,112	20,585,410	23,658,994	20,296,195	قروض مساندة
11,700,000	-	5,050,000	6,650,000	-	-	-	-	قروض الاستدامة من سلطة النقد
11,819,673	-	-	11,819,673	-	-	-	-	أموال مقترضة
3,311,100	-	3,311,100	-	-	-	-	-	مطلوبات عقود الإيجار
12,488,218	-	7,753,943	3,400,656	666,949	333,365	222,250	111,055	مخصصات الضرائب
8,025,383	8,025,383	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
8,740,545	8,740,545	-	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
27,841,656	17,702,044	-	-	-	-	-	10,139,612	
<u>1,353,713,656</u>	<u>34,467,972</u>	<u>29,230,526</u>	<u>276,391,837</u>	<u>70,519,733</u>	<u>87,390,159</u>	<u>69,063,967</u>	<u>786,649,462</u>	مجموع المطلوبات
								حقوق الملكية
								رأس المال المدفوع
100,000,000	100,000,000	-	-	-	-	-	-	احتياطي إجباري
13,801,460	13,801,460	-	-	-	-	-	-	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
1,863,517	1,863,517	-	-	-	-	-	-	احتياطي التقلبات الدورية
4,757,269	4,757,269	-	-	-	-	-	-	احتياطي القيمة العادلة
1,240,653	1,240,653	-	-	-	-	-	-	أرباح مندورة
30,802,047	30,802,047	-	-	-	-	-	-	صافي حقوق ملكية مساهمي البنك
152,464,946	152,464,946	-	-	-	-	-	-	حقوق جهات غير مسيطرة
2,522,885	2,522,885	-	-	-	-	-	-	صافي حقوق الملكية
154,987,831	154,987,831	-	-	-	-	-	-	
<u>1,508,701,487</u>	<u>189,455,803</u>	<u>29,230,526</u>	<u>276,391,837</u>	<u>70,519,733</u>	<u>87,390,159</u>	<u>69,063,967</u>	<u>786,649,462</u>	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
								فجوة الاستحقاق
-	13,880,901	395,327,964	31,572,075	77,199,031	16,470,792	(7,050,734)	(527,400,029)	الفجوة التراكمية
-	-	(13,880,901)	(409,208,865)	(440,780,940)	(517,979,971)	(534,450,763)	(527,400,029)	

المجموع	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	من سنة حتى 3 سنوات	من 6 شهور حتى سنة	من 3 شهور إلى 6 شهور	من شهر إلى 3 شهور	أقل من شهر	31 كانون الأول 2022
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات								
218,215,090	107,135,979	-	-	-	-	-	111,079,111	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
156,316,304	46,130,547	-	283,527	-	-	109,370,130	532,100	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
931,522,963	-	357,725,797	208,921,364	97,322,458	114,775,997	79,413,872	73,363,475	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر
2,282,792	2,282,792	-	-	-	-	-	-	تسهيلات ائتمانية مباشرة
30,182,823	30,182,823	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى
40,374,262	-	10,141,748	1,000,000	22,951,462	-	-	6,281,052	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
1,941,691	1,941,691	-	-	-	-	-	-	استثمار في شركات حليفة
17,516,182	17,516,182	-	-	-	-	-	-	عقارات وآلات ومعدات
13,219,074	13,219,074	-	-	-	-	-	-	حق استخدام الموجودات
14,960,562	14,960,562	-	-	-	-	-	-	مشاريع تحت التنفيذ
3,438,691	3,438,691	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
3,936,122	3,936,122	-	-	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة
18,164,573	7,739,872	-	-	-	-	-	10,424,701	موجودات أخرى
1,452,071,129	248,484,335	367,867,545	210,204,891	120,273,920	114,775,997	188,784,002	201,680,439	مجموع الموجودات
مطلوبات								
56,705,400	-	-	-	42,529,050	14,176,350	-	-	ودائع سلطة النقد الفلسطينية
3,652,248	-	-	-	-	-	522,500	3,129,748	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
1,065,538,042	-	14,193,122	39,484,476	146,832,681	73,653,998	257,215,467	534,158,298	ودائع العملاء
100,665,184	-	2,859,668	15,448,552	19,854,222	20,585,410	20,331,636	21,585,696	تأمينات نقدية
6,600,000	-	-	6,600,000	-	-	-	-	قروض مساندة
13,326,096	-	-	-	-	-	-	13,326,096	قروض الاستدامة من سلطة النقد
1,666,667	-	-	-	-	-	-	1,666,667	أموال مقترضة
13,533,801	-	6,766,901	5,383,281	627,817	191,894	375,939	187,969	مطلوبات عقود الإيجار
2,617,917	2,617,917	-	-	-	-	-	-	مخصصات الضرائب
8,995,084	-	8,995,084	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
21,143,428	-	612,6585	-	-	-	-	15,016,843	مطلوبات أخرى
1,294,443,867	2,617,917	38,941,360	66,916,309	209,843,770	108,607,652	278,445,542	589,071,317	مجموع المطلوبات
حقوق الملكية								
100,000,000	100,000,000	-	-	-	-	-	-	رأس المال المدفوع
12,905,387	12,905,387	-	-	-	-	-	-	احتياطي إجباري
1,863,517	1,863,517	-	-	-	-	-	-	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
4,757,269	4,757,269	-	-	-	-	-	-	احتياطي التقلبات النورية
4,525,721	4,525,721	-	-	-	-	-	-	احتياطي القيمة العادلة
31,292,140	31,292,140	-	-	-	-	-	-	أرباح منورة
155,344,034	155,344,034	-	-	-	-	-	-	صافي حقوق ملكية مساهمي البنك
2,283,228	2,283,228	-	-	-	-	-	-	حقوق جهات غير مسيطرة
157,627,262	157,627,262	-	-	-	-	-	-	صافي حقوق الملكية
1,452,071,129	160,245,179	38,941,360	66,916,309	209,843,770	108,607,652	278,445,542	589,071,317	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
-	88,239,156	328,926,185	143,288,582	(89,569,850)	6,168,345	(89,661,540)	(387,390,878)	فجوة الاستحقاق
-	-	(88,239,156)	(417,165,341)	(560,453,923)	(470,884,073)	(477,052,418)	(387,390,878)	الفجوة التراكمية

48. إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي من إدارة رأس المال البنك هو الحفاظ على نسب رأسمال ملائمة بشكل يدعم نشاط البنك ويُعظم حقوق المساهمين. يقوم البنك بإدارة هيكل رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات الظروف الاقتصادية وطبيعة العمل. لم يتم البنك بإجراء أية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكل رأس المال خلال السنة الحالية والسنة السابقة.

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/8) المستندة لمقررات بازل III وفيما يلي نسبة كفاية رأس المال للسنة:

2022			2023		
نسبته	نسبته	المبلغ	نسبته	نسبته	المبلغ
إلى الموجودات	إلى	دولار أمريكي	إلى الموجودات	إلى	دولار أمريكي
المرجحة	الموجودات	%	المرجحة	الموجودات	%
بالمخاطر	%	%	بالمخاطر	%	%
14,46	10,51	152,631,868	15,08	11,30	170,425,703
12,76	9,28	134,703,275	12,94	9,69	146,158,108

يحتفظ البنك برأسمال مدفوع مناسب لأغراض مواجهة المخاطر التشغيلية، ويقوم أيضاً بمراقبة كفاية رأس المال وفقاً لإطار بازل امتثالاً لسلطة النقد الفلسطينية.

يقوم البنك بإدارة رأس المال بشكل يضمن استمرارية عملياته التشغيلية وتحقيق أعلى عائد ممكن على حقوق الملكية، ويتكون رأس المال لعام 2023 وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/8) المستندة لمقررات بازل III كما هو مبين في الجدول التالي:

دولار أمريكي	إجمالي رأس المال الأساسي للأسهم العادية
153,124,314	ينزل:
	التعديلات الرقابية:
2,824,898	الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى
	الاستثمارات في رؤوس أموال المصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين خارج نطاق
4,141,308	التوحيد الرقابي والتي يملك فيها المصرف أقل من 10% من الأسهم العادية الصادرة عن تلك
146,158,108	المؤسسة.
-	صافي حقوق حملة الأسهم العادية CET1
146,158,108	رأس المال الإضافي (Additional T1)
24,267,595	الشريحة الأولى لرأس المال
170,425,703	الشريحة الثانية لرأس المال
	قاعدة رأس المال
	الأصول المرجحة بالمخاطر
982,107,169	مخاطر الائتمان
-	مخاطر السوق
147,257,227	المخاطر التشغيلية
1,129,364,396	مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر
%	نسبة الأسهم العادية (CET1) إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
12,94	نسبة الشريحة الأولى إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
12,94	نسبة الشريحة الثانية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
2,29	نسبة كفاية رأس المال
15,08	نسبة الشريحة الأولى إلى الأصول
9,69	نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول
11,30	

يقوم البنك بإدارة رأس المال بشكل يضمن استمرارية عملياته التشغيلية وتحقيق أعلى عائد ممكن على حقوق الملكية، ويتكون رأس المال لعام 2022 وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/8) المستندة لمقررات بازل III كما هو مبين في الجدول التالي:

دولار أمريكي	إجمالي رأس المال الأساسي للأسهم العادية
145,763,745	ينزل:
	التعديلات الرقابية:
	الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى
3,438,691	الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال المصارف والشركات المالية وشركات التأمين
2,599,575	الاستثمارات في رؤوس أموال المصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين خارج نطاق التوحيد الرقابي والتي يملك فيها المصرف أقل من 10% من الأسهم العادية الصادرة عن تلك المؤسسة.
5,022,204	
134,703,275	صافي حقوق حملة الأسهم العادية CET1
-	رأس المال الإضافي (Additional T1)
134,703,275	الشريحة الأولى لرأس المال
17,928,593	الشريحة الثانية لرأس المال
152,631,868	قاعدة رأس المال
	الأصول المرجحة بالمخاطر
918,309,943	مخاطر الائتمان
7,522,923	مخاطر السوق
129,767,526	المخاطر التشغيلية
1,055,600,392	مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر
%	نسبة الأسهم العادية (CET1) إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
12,76	نسبة الشريحة الأولى إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
12,76	نسبة الشريحة الثانية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
1,70	نسبة كفاية رأس المال
14,46	نسبة الشريحة الأولى إلى الأصول
9,28	نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول
10,51	

49. إرتباطات والتزامات محتملة

على البنك بتاريخ القوائم المالية الموحدة التزامات محتمل أن تطرأ مقابل ما يلي:

2022	2023	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
46,944,812	45,049,280	كفالات
6,775,953	16,016,135	اعتمادات مستندية
854,442	1,586,412	قبولات
93,654,554	88,635,477	سقف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة
148,229,761	151,287,304	
(251,875)	(451,196)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية غير المباشرة
147,977,886	150,836,108	(إيضاح 27)

فيما يلي الحركة على إجمالي التسهيلات الائتمانية غير المباشرة خلال السنة:

2023				
المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)	المرحلة (1)	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
148,229,761	-	-	148,229,761	الرصيد في بداية السنة
3,057,543	-	-	3,057,543	صافي التغير خلال السنة
151,287,304	-	-	151,287,304	رصيد نهاية السنة
2022				
المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)	المرحلة (1)	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
138,202,654	-	-	138,202,654	الرصيد في بداية السنة
10,027,107	-	-	10,027,107	صافي التغير خلال السنة
148,229,761	-	-	148,229,761	رصيد نهاية السنة

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات غير المباشرة:

2023				
المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)	المرحلة (1)	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
251,875	-	-	251,875	كما في 1 كانون الثاني 2023
199,321	-	-	199,321	صافي إعادة القياس لمخصص الخسائر
451,196	-	-	451,196	الإئتمانية المتوقعة خلال السنة
				كما في 31 كانون الأول 2023
2022				
المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)	المرحلة (1)	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
330,522	-	-	330,522	كما في 1 كانون الثاني 2022
(78,647)	-	-	(78,647)	صافي إعادة القياس لمخصص الخسائر
251,875	-	-	251,875	الإئتمانية المتوقعة خلال السنة
				كما في 31 كانون الأول 2022

50. القضايا المقامة على البنك

بلغ عدد القضايا المقامة على البنك (72) و(62) قضية كما في 31 كانون الأول 2023 و2022، على التوالي، وذلك ضمن النشاط الطبيعي للبنك. بلغت قيمة القضايا 51,257,190 دولار أمريكي و 51,394,100 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2023

و2022، على التوالي، وفي تقدير إدارة ومحامي البنك فإنه لن يترتب على البنك أية التزامات لقاء هذه القضايا باستثناء ما تم تخصيصه لمواجهتها.

51. الحرب على قطاع غزة

تعرض قطاع غزة في بداية تشرين الأول 2023 لحرب، مما أثر بشكل كبير على كافة الأنشطة الاقتصادية في القطاع بالإضافة إلى تعرض الكثير من المنشآت والعقارات إلى التدمير الكلي أو الجزئي. كما تأثر النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية نتيجة الاغلاقات والقيود على حركة الأفراد والبضائع بين مدن الضفة الغربية وبين الضفة الغربية وكل من إسرائيل والأردن وعدم قدرة عشرات آلاف العمال الفلسطينيين الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل.

من المتوقع أن تؤثر هذه الأمور بشكل سلبي على الأنشطة الاقتصادية في فلسطين وقد تؤدي إلى انخفاض إيرادات القطاع الخاص والعمال والإيرادات الحكومية من الضرائب والرسوم المحلية وإيرادات المقاصة وبالتالي قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم في مواعيدها. إن تعرض البنك للتسهيلات الممنوحة للحكومة وموظفيها وعمال الداخل في إسرائيل مفصح عنها في إيضاح (6).

إجراءات الإدارة

استجابة للحرب على قطاع غزة قام البنك ومنذ اليوم الأول بإعلان حالة الطوارئ وتفعيل لجنة إدارة الكوارث واستمرارية العمل والتي قامت بالعديد من الإجراءات تمثلت في يلي:

- أ- خطة لاستمرارية العمل بما في ذلك الأثر على أنشطة البنك وفروعه في القطاع.
 - ب- دراسة تفصيلية لوضع محفظة التسهيلات الائتمانية في الضفة الغربية وقطاع غزة واعتماد سيناريوهات ووزن ترجيحي أكثر حدية ودراسة مفصلة للضمانات العقارية وخاصة في قطاع غزة.
 - ت- تقييم الخسائر التشغيلية المباشرة لفروع البنك في قطاع غزة من ممتلكات ومعدات وتسجيل الأثر الناتج عنه.
 - ث- دراسة وضع النقد والأصول في غزة والتأكد من تغطية التأمين للأخطار السياسية وأضرار الحرب.
 - ج- إعداد تقارير يومية للوقوف على آلية سير الأعمال بالمواقع البديلة للبنك.
- بشكل عام، من المتوقع أن يؤثر هذا الحدث على أنشطة البنك التشغيلية واستثماراته وإيراداته ونتائج أعماله.

تعرضات البنك في قطاع غزة

بلغت صافي القيمة الدفترية لموجودات البنك في قطاع غزة كما في 31 كانون الأول 2023 مبلغ 124,7 مليون دولار أمريكي بعد تنزيل خسائر تدني بمبلغ 39,4 مليون دولار أمريكي. قامت الإدارة باحتساب هذه المخصصات وفقاً لتقديراتها المبينة على آخر معلومات متوفرة لديها في ظل حالة عدم التيقن الخارجة عن ارادتها بسبب استمرار الحرب على قطاع غزة.

فيما يلي تفاصيل تعرضات البنك في قطاع غزة ومخصصات التدني المكونة مقابلها:

لأقرب مليون دولار أمريكي		
التعرض	مخصص التدني	صافي القيمة الدفترية
نقد في الخزينة (أ)	-	23,6
تسهيلات ائتمانية (ب)	38,9	101
موجودات غير مالية (ج)	0,5	0,1
	39,4	124,7
		164,1

أ- النقد في الخزينة:

بلغ اجمالي النقد في الخزانات في فروع البنك في قطاع غزة كما في 31 كانون الأول 2023 حوالي 23,6 مليون دولار أمريكي. لم تتمكن إدارة البنك من القيام بعملية جرد لهذا النقد في فروع قطاع غزة نظراً لاستمرار الحرب وتتابع إدارة البنك المستجدات بشكل حثيث ومتواصل لتتمكن من إحصاء أية أضرار على النقد في قطاع غزة فور تمكن الإدارة من ذلك.

ب- تسهيلات ائتمانية:

قام البنك بعمل دراسة للقطاعات المتأثرة من الحرب، حيث بلغ صافي التسهيلات الائتمانية في قطاع غزة 101 مليون دولار أمريكي وذلك بعد تنزيل مخصصات بمبلغ 38,9 مليون دولار أمريكي. يتضمن هذا المبلغ صافي التعرض الائتماني الممنوح لأفراد موظفين لدى السلطة الفلسطينية في قطاع غزة والذي يشكل ما نسبته 81,4% من صافي التعرض الائتماني في قطاع غزة، في حين يعود معظم صافي التعرضات الائتمانية المتبقية لموظفي البنك ولأفراد مؤسسات دولية أو شركات قطاع خاص كبيرة ولديها ملاءة مالية ومن المتوقع استمرارية هذه الجهات بالوفاء بالتزاماتها.

قام البنك بتقييم المقترضين بحثاً عن مؤشرات تدل على عدم القدرة على الدفع، مع الأخذ في الاعتبار السبب الكامن وراء أي صعوبة مالية وما إذا كان من المحتمل أن تكون مؤقتة باعتبارها نتيجة الحرب أو على المدى الطويل. كما قام البنك بتحديث عوامل الاقتصاد الكلي بالإضافة إلى تغيير الاحتمالات المرجحة لسيناريوهات الاقتصاد الكلي من خلال احتساب وزن أكبر للسيناريو الأسوأ والتي أدت إلى زيادة في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة. كما قام البنك بتصنيف محفظة التسهيلات الائتمانية في قطاع غزة وعمال الداخل والقطاعات الأكثر تضرراً بسبب الحرب كقطاع السياحة ضمن المرحلتين الثانية والثالثة من مخصصات الخسائر الائتمانية، أخذاً بعين الاعتبار متطلبات سلطة النقد الفلسطينية بالخصوص إضافة إلى اتخاذ تدابير إضافية وسيناريوهات أكثر تشدداً ودراسات فردية للعديد من الحسابات.

ج- موجودات غير مالية:

بلغ صافي القيمة الدفترية للموجودات غير المالية في قطاع غزة حوالي 635 ألف دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2023 وتمثل بعض الممتلكات والمعدات. نتيجةً لهذه الحرب، قام البنك ببيع مخصصات مقابل التبدلي المحتمل في قيمة هذه الموجودات بقيمة 500 ألف دولار أمريكي، علماً بأن هذه الموجودات مغطاة ببولص تأمين سارية. إن خسائر الموجودات غير المالية لا يمكن التنبؤ بها في الوقت الحالي بسبب استمرار الحرب.

السيولة النقدية

قامت الإدارة بمراجعة نسب السيولة الحالية والمتوقعة وخطط الاستمرارية واختبارات الضغط وفقاً للظروف المتغيرة. حيث يقوم البنك بمراقبة منتظمة لوضع السيولة لضمان وجود مستويات كافية من السيولة لتلبية احتياجاته المتوقعة ومواصلة أعماله. تبلغ نسبة تغطية السيولة (125%) ونسبة التمويل المستقر (125%) وهي أعلى من النسب التي حددتها سلطة النقد الفلسطينية وبالغلة 100% كما هو مبين في إيضاح (45).

المخاطر التشغيلية

منذ بداية الأحداث بتاريخ 7 تشرين الأول 2023 لازالت فروع البنك في مناطق شمال قطاع غزة مغلقة، حيث فتحت فروع البنك في مناطق الوسط والجنوب أبوابها للجماهير خلال فترة الهدنة المؤقتة، كما تعمل الإدارة بأقصى جهد لاستمرار تغذية وعمل الصرافات الآلية في المناطق التي تسمح بها الظروف الميدانية، وذلك لتمكين العملاء من إجراء معاملاتهم البنكية النقدية سواء من عملاء البنك أو أية بنوك أخرى ضمن برنامج المفتاح الوطني الفلسطيني لدى سلطة النقد. أما بالنسبة للضفة الغربية فتتم إدارة الأعمال من خلال المركز الرئيسي للإدارة العامة في رام الله ويتم خدمة العملاء في كافة المناطق. ويعتقد البنك أن لديه الموارد المالية الكافية لمواصلة أعماله من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة للتكيف مع التغيرات الناشئة وضمان قدرة البنك على الاستمرارية وذلك من خلال تنفيذ خطط الاستمرارية.

وبالنسبة، لا تزال تأثيرات هذه الحرب المستمرة غير واضحة على البنك ولا يمكن التنبؤ بها بدقة في الوقت الحالي. تستمر الإدارة بمتابعة هذا الحدث ودراسة أثره على المركز المالي للبنك. هذا وتعتقد الإدارة أنه لا يوجد أية شكوك جوهرية حول قدرة البنك أو شركته التابعة على الاستمرار في أعمالهما.

52. تركيز المخاطر في المنطقة الجغرافية

يمارس البنك أنشطته في فلسطين. إن عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي في المنطقة يزيد من خطر ممارسة البنك لأنشطته وقد يؤثر سلباً على أدائه.

